

د. علي بن صميخ: نجاح أية تحالفات مع دول الخليج مرهون بحل أزمة الحصار وتداعياتها

العطية: إنضمام دولة قطر للعهدين الدوليين خطوة هامة
لارتقاء بحقوق الإنسان وتعزيزها

اتفاقية تعاون مع مفوضية حقوق الإنسان في الفلبين

تنظيم معرض الإسلام وحقوق الإنسان بالعاصمة اليونانية أثينا



مشاركتك في الانتخابات صوت وواجب

انتخابات المجلس البلدي

شارك باختيار

المرشح الأكفأ

القادر على تمثيلك

صوت^{٢٠١٤}



مجلة حقوقية نصف سنوية تصدر عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من دولة قطر

العدد الثامن والعشرون - يونيو ٢٠١٩

رئيس التحرير

مريم بنت عبدالله العطية

مدير التحرير

عائشة بنت عبدالله آل حنزاب

هيئة التحرير

عبدالرحمن سليمان الحمادي
وائل عبدالوهاب الدخيلي
هبه الشناوي
ضياء الدين عباس

اخراج وتصميم

نبيل مجدي عبدالله
المركز الفني

الخط الساخن: +٩٧٤٦٦٦٦٦٦٦٣

عنوان المراسلة:

المحرر - مجلة الصحيفة

ص. ب. ٢٤٢٠٤ الدوحة - قطر

ت: +٩٧٤٤٤٠٤٨٨٤٤ | +٩٧٤٤٤٤٤٠١٣

البريد الإلكتروني: qatarnhrc@qatarnhrc



8 | رئيس لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي:
لن ندخر جهداً لرفع الحصار عن قطر

15 | المرعي يكشف النقاب عن تقرير للجنة الوطنية لحقوق الإنسان من جنيف:
٧٤٥ انتهاكاً إماراتياً لقرارات محكمة العدل الدولية حتى منتصف يناير

22 | بيان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر رقم ١١ لسنة ٢٠١٨

27 | في أول لقاء له مع المفوض السامي لحقوق الإنسان منذ
تعيينها.. المرعي: إطلاق تقرير حول الانتهاكات الإماراتية
لقرار محكمة العدل الدولية

29 | تعنت السعودية سيدخل مسألة تسييس الشعائر
في نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

44 | احتفالات اللجنة الوطنية بالذكرى الـ ٧٠ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان



49 | خلال افتتاح أعمال المؤتمر الثالث
عشر للمؤسسات الوطنية لحقوق
الإنسان بمراكش.. د. المرعي دعوة
لإنشاء منصب مقرر خاص للأمم
المتحدة



53 | تأسيس الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان اللبنانية
مكسب حقيقي لمنظومة حقوق الإنسان العربية

انتخابات المجلس البلدي

كلمة العدد

وكذلك كفل الدستور القطري في المادة (٤٢) الحق في الانتخاب والترشيح للمواطنين، وفقاً للقانون.

وقد جرت انتخابات المجلس البلدي المركزي بدولة قطر في دورته السادسة، في ١٦ من شهر إبريل الماضي، وقد بلغ عدد المرشحين لعضوية المجلس ٨٥ مرشحاً منهم ٥ نساء. وتم الاقتراع العام وفاز عدد ٢٩ عضو من بينهم سيدتين.

وقامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالدور المنوطة به بشأن متابعة ومراقبة العملية الانتخابية، ورصدت اللجنة المناخ الديمقراطي الذي جرت خلاله العملية الانتخابية وذلك يمثل ضماناً قوية بشأن ممارسة حرية الرأي والتعبير بدولة قطر حيث توافرت كافة الضمانات للعملية الانتخابية وتحقيق المساواة بين جميع المرشحين.

والجدير بالذكر أن الانتخابات فضلاً عن كونها مظهر من مظاهر تكريس مبدأ الأمة صاحبة السيادة، فإنها تحقق مجموعة من المكاسب أهمها خلق النضج السياسي والوعي الفكري بشكل متبادل بين المواطن وبين من ينوب عنه ويمثله أي بين «المرشح والناخب»، وتدفع الطرفين تجاه العمل المشترك لتبني استراتيجيات وخطط تنموية لصالح الوطن ولصالح الأجيال القادمة وبناء المستقبل.

وتعزز الانتخابات محاربة الفساد من خلال الدور الرقابي لممثلي الشعب على أجهزة ومرافق الدولة، وتمكّن النظام السياسي من معرفة توجهات الرأي العام في الدولة.

مريم بنت عبدالله العطية
رئيس التحرير

تعد الانتخابات من أهم الركائز الأساسية لحقوق الإنسان، فهي وسيلة قانونية تضمن مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون العامة لبلدانهم.

وهي بوابة الديمقراطية التي تدعم نظام الحكم في أي دولة وتنظم أمورها، فعبورها تفر حقوق الأفراد وتستقر شؤون حياتهم وترتقي بنوعية أدائهم وتطور إسهاماتهم في المؤسسات العامة والخاصة.

كما أن الانتخابات أفضل وسيلة لتحقيق أي تغيير سياسي أو إنجاز تنموي يتصل بالحركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي ضمان لكل فرد في المجتمع في أن يمتلك الحق في الرفض والإيجاب لمن يمثله أو ينوب عنه.

وقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨، في المادة ٢١ على أنه «لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون بحرية. وإن إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام، وعلى قدم المساواة بين الناخبين، وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت».

وقد جرى تأكيد أهمية إجراء انتخابات دورية ونزيهة في العديد من الصكوك الدولية والإقليمية، كالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وميثاق منظمة الدول الأميركية، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والميثاق العربي لحقوق الإنسان.

بيان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر رقم (٠١/٢٠١٩) بشأن منع مغادرة بعض أفراد الأسر المشتركة من دولة الإمارات

أكدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أنه لا تزال الأسر الخليجية المشتركة تواجه مستقبلًا مجهولاً ما أدى إلى تمزق العائلات المشتركة، وقالت اللجنة في بيان صحفي: إن حياة آلاف من الأسر المشتركة في منطقة الخليج العربي لم تعد كما كانت من قبل؛ بسبب القيود الشديدة التي فرضتها دول الحصار على العلاقات مع دولة قطر.



يوليو ٢٠١٨، الذي يذكر دولة الإمارات العربية المتحدة بواجبها في الامتثال لالتزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ وذلك باتخاذ تدابير مؤقتة بغرض الحفاظ على حقوق محددة، أولها لم شمل الأسر المشتركة التي قُسمت عائلاتها، على الرغم من النداءات الدولية، وتقارير المنظمات الدولية بذلك.

وتطالب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر السلطات الإماراتية بالالتزام بقرار محكمة العدل الدولية رقم ١٧٢ المؤرخ في ٢٣ يوليو ٢٠١٨ وبالسماح للمواطنة الإماراتية وطفليها من الخروج فوراً من دولة الإمارات العربية المتحدة.

الدوحة: ٢٦ فبراير ٢٠١٩

تدعى السيدة/ شقراء محمد عبيد، متزوجة من مواطن قطري؛ يدعى السيد/ فهد عبدالله ذياب، وكانت هذه السيدة قد غادرت دولة قطر بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٩م برفقة طفليها (ذياب يبلغ من العمر سنتان، وعبدالله يبلغ من العمر ٤ أشهر) الذين يحملان الجنسية القطرية، لزيارة أسرتهما في الإمارات وهي الآن ممنوعة من المغادرة مع طفليها لدولة قطر، هذا إضافة لعدد ٨٧ حالة انتهاك للحق في لم شمل الأسر وثقتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بعد صدور قرار محكمة العدل الدولية حتى الآن.

وتستنكر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان استمرار السلطات الإماراتية في عدم امتثالها لقرار محكمة العدل الدولية رقم ١٧٢ المعتمد في ٢٣

لا تزال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر ترصد استمرار انتهاكات حقوق الإنسان من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة بالمخالفة لكافة الأعراف والمواثيق والاتفاقيات الدولية والمبادئ الإنسانية، ولا تزال الأسر المشتركة تواجه مستقبلًا مجهولاً ما أدى إلى تمزق العائلات المشتركة، في حياة آلاف من الأسر المشتركة في منطقة الخليج العربي لم تعد كما كانت من قبل؛ بسبب القيود الشديدة التي فرضتها دول الحصار على العلاقات مع دولة قطر.

وكان آخر تلك الحالات ما رصدته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر من منع بعض أفراد الأسر المشتركة من مغادرة دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث توجد فيها حالياً مواطنة إماراتية



دعا الحكومة القطرية للتوجه إلى مجلس الأمن..

المري من بروكسل: نطالب البرلمان الأوروبي بإيفاد لجنة لتقصي الحقائق حول مصير القطريين المختفين قسرياً بالسعودية

النائب إيزابيلا دي مونتي:

الصمت لم يعد ممكناً.. وستحرك فوراً لمساعدة الضحايا

طالب سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من البرلمان الأوروبي إيفاد لجنة لتقصي الحقائق إلى المملكة العربية السعودية للكشف عن مصير المواطنين القطريين الثلاثة، المختفين قسرياً، منذ بدء الحصار المفروض على قطر في الخامس من حزيران/ يونيو ٢٠١٧، داعياً في الوقت ذاته حكومة دول قطر إلى اتخاذ كافة الآليات القانونية والقضائية لمتابعة مصير المواطنين المختفين قسرياً، والمطالبة بإطلاق سراحهم فوراً، والتوجه إلى مجلس الأمن لتقديم شكوى حول عدم التزام الامارات بالقرار الاحترازي من محكمة العدل الدولية.

المري في كلمته إلى أهمية مبادرة اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي لعقد سلسلة ندوات للاستماع مباشرة إلى ضحايا الحصار، ومحاولة فهم المعاناة التي يتكبدها منذ أزيد من ٢٠ شهراً، ولا سيما العائلات والأطفال ضحايا التشتت الأسري.

من جامعة السوربون أبوظبي. إلى جانب عدد من النواب من مختلف اللجان البرلمانية، وسعادة السيد عبدالرحمن بن محمد الخليفي سفير دولة قطر لدى بلجيكا، إلى جانب نشطاء حقوقيون وممثلو وسائل إعلام عالمية. نوّه سعادة الدكتور علي بن صميخ

من جانبها، قالت إيزابيلا دي مونتي، النائب بالبرلمان الأوروبي إنه لم يعد ممكناً السكوت عن الانتهاكات التي ت طال حقوق الإنسان جراء الحصار المفروض على قطر، مشددة على أن البرلمان الأوروبي سيتحرك فوراً ويتخذ إجراءات فعالة لمساعدة المتضررين من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن حصار قطر.

جاء ذلك خلال الندوة الثانية من نوعها، التي عقدها البرلمان الأوروبي خلال يومين، ضمن سلسلة من اللقاءات المقررة للاستماع إلى شهادات حية لضحايا حصار قطر؛ وذلك بحضور سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، والمواطنتين القطريتين الدكتورة وفاء اليزيدي، أحد ضحايا التشتت الأسري، والطالبة جواهر محمد المير التي طردت





وخاطب المرعي نواب البرلمان الأوروبي، قائلاً: «اليوم، لن أحدثكم بالنيابة عن معاناة الضحايا، لأنكم ستسمعون مجدداً من المواطنين القطريتين قصة معانتهما، والتي تعكس صوراً من آلاف قصص مماثلة لضحايا الحصار. لكنني بالمقابل، سأحدثكم عن معاناة مواطنين قطريين آخرين لم يتسن لهم أن يكون بينكم تحت قبة البرلمان الأوروبي، لأنهم ببساطة مختلفين قسرياً، ولا يعرف شيئاً عن مصيرهم، ونعني بهم المواطنين القطريين الثلاث الذين اختفوا قسرياً منذ بدء حصار قطر، ولا يعرف أي شيء عن مكان تواجدهم، كما لم تُفلح كل الجهود والتحركات التي قامت بها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دفع السلطات السعودية إلى الكشف عن مصير المختفين قسرياً، وأماكن تواجدهم».

من ناحيته أكد سعادة السيد عبدالرحمن بن محمد الخليفة سفير دولة قطر لدى بلجيكا أن عقد البرلمان الأوروبي سلسلة لقاءات مع ضحايا الحصار، من شأنه أن يساهم في الفهم الحقيقي لحقيقة أزمة الحصار الذي تواجهه قطر، والوقوف على المعاناة التي يتكبدها الآلاف من المواطنين والمقيمين في قطر.

وتابع قائلاً: «لقد استمع العالم من قبة البرلمان الأوروبي إلى قصة معاناة مؤلمة ومروعة لضحايا الحصار، وأن الأوان أن يتوقف ذلك كله.

بل خرجت أقوى.. وأنا لن أعود مجدداً لأبوظبي، لأنهم عندما يتحدثون عن السماح لنا بالعودة، فهم يكذبون لأنه لا وجود لشيء ملموس».

وأكد نواب البرلمان الأوروبي استعدادهم لتجديد زملاتهم والتحرك فوراً لاتخاذ إجراءات فعالة من شأنها وقف معاناة ضحايا الحصار، لافتين إلى أن جلسات الاستماع للضحايا جعلتهم يفهمون حقيقة ما حدث.

وعلق أحد نواب البرلمان الأوروبي على معاناة ضحايا الحصار قائلاً: القوانين البريطانية تعاقب من يترك كلباً خارج السيارة، فما بالك بإجراءات تتسبب في تشتت الأسر. ما أسمع اليوم شيء محزن ومؤثر جداً، وغير مقبول ما تعرضت له قطر من دول شقيقة لها.

٢٣ فبراير ٢٠١٩

لقد عاشت منطقتنا الكثير من الحروب، ولسنا بحاجة لمزيد من الأزمات التي يدفع ثمنها المدنيون!».

وقالت الدكتورة إن ظروف العلاج جعلتها بعيدة عن أولادها منذ خمسة أشهر، ولا يمكنهم رؤيتها خوفاً من اعتقالهم أو سحب جوازات سفرهم البحرية في حال سفرهم.

وقالت: «إن البرلمان الأوروبي لا يمكنه أن يبقى مكتوف الأيدي من دون القيام بأي شيء إزاء هذه المعاناة.

من جهتها، سردت الطالبة القطرية جواهر محمد المير بداية قصة معاناتها، مفضلة أن تخصص مداخلتها لتوجيه أسئلة إلى دول الحصار الذين يزعمون أنهم فتحوا أبوابهم، وبخاصة الإمارات العربية المتحدة التي انتهكت قرار محكمة العدل الدولية، بعدما وعدت بالالتزام به.

وقالت المير مخاطبة مسؤولي أبوظبي: «قطر ليست في أزمة



قدموا شهادات مؤثرة في جلسة تاريخية -لأول مرة- بالبرلمان الأوروبي.. ضحايا دول الحصار بصوت واحد: نطالب المجتمع الدولي بإجراءات جادة وفعّالة لوقف الانتهاكات السعودية والإماراتية لحقوق الإنسان

رئيس لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي: لن ندّخر جهداً لرفع الحصار عن قطر

شهد البرلمان الأوروبي بالعاصمة البلجيكية بروكسل جلسة تاريخية، استقطبت حضوراً قوياً لنواب دول الاتحاد الأوروبي ووسائل الإعلام العالمية للاستماع -لأول مرة- لشهادات حيّة ومروعة قدمها 0 متضررين، وقعوا ضحية للانتهاكات السعودية والإماراتية والبحرينية لحقوق الإنسان،



المحكوم عليه بالسجن مدى الحياة.

وانتقد الضحايا الخمسة انتهاكات دول الحصار، ولا سيما تلك التي تورطت فيها حكومات السعودية والإمارات والبحرين، ما وصفوه بالمواقف السلبية والغير مجدية التي تبديها دول الاتحاد الأوروبي والدول الغربية عامة إزاء الانتهاكات التي تطالهم، معيبن على حكومات تلك الدول التزام الصمت أحيانا كثيرة بدافع مصالح سياسية، أو الاكتفاء في أحسن الأحوال بإدانات رسمية، لا تردع دول

هم المواطنة القطرية الدكتورة وفاء اليزيدي، أحد ضحايا التفكك الأسري، والمواطنة القطرية الطالبة جواهر محمد المير، التي تعرضت للطرد من جامعة السوربون أبو ظبي، وخديجة جنكيز، خطيبة الصحفي السعودي جمال خاشقجي الذي اغتيل داخل مقر القنصلية السعودية في اسطنبول، والطالب والأكاديمي البريطاني ماثيو هيدجز الذي تعرض للسجن والتعذيب في أبو ظبي وحكم عليه بالمؤبد، قبل إطلاق سراحه لاحقا بعد تدخل السلطات البريطانية، إلى جانب علي الأسود، عضو البرلمان البحريني

الحصار لوقف انتهاكاتها.

وطالب الضحايا في جلسة علنية بالبرلمان الأوروبي من حكومات دول الاتحاد والبرلمان الأوروبي اتخاذ مواقف أكثر قوة وتأثيراً لوقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تطال المواطنين والمقيمين في قطر منذ بدء الحصار، إلى جانب الانتهاكات التي يتعرض لها العديد من المواطنين المعتقلين في السجون الإماراتية والسعودية والبحرينية.

من جانبه، أكد أنطونيو بنزاري، رئيس اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي التزام نواب دول الاتحاد الأوروبي بالدفاع عن قضايا حقوق الإنسان في مختلف دول العالم، بما في ذلك ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن الأزمة الخليجية، لافتاً إلى أن البرلمان الأوروبي لن يوفر جهداً لرفع الحصار المفروض على قطر.

وشدّد بنزاري على أن البرلمان الأوروبي لن يسمح لولي العهد السعودي محمد بن سلمان بمحو جريمة اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي، مهما حاول التسويق لنفسه في عواصم عالمية، لأن هناك حقيقة لا بد من كشفها. كما شهدت جلسة الاستماع نقاشات ساخنة وشفافة، طالب خلالها عدد من نواب البرلمان الأوروبي بضرورة وقف تسليح السعودية بسبب انتهاكاتها لحقوق الإنسان، لافتين إلى أن البرلمان الأوروبي صوت ثلاث مرات لقرار منع بيع الأسلحة، لكن ما تزال بعض الحكومات تعقد صفقات مع النظام السعودي.

وشدّد النواب على ضرورة المضي قدماً لوقف الانتهاكات السعودية والإماراتية في اليمن، وتلك الناجمة عن حصار قطر، لافتين إلى أن حقوق الإنسان مبدأ عالمي، لا بد من الدفاع عنها في كل مكان، محذرين من أن أوروبا ستتحمل تبعات الانتهاكات الناجمة عن حصار قطر إن لم تتحرك لوضع حد لها، وأن تداعيات حصار قطر لا يتم الحديث عنها بما يكفي داخل البرلمان الأوروبي.

وقالت د. وفاء اليزيدي: «أنا امرأة قطرية مطلقة، وأبنائي بحرينيون، وعاشوا معي في أوروبا حيث كنت أدرس وأعيش حياة هادئة، فقد سمحت لنا أوروبا بتربية أبنائي في ظروف إنسانية وحرية رأيي وتعبير. لقد عشنا حياة طبيعية بلا حواجز ولا فروقات بسبب الجنسية، سواء كنا قطريين أو إماراتيين أو بحرينيين».

وتابعت اليزيدي: «الحصار شتت العائلات، ولم نعد نستطيع السفر إلى الحج، وتعرضنا لمعاملة قاسية، حتى أننا حرمانا



من حضور جنازة ذوينا وأقاربنا».

في أول ظهور علني لها لسرد معاناتها، تحدثت الطالبة القطرية جواهر محمد المير عن معاناتها بعد طردها من جامعة السوربون أبو ظبي رغم تفوقها الدراسي، بحجة قطع العلاقات السياسية مع قطر!

وقالت المير: «اليوم، قررت الوقوف هنا لأتحدث لأول مرة عن معاناتي، لأنني واثقة أنني سأجد من يصغي إلي، ولأنني أؤمن أن البرلمان الأوروبي يمكنه القيام بشيء لوقف معاناة آلاف الضحايا مثلي».

واسترسلت جواهر محمد المير في سرد قصة معاناتها قائلة: «لقد اجتهدت وتعبت كثيراً لتحقيق حلمي بالدراسة في جامعة السوربون الراقية. حققت حلمي، وبدأت أتعلم اللغة الفرنسية في مدينة تور الفرنسية، لأحضر نفسي لدراسات عليا مستقبلاً. ولاحقاً، ارتأيت الانتقال إلى جامعة السوربون أبو ظبي، في بيئة تشبه مجتمعي. وخلال العام الماضي، وحينما انهيت كل امتحاناتي، ذهبت إلى قطر لقضاء الإجازة وتركت كل أغراضي في السكن بأبو ظبي، ولم أتوقع أنني لن أعود يوماً».

وختمت قائلة: «اليوم، لا أجد مبرراً لما حدث! وأقول للمسؤولين في الإمارات العربية المتحدة: جميل أن تفتح الإمارات جامعة السوربون ومتحف اللوفر بأبو ظبي، لكن الأهم أن تجلب القيم الحضارية التي تحملها تلك المؤسسات الراقية».

وقفت خديجة جنكيز خطيبة خاشقجي، لأول مرة في البرلمان الأوروبي، مرفوقة بوفد إعلامي تركي جاء لتغطية مداخلتها، وهي تروي قصة معاناتها منذ اغتيال خطيبها الراحل الصحفي السعودي جمال خاشقجي الذي اغتيل في القنصلية السعودية في اسطنبول.

وقالت: «كنت ككل النساء أنتظر زواجي، وبدأت التحضيرات للارتباط بخطيبتي جمال خاشقجي، لكن يوم ٢ أكتوبر



لن نسمح لولي العهد السعودي بمسح جريمة اغتيال خاشقجي مهما حاول التسويق لنفسه

حكومة مملكة البحرين ومطالبتها بتحمل مسؤولياتها أمام الانتهاكات التي تطال نشطاء حقوق الإنسان.

وقال علي الأسود في مداخلة أمام البرلمان الأوروبي: «للأسف، لم نر دعم المجتمع الدولي الذي طالبنا به كثيراً، وحلفائنا لم يتحملوا مسؤولياتهم ولم يضعوا البحرين أمام مسؤولياتها، والتزموا الصمت أمام انتهاكات حقوق البحرينيين. ونحن بالفعل، قلقون من ردة فعل حلفائنا».

من ناحيتها قالت ميشيل آيو ماري، رئيس لجنة شؤون شبه الجزيرة العربية بالبرلمان الأوروبي في بداية الجلسة إن تنظيم جلسة استماع لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن الأزمة الخليجية جاء بعد زيارة قامت بها اللجنة إلى دولة قطر، حيث التقت سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

وتابعت قائلة: «بعد زيارتنا للمنطقة، أكد لنا الدكتور علي بن صميخ المري أنه يمكن الضحايا من الحديث في البرلمان الأوروبي حول تداعيات الانتهاكات الناجمة عن حصار قطر، ورحب بمشاركة مسؤولين من دول الحصار للتمكن من تحقيق تقدم في حل الأزمة، وقد رحبنا في البرلمان الأوروبي بالمبادرة لأننا نؤمن أن هذا دور الدبلوماسية البرلمانية».

بروكسل يوم ١٩ فبراير ٢٠١٩

تحولت إلى شخصية تتجول مع رجل أمن لحمايتها، وتخشى الحديث مع أي كان.. لقد تحولت حياتي تماما، وبدأت أبحث كيف أطور نفسي، في مواجهة هذه المعاناة التي أحاول تجاوزها. لقد تغيرت حياتي ١٨٠ درجة، والقتلة المجرمون هم سبب كل هذه المعاناة التي أواجهها».

وتوجهت جينكيز باللوم للحكومات الغربية على مواقفها قائلة: «اليوم للأسف، فإن الدول الأوروبية ورؤساء الدول لم يمنحون أي إجراء أو قاموا بأي رد فعل لصالحني، بل إنهم يتصرفون كما لو أن شيئاً لم يحدث. هذه الدول الأوروبية تحاول استعمال معاناتي واستغلالها أمام أعين العالم».

وتابعت مخاطبة نواب البرلمان: «أيها السادة النواب: إن لم نقل شيئاً ونتخذ موقفاً، إنهم لا يغتالون جمال خاشقجي فقط، بل الصحافة وحرية التعبير».

وقدم ماثيو هيدجز، الأكاديمي البريطاني الذي كان معتقلاً في السجون الإماراتية والمحكوم عليه بالمؤبد قبل العفو عنه، ملخصاً لوقائع اعتقاله واستجوابه لمدة ٦ أسابيع دون إدراك الأسباب، لافتاً إلى أنه أحياناً كان يتم استجوابه خلال ١٥ ساعة، ويظل واقفاً لفترة طويلة.

وطالب علي الأسود المعتقل البحريني الذي حكم عليه بالسجن المؤبد غيابياً من البرلمان الأوروبي والمجتمع الدولي ضرورة التحرك وتحمل مسؤولياتهم، للضغط على

لدى لقائه المبعوث الخاص لحرية الدين أو المعتقد خارج الاتحاد الأوروبي.. المري: الانتهاكات السعودية وتسييسها للشعائر الدينية أمام البرلمان الأوروبي واليونسكو قريباً

العراقيل السعودية تهدد بمنع القطريين من الحج والعمرة للموسم الثالث على التوالي

أكد سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أنها بدأت في مسار الإجراءات القانونية لدى الأمم المتحدة والهيئات الدولية، وستطرح قضية الانتهاكات السعودية وتسييسها للشعائر الدينية أمام البرلمان الأوروبي وعلى طاولة منظمة المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، قريباً.



ونوّه سعادته إلى عدم تسجيل أي مؤشرات إيجابية أو بوادر أمل في الأفق، تعكس استعداد السلطات السعودية لوقف انتهاكاتها، ووضع حدّ للعراقيل التي باتت تهدد بحرمان المواطنين والمقيمين في قطر من أداء شعائرهم الدينية (الحج والعمرة) للعام الثالث على التوالي!

من حرية ممارسة الشعائر الدينية. وبعدما كان التمييز يمسّ الأقليات الدينية، فإن ما كشفته تداعيات أزمة الحصار على دولة قطر، أنه بالرغم من التوافق العقائدي بين شعوب الخليج، إلا أن سياسات المملكة السعودية أفرزت نوعاً جديداً من التمييز؛ ناجم عن التمييز بسبب الخلاف السياسي! الأمر الذي يعدّ سابقة في ولاية المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد. ومن ثمّ، نطالب أن يتم إدراج هذه السابقة في التقارير السنوية للمقرر الخاص بحرية الدين أو المعتقد، وإجراء دراسات لتقديم حلول آنية ومستقبلية لهذا الانتهاك الخطير.

بروكسل: ١٩ فبراير ٢٠١٩

إيجابية، تطمئن بوجود نية لدى سلطات المملكة العربية السعودية للتراجع عن تعنتها وتحديها لمشاعر الآلاف من المواطنين والمقيمين الذين حرّموا من الحج والعمرة، بذريعة خلاف سياسي». وقدم سعادته نبذة عن الأضرار النفسية والمادية التي تسببت فيها السلطات السعودية للمعتمرين والحجاج، بجانب الخسائر المادية التي تكبّدها حملات الحج والعمرة. وخلص رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال لقائه جان فيجل، المبعوث الخاص لحرية الدين أو المعتقد خارج الاتحاد الأوروبي، ومفوض الاتحاد الأوروبي للتعليم والثقافة والشباب، إلى القول: «للأسف الشديد، يبدو أننا أمام نوع جديد من التمييز العنصري الذي يحدّ

وخلال لقائه بالعاصمة البلجيكية بروكسل مع السيد جان فيجل، المبعوث الخاص لحرية الدين أو المعتقد خارج الاتحاد الأوروبي، ومفوض الاتحاد الأوروبي للتعليم والثقافة والشباب، أكد سعادة الدكتور علي بن صميخ أنه بعد مرور أكثر من ٢٠ شهراً على الحصار المفروض على قطر منذ الخامس من حزيران/ يوليو ٢٠١٧؛ لم تتخذ السلطات السعودية أي إجراءات أو آليات فعالة وملموسة، لإزالة العراقيل التي تسببت في «تسييس» الشعائر الدينية، بعد حرمان المواطنين والمقيمين في قطر من أداء مناسك الحج والعمرة خلال الموسمين الماضيين. ولفت إلى أنه «لا توجد في الأفق أي مؤشرات

خلال لقائه رئيس البرلمان ووزيرة العدل الفرنسية..

المري: طرح انتهاكات حقوق الإنسان على طاولة

لقاءات المسؤولين الفرنسيين مع دول الحصار



الوطنية لحقوق الإنسان بضرورة طرح تداعيات الأزمة الإنسانية خلال الجلسات الدورية للجمعية الوطنية الفرنسية، لا سيما خلال جلسات المساءلة المخصصة لوزراء الحكومة الفرنسية، لمناقشة أوضاع حقوق الإنسان في العالم، وجهود فرنسا لوقف الانتهاكات الحاصلة في مناطق مختلفة من العالم، من منطلق الأهمية التي توليها فرنسا لمسألة الدفاع عن حقوق الإنسان في العالم.

على الجانب الآخر، وفي حديثه مع سعادة السيدة نيكول بيلوبي، وزيرة العدل الفرنسية، أكد سعادة الدكتور علي بن صميخ على ضرورة تعزيز الشراكة بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ووزارة العدل الفرنسية ومختلف المؤسسات والهيئات الفرنسية في مجال تطوير وترقية حقوق الإنسان، مستشهداً بتوقيع عديد الاتفاقيات ومذكرات التفاهم خلال السنوات الماضية، مع العديد من الأجهزة الحكومية وغير الحكومية مثل وسيط الجمهورية الفرنسي.

وفي هذا السياق، طالب الدكتور علي بن صميخ بضرورة تحرك الحكومة الفرنسية لوضع حدٍّ لـ«التسييس» الذي يطال مؤسساتها العريقة للتعليم والثقافة، مستشهداً بطرد طلاب قطريين من جامعة السوربون في أبو ظبي، إلى جانب تحريف الحقائق الجغرافية الذي طال إحدى الخرائط الجغرافية في متحف «لوفر أبو ظبي»؛ داعياً الحكومة الفرنسية إلى تحرك فعال لحماية قيمها التعليمية والثقافية، ومن ذلك، مطالبة مسؤولي «جامعة السوربون أبو ظبي» بإضافة الطلاب القطريين الذين تمّ طردهم عنوةً وتعسفاً، بذريعة خلاف سياسي.

باريس: ١٤ فبراير ٢٠١٩

طالب سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من الحكومة والبرلمان الفرنسي ضرورة إدراج الانتهاكات الناجمة عن حصار قطر في أجندة اللقاءات التي تجمع المسؤولين الفرنسيين مع نظرائهم من حكومات دول الحصار؛ داعياً في الوقت ذاته إلى تفعيل شراكة قوية مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للدفاع وترقية حقوق الإنسان في قطر والعالم، موازاة مع الحوار الاستراتيجي الذي أعلن عنها بين دولة قطر والجمهورية الفرنسية.

جاء ذلك، خلال أولى اللقاءات التي عقدها سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، بمناسبة زيارته لفرنسا، مع سعادة السيد ريتشارد فيران، رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان)، سعادة السيدة نيكول بيلوبي، وزير العدل الفرنسية. وأطلع سعاده المسؤولين الفرنسيين على آخر تداعيات الحصار المفروض على قطر، والجهود والتحركات التي تقوم بها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بهدف وضع حدٍّ للانتهاكات التي ما تزال دول الحصار تمعن في ارتكابها، غير آبهة بالنداءات الدولية.

كما قدّم نبذة عن أوضاع حقوق الإنسان في دولة قطر، وآخر التطورات التي قامت بها الحكومة القطرية في مجال إصدار التشريعات وإصلاح القوانين التي تعنى بحقوق العمال وحقوق الإنسان بصفة عامة؛ بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وكذا المصادقة على العهدين الدوليين في مجال حقوق الإنسان.

وخلال اجتماعه مع السيد ريتشارد فيران، رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان)، طالب سعادة رئيس اللجنة

المري في ندوة بمعهد «إفري» للعلاقات الدولية الفرنسي: نجاح أية تحالفات مع دول الخليج مرهون بحل أزمة الحصار وتداعياتها

ونوه سعادة الدكتور علي بن صميخ إلى أنه «على رغم كل الجهود التي بذلتها الوساطة الكويتية، ومختلف الجهود الدولية، إلا أنها لم تتوصل لإنهاء الأزمة الإنسانية ومعاناة الضحايا بعد مرور أزيد من ٢٠ شهراً، بسبب تعنت دول الحصار. كما أن الإمارات لم تلتزم بقرار محكمة العدل الدولية، وسجلنا ٧٤٥ شكوى لمواطنين ومقيمين في قطر من انتهاكات ومضايقات تعرضوا لها من قبل سلطات أبو ظبي».

وفي تفسيره لأسباب فشل منظومة مجلس التعاون في حل الأزمة، أوضح سعادته أن «هناك آليات منصوص عليها في مجلس التعاون الخليجي لحل الأزمات وحماية حقوق الإنسان، لكن لم يتم احترامها أو تفعيلها من قبل دول الحصار. إلى جانب أن دول الحصار تتعامل بازدواجية مع الوساطة الكويتية والنداءات الدولية لحل الأزمة الإنسانية، فمن جهة يرحبون بالوساطة الكويتية، لكنهم بالمقابل يرفضون كل النداءات للجلوس إلى طاولة الحوار. وفي القمة الخليجية الأخيرة بالرياض تجاهلوا الحديث عن الأزمة وتداعياتها الخطيرة على حقوق الإنسان».

وحول توقعاته لمستقبل الأزمة، وفرص الحل الممكنة، شدد سعادته قائلاً: «قد تطول الأزمة السياسية، لكننا لا نقبل بأي حال إطالة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان».

الدوحة: ١٤ فبراير ٢٠١٩

أكد سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أنه ليس مطلوباً من الحكومات الغربية الانحياز لطرف ضد آخر في أزمة الحصار، بل الانتصار لحقوق الضحايا، وأن تكون وافية لمبادئها ومواقفها في الدفاع عن حقوق الإنسان التي يتم انتهاكها علناً.

وشدد سعادته على أن «أي مبادرات أو تحالفات إقليمية أو دولية تقودها الولايات المتحدة أو حكومات الدول الغربية مع دول الخليج، لن يكتب لها النجاح ما لم يتم حل أزمة الحصار، والانتصار لحقوق ضحايا الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وتصفية كافة الخلافات بين دول مجلس التعاون».

جاء ذلك، خلال محاضرة متبوعة بنقاش قدمها سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، بدعوة من معهد «إفري» للعلاقات الدولية الفرنسي، بالعاصمة باريس حول تطورات أزمة الحصار على قطر؛ بحضور نخبة من السفراء والمسؤولين والأكاديميين ورجال الأعمال، إلى جانب ممثلين عن وسائل الإعلام الفرنسية.

وشهدت الندوة التي أدارها السيد دومينيك دافيد، نائب رئيس معهد «إفري» للعلاقات الدولية، نقاشات ثرية لخبراء فرنسيين في شؤون الشرق الأوسط ومنطقة الخليج، أبرزهم سعادة السفير ديمتري فون بيرن، المبعوث السابق للرئيس الفرنسي لمتابعة جهود الوساطة الكويتية لحل الأزمة الخليجية.



التقى قداسة البابا فرانسيس عشية زيارته لأبو ظبي:

المرى ينقل شكاوى ومعاناة آلاف الأسر المشتتة من

ضحايا الحصار إلى قداسة بابا الفاتيكان

التقى سعادة الدكتور علي بن صميخ المرى، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اليوم الخميس، قداسة البابا فرانسيس- بابا الفاتيكان، حاملاً إليه رسائل حول شكاوى ومعاناة آلاف الأسر المشتتة، من ضحايا انتهاكات دول الحصار؛ يطالبون قداسته باتخاذ موقف إنساني عاجل، بالضغط على تلك الدول لوقف انتهاكاتها الخطيرة، ووضع حدٍّ لمعاناة الآلاف من الأسر المشتتة، والطلبة المطرودين من مدارسهم، جراء استمرار الحصار الجائر ضد دولة قطر منذ نحو ٢٠ شهراً.

إجراءات عقابية لا تمتّ بصلة للأخلاق والقيم الإنسانية، أمعنت في اتخاذها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين في حق آلاف الأسر التي تمرّقت، واضطرت الأزواج للانفصال والابتعاد عن أبنائهم، بذريعة خلاف سياسي، لا ناقة لهم فيه ولا جمل.

وأضاف: «قداسة البابا: نحن نشدّ على أيديكم، وندعم جهودكم الخيرة لإحلال السلام والأمن في العالم، وفي الوقت نفسه، نتساءل مثل ضحايا الحصار: أي مكانة ومستقبل للسلام في منطقة الخليج، في ظل الانتشار المخيف لخطاب الكراهية، والتمادي في معاقبة الشعوب بقرارات تمييزية وعنصرية كتلك التي تمارسها الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين، بدعم من مصر في حق الشعوب الخليجية اليوم».

وأهدى الدكتور علي بن صميخ في نهاية اجتماعه مع قداسة البابا كتاب المخطوطات حول حقوق الانسان في الثقافة الاسلامية لقداسته. كما تباحث معه الشراكة بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والفاتيكان في مجال حوار الأديان و حقوق الانسان.

وأكد المرى «استعداد اللجنة الوطنية لتعزيز التعاون مع الفاتيكان في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان في العالم»، مشيداً «بخطاب السلام والأمن الذي تنشره دولة الفاتيكان والتي يتناغم مع رسالة الدين الإسلامي الذي يحثّ على احترام حقوق الإنسان، وإعلاء قيم السلام والمحبة والأمن، بغض النظر عن الاختلافات الدينية والعرقية واللغوية».

الدوحة: ٣١ يناير ٢٠١٩

وناشد سعادته قداسة البابا فرانسيس، بمناسبة زيارته المرتقبة إلى أبو ظبي، الضغط على السلطات الإماراتية وباقي دول الحصار، ومطالبتها بتحديد المدنيين وعدم إقحامهم في الأزمة السياسية، وتحميلهم تبعاتها الإنسانية الخطيرة، من منطلق حرص قداسته على حماية حقوق الإنسان، ودفاعه عن السلم والأمن في العالم، محدّراً في الوقت ذاته من أن تمادي الإمارات في انتهاكاتها سيؤدّي إلى تهديد السلم والأمن في المنطقة.

جاءت تصريحات سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال اجتماعه في الفاتيكان مع قداسة البابا فرانسيس- بابا الفاتيكان، وسكرتير الفاتيكان للعلاقات مع الدول (وزير الخارجية) الأسقف بول ريتشارد غالاغر.

وفي مستهل لقائه مع قداسة البابا فرانسيس- بابا الفاتيكان، قدم سعادة الدكتور علي بن صميخ المرى إيجازاً عن تداعيات الحصار المفروض على قطر منذ الخامس من حزيران/ يونيو ٢٠١٧، محدّراً من تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان، بسبب تعنّت دول الحصار، ورفضها التجاوب مع شكاوى ونداءات المتضررين من جهة، وتعمّدها من جهة أخرى تجاهل نداءات المنظمات الدولية، وتقارير المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وقرار محكمة العدل الدولية، التي تطلبها بالتعقل والجلوس إلى طاولة الحوار لحل الأزمة، ووضع حدٍّ للمعاناة الإنسانية المتفاقمة.

وخاطب الدكتور المرى قداسة البابا فرانسيس، قائلاً: «إنني أنقل رسالة إلى قداستكم، حملتني إليها آلاف الأسر المشتتة، والأطفال والنساء الذين تقطعت بهم السبل، وحرّموا من لم شملهم منذ نحو ٢٠ شهراً، بسبب

المري يكشف النقاب عن تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من جنيف: ٧٤٥ انتهاكاً إماراتياً لقرارات محكمة العدل الدولية حتى منتصف يناير الجاري

كشف سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، النقاب عن أول تقرير أعدته اللجنة الوطنية، يوثق بالأرقام وشهادات لمتضررين، تنطّل دولة الإمارات العربية المتحدة من الالتزام بتنفيذ القرار التحفظي الذي أصدرته محكمة العدل الدولية، ويطالبها بوقف الإجراءات التمييزية بحق المواطنين والمقيمين بدولة قطر، فوراً.



وخلال المؤتمر الصحفي الذي عقده الأربعاء ٢٣ يناير ٢٠١٩، بمقر نادي الصحافيين بجنيف، بحضور وسائل الإعلام السويسرية، ومراسلي وسائل الإعلام العربية والدولية، لفت سعادة الدكتور علي بن صميخ المري إلى أنه ضمن

وأشار إلى أن التقرير يوثق ٧٤٥ حالة انتهاك إلى غاية منتصف كانون الثاني/يناير الجاري، ارتكبتها السلطات الإماراتية بحق مواطنين ومقيمين بدولة قطر، أي خلال ٦ أشهر من إعلان سلطات أبو ظبي الالتزام بتنفيذ قرار محكمة العدل الدولية.

كما يتطرق التقرير أيضاً إلى استمرار تصعيد الأزمة الخليجية من خلال نشر خطابات الكراهية والتحرير على العنف وبث خطابات التمييز العنصري ضد دولة قطر وساكنيها.

وأكد أن إجمالي الانتهاكات الإماراتية التي رصدتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بلغ ١٠٩٩ انتهاكاً للحقوق الأساسية للمواطنين والمقيمين في دولة قطر، إلا أن هذا التقرير تعرّض فقط إلى إجمالي الانتهاكات الإماراتية التي تدخل ضمن القرار الصادر من محكمة العدل الدولية؛ والتي بلغ عددها ٧٤٥ انتهاكاً.

ومن إجمالي ٧٤٥ انتهاكاً للحقوق الأساسية التي تطرق لها قرار محكمة العدل الدولية؛ يشير التقرير إلى رصد ٥٠٥ انتهاكاً للحق في التقاضي (تشمل ٤٩٨ انتهاكاً للحق في الملكية، و٧ انتهاكات للحق في العمل)، ويليها ١٥٣ انتهاكاً للحق في التعليم، و٨٧ انتهاكاً للحق في لم الشمل الأسري.

وعن الانتهاكات التي طالت الحق في التعليم، يشير التقرير الذي أعدته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى أنه: «وبالرغم من قرار محكمة العدل الدولية، والذي يؤكد على إتاحة الفرصة للطلاب القطريين لإكمال تعليمهم في دولة الإمارات العربية المتحدة أو الحصول على سجلاتهم التعليمية إذا كانوا يرغبون في مواصلة دراستهم في مكان آخر، فإن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وثقت ١٥٩ شكوى لطلاب وطالبات من مواطني ومقيمي دولة قطر».

ونوّه إلى أن «الإمارات لم تعالج من شكوى الطلبة القطريين سوى ٦ حالات، تم حلّها لأنها كانت مطروحة كشكوى فردية في الآليات الدولية مثل اليونسكو. وسارعت الإمارات لحلّها تفادياً للادانة الدولية»، لافتاً إلى أن ذلك «يعد استمراراً لانتهاك الحق في التعليم بسبب عدم إمكانية وصول الطلبة لمؤسساتهم التعليمية ولعدم وجود آلية واضحة من قبل دولة الإمارات العربية

حيث نصّ القرار على «مطالبة دولة الإمارات العربية المتحدة بأن تحترم التزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، وذلك فيما يتعلّق بالممارسات والإجراءات التي تنتهك حقوق الإنسان لمواطني ومقيمي دولة قطر».

وأوضح أن المعلومات الواردة في التقرير تستند أساساً إلى ما رصدته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من انتهاكات استقبلتها عن طريق مقررها أو عبر المكالمات الهاتفية، أو عن طريق الخط الساخن الذي أنشئ خصيصاً لمتابعة تنفيذ هذا القرار أو عن طريق البريد الإلكتروني الخاص باللجنة، وذلك منذ بداية الحصار المستمر، بتاريخ ٥ يونيو ٢٠١٧.

أوضح سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن التقرير يسلط الضوء على استمرار الانتهاكات من طرف دولة الإمارات العربية المتحدة بسبب التدابير التعسفية أحادية الجانب المتخذة ضد دولة قطر حتى بعد صدور قرار محكمة العدل الدولية. كما يرصد التقرير أيضاً احصاءات الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان بسبب الإجراءات التعسفية المتخذة من طرف دولة الإمارات العربية المتحدة ضد مواطني ومقيمي دولة قطر.

مراسلته لعدسة بابا الفاتيكان، نص التقرير الذي أعدته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حول الانتهاكات الإماراتية لقرار محكمة العدل الدولية، وتداعيات الحصار المفروض على قطر ككل؛ طالباً من قداسته التدخل لدى السلطات الإماراتية لوقف تلك الانتهاكات فوراً.

كما أكد سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أنه سيتم إرسال تقرير الانتهاكات الإماراتية لقرار محكمة العدل الدولية إلى أكثر من ٤٠٠ منظمة وهيئة دولية دولية، وعلى رأسها الأمين العام للأمم المتحدة، والمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية، ولجنة القضاء على التمييز العنصري.

أكد سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، أن التقرير الذي صدر في ١٩ صفحة، يغطي هذا التقرير الفترة ما بعد القرار الصادر من المحكمة من تاريخ ٢٣ يوليو ٢٠١٨ إلى ١٥ يناير ٢٠١٩.

ويتناول التقرير مدى تنفيذ دولة الإمارات العربية المتحدة لقرار محكمة العدل الدولية رقم ١٧٢ المؤرخ في ٢٣ يوليو ٢٠١٨، والمعنون بـ«حكم محكمة العدل الدولية المقامة من دولة قطر ضد دولة الإمارات العربية المتحدة».



المتحدة بهذا الخصوص».

ويضيف التقرير: «من الواضح أن السلطات الاماراتية لم تتخذ الإجراءات والآلية اللازمة، ولم تمكن مؤسساتها التعليمية من تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية، حيث لا تزال تمنع من التعاون مع الطلاب القطريين المبعدين - وفق الشهادات التي وثقتها اللجنة- ولم يتم التجاوب بشكل فعال مع أي مطلب يسهل للطلاب استكمال دراستهم مما الحق الضرر بهم، من خلال عدم إكمالهم التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعدم استرداد مبالغهم الدراسية المدفوعة للجامعات في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعدم امكانية وصول الطلبة القطريين لسجلاتهم التعليمية، وتحملهم تكاليف مالية إضافية لمواصلة دراستهم في جامعات بدول أخرى. إلى جانب تأخيرهم في استكمال دراستهم بما يقارب السنة والنصف، وعدم وجود آلية تعويض للطلاب الذين اضعوا سنة ونصف دراسية».

يشير التقرير إلى أنه «من أهم تداعيات التدابير التعسفية أحادية الجانب المتخذة ضد دولة قطر من طرف دولة الإمارات العربية المتحدة هي التحديات التي واجهت الأسر المشتركة، فقد سببت هذه التدابير في تمزيق النسيج الاجتماعي للأسرة الخليجية».

ونوه التقرير إلى أن «اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان رصدت بعض الحالات القليلة الخاصة بهذا الحق التي سُمح لها بدخول دولة الإمارات العربية المتحدة بعد تعرضها لمضايقات في المطار وصعوبة في اجراءات الدخول، أما العدد الأكبر من الحالات لم تتمكن من الدخول بعد».

يشير تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة قامت بانتهاك هذا الحق الذي يعتبر من الضمانات الأساسية في حياة الإنسان، وذلك بسبب الإجراءات والتدابير التعسفية أحادية الجانب المتخذة ضد دولة

قطر التي لم يتمكن المواطنون والمقيمون على أرضها من الوصول للقضاء الإماراتي.

وقد وثقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عدد (0٠0) حالة انتهاك للحق في الوصول إلى المحاكم والهيئات القضائية الأخرى حتى شهر يناير ٢٠١٩، بالرغم من قرار محكمة العدل الدولية والذي يلزم دولة الإمارات العربية المتحدة باتخاذ الخطوات اللازمة للسماح للقطريين المتأثرين بالتدابير التي اعتمدها دولة الإمارات العربية المتحدة في 0 يونيو ٢٠١٧ بالوصول إلى المحاكم والهيئات القضائية الأخرى في الإمارات العربية المتحدة.

وإلى غاية منتصف يناير الجاري، وبعد ٧ أشهر من صدور قرار محكمة العدل الدولية، لم تقم دولة الإمارات العربية المتحدة بأي إجراء يذكر أو إنشاء آلية واضحة للسماح بالوصول إلى هذا الحق.

وخلص التقرير إلى التأكيد أن «الانتهاكات الواقعة على ضحايا الحق في الوصول إلى المحاكم والهيئات القضائية الأخرى مس الحق في الملكية الخاصة والحق في العمل والذي نص عليه قرار محكمة العدل الدولية».

وذكرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أنه من جانب الحق في الملكية تأثر أصحاب الاملاك الخاصة والمستثمرون من مواطني ومقيمي دولة قطر لحرمانهم من الحق في الوصول لأموالهم والتصرف فيها. ومن جانب الحق في العمل أجبرت التدابير التعسفية المستثمرين على تصفية شركاتهم في دولة الإمارات العربية المتحدة، وخلفت عدداً من العاطلين عن العمل جراء فقدانهم لوظائفهم وأعمالهم، وكما قطعت تلك التدابير التعسفية أيضاً مصادر دخل بعض العائلات التي كانت تقتات على النقل بين دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وأغلب هذه الانتهاكات لا يزال مستمراً حتى بعد صدور قرار محكمة العدل الدولية حيث لم يتمكن المتضررون

من الوصول للمحاكم والهيئات القضائية في دولة الامارات من أجل انصافهم ورفع الغبن والضرر عنهم.

استمرار التعسب الإماراتي

على الجانب الآخر، نوه تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى أنه على الرغم من أن «قرار محكمة العدل الدولية ينص بإلزام الطرفين بالكف عن تصعيد الأزمة الخليجية ومكافحة التحيزات التي تفضي إلى التمييز العنصري وتعزيز التفاهم والتسامح وال صداقة، إلا أن دولة الإمارات العربية المتحدة ما زالت مستمرة في تلك التصعيدات نظراً لانخراط بعض المسؤولين الرسميين في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبعض الإعلاميين ومشاهير السوشيال ميديا المعروفين فيه».

واستدل التقرير بسلسلة تغريدات تحريضية وعنصرية ضد دولة قطر لبث الكراهية والتحريض على العنف وتشوية سمعة دول قطر وقادتها، إلى جانب تغريدات تتهم دولة قطر بالإرهاب، نشرها عدد من المسؤولين الإماراتيين، يتقدمهم ضاحي خلفان تميم- نائب رئيس الشرطة والأمن العام في دولة الإمارات العربية المتحدة، و سفير دولة الإمارات العربية المتحدة في المملكة العربية السعودية المدعو شخبوط بن نهيان، وحمد المزروعى، والدكتور عبد الخالق عبد الله، وغيرهم.

كما يشير إلى «استمرار الصحف الإماراتية وبشكل كبير في نشر خطابات الكراهية والتحريض على العنف من خلال ترويج الأخبار الكاذبة كقناة سكاى نيوز عبر موقعها الاخباري، الذي خرج عن القيم المهنية والأخلاقية التي تكون أكثر بروزاً لدى وسائل الإعلام. ولم يتم حتى الالتزام بما نص عليه قرار محكمة العدل الدولية».

أبوظبي تتكثف اتفاقية القضاء على التمييز العنصري

خامساً: لم تنشئ دولة الامارات العربية المتحدة آلية واضحة لتنفيذ قرار محكمة العدل الدولية وذلك من خلال التعريف أو الإشهار عن أي آلية متخذة يتم اللجوء اليها من قبل الضحايا وتسوية أوضاعهم، بالإضافة إلى عدم إنشائها خطوطاً ساخنة لهذا الغرض.

١٣ توصية إلى ٤ جهات مختلفة

خلص تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حول متابعة مدى التزام الإمارات بقرار محكمة العدل الدولية بعد مرور أربعة أشهر، إلى التأكيد أن «الانتهاكات لا تزال تُرتكب من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة على الرغم من صدور قرار محكمة العدل الدولية في النزاع المعروض عليها بشأن الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري. ولا تزال الأوضاع العامة لحقوق المتضررين تثير قلقاً متزايداً، ومن ثم يجب معالجتها بصورة عاجلة، إزاء تكرر الانتهاكات التي سُلط الضوء عليها من قبل قرار محكمة العدل الدولية».

ونوهت اللجنة الوطنية إلى أنه

من حقوق أخرى كالحق في الدفاع ما شكل مانعاً من إنصاف الضحايا وتعويضهم واسترجاع حقوقهم رغم محاولاتهم العديدة.

ثالثاً: استمرار عدم تمكين الضحايا من الوصول إلى العدالة في دولة الإمارات العربية المتحدة وممارسة حقهم في الوصول إلى المحاكم والهيئات القضائية الأخرى وما يرتبط به من حقوق أخرى كالحق في الدفاع الذي شكل مانعاً من إنصاف هؤلاء الضحايا وتعويضهم واسترجاع حقوقهم رغم محاولاتهم العديدة، كما ان قانون تجريم التعاطف الذي أصدرته السلطات الاماراتية في ٧ يونيو ٢٠١٧، والذي ينص على أن التعاطف مع قطر يعد جريمة معاقباً عليها، أدى إلى عرقلة تنفيذ هذا الحق حيث رفض العديد من مكاتب المحاماة الإماراتية توكيلات قطريين خوفاً من وقوعهم تحت طائلة العقوبات المقررة في القانون المشار إليه.

رابعاً: استمرار انتهاكات حقوق الإنسان بسبب الاجراءات المتخذة من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة في ٥ يونيو ٢٠١٧ ولم يحل من قضايا المتضررين سوى عدد بسيط جداً.

أوضح تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر من الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ولم تتحفظ أي منهما على المادة ٢٢ من الاتفاقية الدولية.

وأضاف: «بسبب التدابير التي اتخذتها دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن ذلك يجعلها تنتهك حقوق الإنسان الأساسية لمواطني ومقيمي دولة قطر بموجب المادتين ٢ و ٥ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، باعتبار دولة قطر وإمارات طرفان في لجنة القضاء على التمييز العنصري».

ونوه إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة انتهكت التزاماتها بموجب المادتين ٤ و ٧ من اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري بفشلها في إدانة الكراهية والتحيز العنصري والتحريض على مثل هذه الكراهية والتحيز على قطر والقطري.

وأضاف: «كما أن دولة الإمارات أخفقت في تزويد القطريين ضمن نطاق سلطتها القضائية بحماية فعالة وسبل الانتصاف من أعمال التمييز العنصري، في انتهاك للمادة ٦ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري».

٥ استنتاجات للجنة الوطنية لحقوق الإنسان

أولاً: «استمرار انتهاك دولة الإمارات العربية المتحدة حقوق الفئات الأولى بالرعاية من النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار سن. وقد تسببت إجراءاتها التعسفية بشكل خاص في الحرمان من التعليم ولم شمل الأسر والتوقف عن العمل وانتهاك الحق في الصحة لا سيما لتلك الفئات».

ثانياً: استمرار عدم تمكن الضحايا من الوصول إلى العدالة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وممارسة حقهم في التقاضي وما يرتبط به

توصيات تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان



توصيات الى لجنة القضاء على التمييز العنصري

1. دعوة كلا الطرفين إلى إنشاء آلية مراجعة مشتركة وواضحة وشفافة لجميع الأشخاص المتأثرين بالتدابير التعسفية التي تتخذها دولة الإمارات العربية المتحدة وتقديم تقرير عن تنفيذها.
2. مراقبة تنفيذ آلية المراجعة المذكورة أعلاه.
3. مراجعة الاستنتاجات والتوصيات الواردة في هذا التقرير في دراسة الضربة القاتلة بين دولة قطر والإمارات العربية المتحدة.

توصيات تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان



1. أن تذكّر دولة الإمارات العربية المتحدة باتخاذ جميع الخطوات اللازمة للامتثال للالتزامات بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لتنفيذ بنود القرار الصادر منها في 23 يوليو 2018.

2. إلزام الأطراف بوضع آلية عمل مشتركة واضحة وشفافة لكافة ضحايا الإجراءات التعسفية التي اتخذتها الإمارات العربية المتحدة ومتابعة تنفيذها.

3. الأخذ بعين الاعتبار لما ورد في هذا التقرير الصادر من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من استنتاجات وتوصيات وجعله من الوثائق الرسمية في القضية القائمة ما بين دولة قطر والإمارات العربية المتحدة.



والتعسفية التي اتخذتها والإبلاغ عن تنفيذها إلى محكمة العدل الدولية ولجنة القضاء على التمييز العنصري.»

كما أوصتها بضرورة «العمل على رصد كافة الانتهاكات الواقعة بعد هذا القرار وتزويد محكمة العدل الدولية ولجنة القضاء على التمييز العنصري بالتقارير عن ذلك الموضوع»، إلى توصية بضرورة «الطلب من لجنة القضاء على التمييز العنصري اعتماد تدابير حماية مؤقتة لمنع أي ضرر يتعذر تداركه لحقوق الأشخاص المحميين بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري.»

وأخيراً، أوصت اللجنة الوطنية الحكومة القطرية بـ«تقديم تقرير مفصل عن مدى التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بقرارات محكمة العدل الدولية إلى كل من «محكمة العدل الدولية»، و«الأمين العام للأمم المتحدة»، و«مجلس الأمن»، و«مجلس حقوق الإنسان»، و«لجنة القضاء على التمييز العنصري.»

جنيف يوم : ٢٣ يناير ٢٠١٩

«يمكن تفادي هذه الانتهاكات إذا ما قام المعنيون من الجهات التي تقع على عاتقها واجبات في هذا الصدد باتخاذ الإجراءات اللازمة والضرورية المبينة في التوصيات الواردة أدناه.»

ومن ثمّ، قدمت اللجنة الوطنية جملة توصيات إلى أربع جهات، هي محكمة العدل الدولية، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر.

توصيات لمحكمة العدل الدولية:

أوصت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان محكمة العدل الدولية بأن «تذكر دولة الإمارات العربية المتحدة باتخاذ جميع الخطوات اللازمة للامتثال للالتزامات بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لتنفيذ بنود القرار الصادر منها في ٢٣ يوليو ٢٠١٨.»

كما طالبتها بضرورة «إلزام الأطراف بوضع آلية عمل مشتركة واضحة وشفافة لكافة ضحايا الإجراءات التعسفية التي اتخذتها الإمارات العربية المتحدة ومتابعة تنفيذها.»

وأخيراً، طالبت اللجنة بضرورة «الأخذ بعين الاعتبار لما ورد في هذا التقرير الصادر من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من استنتاجات وتوصيات وجعله من الوثائق الرسمية في القضية القائمة ما بين دولة قطر والإمارات العربية المتحدة.»

توصيات إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري:

طالبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من لجنة القضاء على التمييز العنصري «دعوة كلا الطرفين إلى إنشاء آلية مراجعة مشتركة وواضحة وشفافة لجميع الأشخاص المتأثرين بالتدابير التعسفية التي تتخذها دولة الإمارات العربية المتحدة وتقديم تقرير عن تنفيذها»، إلى جانب «مراقبة تنفيذ آلية المراجعة المذكورة أعلاه»،

و«مراعاة الاستنتاجات والتوصيات الواردة في هذا التقرير في دراسة القضية القائمة بين دولة قطر والإمارات العربية المتحدة.»

توصيات لدولة الإمارات العربية المتحدة:

طالبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من دولة الإمارات ضرورة «الالتزام الفوري بتنفيذ قرار محكمة العدل الدولية»، و«إنشاء آلية مراجعة مشتركة واضحة وشفافة لجميع الأشخاص المتأثرين بالتدابير التعسفية التي اتخذتها والإبلاغ عن تنفيذها إلى محكمة العدل الدولية ولجنة القضاء على التمييز العنصري»، إلى جانب «الكف الفوري عن أي تصعيد للأزمة.»

توصيات للحكومة القطرية

أوصت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الحكومة القطرية بضرورة «التواصل مع الجانب الإماراتي للتباحث في إنشاء آلية مراجعة مشتركة واضحة وشفافة لجميع الأشخاص المتأثرين بالتدابير

المقرر الخاص بالتعليم ورئيس لجنة الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة في ندوة أكاديمية:

ندرس انتهاكات الحصار بحق الطلبة القطريين.. والدوحة توفر فضاءً رائعاً للارتقاء بالتعليم

عليها قبل ٧٠ عاماً تعزّز الحريات وكرامة الناس في العالم، ولم تصادق عليها سوى دولة واحدة فقط. وواجبي أن أطلب من كل تلك الدول التي صادقت على العهد الدولي وأسألها لماذا لم تحترم مضامينه، مادمت صادقت عليه؟ ولماذا لم تف التعليم حقّه.

كريم خزاوي: قطر حريصة على تطوير حقوق الإنسان

من ناحيته قال كريم خزاوي، رئيس قسم المشاركات المواضيعية والإجراءات الخاصة والحق في التنمية بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: «زيارتنا جزء من الحوار المستمر مع المفوضية السامية، وحرص دولة قطر على تطوير حقوق الإنسان والتنسيق مع الآليات الخاصة».

واستطرد متابعاً: نحن نقدر تعاون دولة قطر مع آليات الإجراءات الخاصة والمقررين الخاصين. ولقد زار المقرر الخاص المعني بالعمال المهاجرين دولة قطر ورفع تقريراً إيجابياً جداً، ونحن نرى أن دولة قطر عملت بجدية على تنفيذ التوصيات خلال ست سنوات، وبدأنا نشهد إجراءات إيجابية جداً. والكثير من الأمور تحققت مثل إلغاء نظام الكفالة ومأذونية الخروج.

دول ترفض زيارة المقررين الخاصين

أشار السيد كريم خزاوي إلى أن المقررين الخاصين الخواص يتسمون بالنجاح لمرونتهم وسهولة تواصلهم، ويقومون بزيارات عملية للدول الأعضاء مرتين أو ثلاث، لكن بدعوة من الدولة المزمع زيارتها، وأحياناً هذا الأمر يصعب تحقيقه، فمثلاً المقرر الخاص المعني بالتعذيب قد يرسل رسالة لدولة حول خروقات حدثت، ويطلب زيارتها، لكن بعض الدول تستجيب، وأخرى قد ترفض، وهو لا يستطيع زيارة البلد ما لم توافق الدولة المعنية.

الدوحة: ١٩ يناير ٢٠١٩

التعريف بولاية المقررين الخاصين. وقالت السيدة كومبو بالي، المقرر الخاص المعنية بالتعليم بالأمم المتحدة خلال مداخلتها، إنها جاءت إلى قطر تحمل رسالتين للقيادة والشعب القطري، أولاهما هي «الاعتراف والتقدير والامتنان لدولة قطر التي أزروها للمرة الثانية، بعدما زرتها وأنا وزيرة للتربية والتعليم في بوركينافاسو، لحضور مؤتمر في قطر رفيع المستوى بشأن التعليم».

وأضافت: «أعتقد أن هذا البلد يحظى بالأمن والسلام، ويوفر فضاءً رائعاً جداً للانتقال بالتعليم، والارتقاء به. ولما تتمكن دولة من إطلاع دول أخرى بأنها تعنى بالتعليم وتوفر لهم فرص التعليم، فهذا يعكس التقدير والاحترام الذي توليه قطر للتعليم، وهذه رسالتي الأولى لقيادة قطر قيادة وشعباً».

مهام المقرر الخاص المعني بالتعليم

في رسالتها الثانية، تحدثت كومبو بالي عن ولايتها بصفقتها المقرر الخاص بالتعليم في الأمم المتحدة، لافتةً إلى أنها تملك ولاية الحق في التعليم، كمقرر خاص في المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وهي الولاية التي تمنحها الأمم المتحدة.

قطر بارقة أمل للعالم

توقّفت المقرر الخاص المعني بالتعليم عند زيارتها للدوحة، ولقائها بضحايا انتهاكات الحصار، قائلة: «في قطر، درسنا انتهاك الحق في التعليم الذي يمسّ مئات الطلبة الذين حرموا من التمتع بحقهم في التعليم، بسبب الحصار الجائر، وتلقينا دعوات حول خرق هذا الحق، وهذا يتحتم علينا دراسة الوضع». واستطردت تقول: الحق في التعليم يعني أيضاً أن نقول إن كافة الدول وقعت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية، وهذه الآلية التي صودق

أكدت السيدة كومبو بالي، المقرر الخاص المعنية بالتعليم في منظمة الأمم المتحدة أنها تلقت دعوات لدراسة الانتهاكات التي طالت مئات الطلبة القطريين الذين حرموا من حقهم في التعليم بسبب الحصار الجائر، ويتحتم عليها دراسة تلك الانتهاكات من منطلق ولايتها، بوصفها مقررراً خاصة معني بالتعليم؛ لافتةً في الوقت ذاته إلى أن قطر تحظى بالأمن والسلام، وتوفر فضاءً رائعاً جداً للانتقال بالتعليم، والارتقاء به.

بدوره، ثمن السيد كريم خزاوي، رئيس قسم المشاركات المواضيعية والإجراءات الخاصة والحق في التنمية بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، حرص دولة قطر على تطوير حقوق الإنسان والتنسيق مع الآليات الخاصة، لافتةً إلى أن «دولة قطر عملت بجدية على تنفيذ توصيات المقرر الخاص المعني بالعمال المهاجرين، وبدأنا نشهد إجراءات إيجابية جداً. والكثير من الأمور تحققت مثل إلغاء نظام الكفالة ومأذونية الخروج».

حضور أكاديمي ودبلوماسي مكثف

جاءت تلك التصريحات خلال الندوة الأكاديمية التي نظمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، واستضافتها جامعة قطر، بعنوان «دور المقررين الخاصين بالأمم المتحدة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان». وتناولت الندوة التي أدارها الدكتور محمد سيف الكواري، عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، تعريفاً بعمل واختصاصات المقررين الخاصين للأمم المتحدة، والتعريف بولايتهم لدى منظمات المجتمع المدني؛ وسط حضور لافت لأكاديميين وطلاب جامعة قطر، وإقبال مميّز لسفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية في قطر.

ونظمت الندوة على هامش الزيارة التي قامت بها السيدة كومبو بالي، والسيد كريم خزاوي للدوحة، بدعوة من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ في إطار

التقيا ممثلين عن ضحايا الحصار.. بدعوة من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: المري يجتمع مع المقرر الخاص المعنية بالتعليم ورئيس الآليات التعاهدية في المفوضية السامية

اجتمع سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بمقر اللجنة الوطنية، مع السيدة كومبو بالي، المقرر الخاص المعنية بالتعليم بالأمم المتحدة، والسيد كريم خزراوي، رئيس قسم المشاركات المواضيعية والإجراءات الخاصة والحق في التنمية بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بمناسبة زيارتهما للدوحة، بدعوة من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ في إطار التعريف بولاية المقررين الخاص.



الدراسي، لأجل متابعة ما تبقى لهم من سنوات الدراسة في جامعات أخرى.

وقال عدد من الطلاب في لقائهم المقرر الخاص المعنية بالتعليم بالأمم المتحدة، إن جامعات بدولة الإمارات العربية المتحدة لم تستجب للقرار الذي أصدرته محكمة العدل الدولية، والذي يطالب حكومة أبو ظبي بضرورة وقف كافة الإجراءات التمييزية بحق الطلبة القطريين، والسماح لهم باستكمال دراساتهم الجامعية.

بدوره، استمع السيد كريم خزراوي، رئيس قسم المشاركات المواضيعية والإجراءات الخاصة والحق في التنمية بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إلى شهادات متضررين من الحصار، من بينهم ضحايا حرموا من حقهم في ممارسة شعائرهم الدينية (الحج والعمرة)، وضحايا من شركات الحج والعمرة الذين منعوا بدورهم من تسيير حملات الحج لعامين متتاليين، وتكبّدوا خسائر فادحة بسبب عراقيل السلطات السعودية، إلى جانب الضحايا الذين منعوا من لم الشمل، والحق في الملكية.

الدوحة يوم ١٦ يناير ٢٠١٩

وقدم سعادته نبذة عن التحركات التي تقوم بها اللجنة الوطنية لوقف الانتهاكات التي تطال المواطنين والمقيمين في دولة قطر، جراء الحصار الجائر المفروض عليها منذ الخامس من يونيو ٢٠١٧؛ وذلك من خلال رصد وتوثيق الانتهاكات، والتواصل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، إلى جانب الزيارات واللقاءات التي يعقدها سعادة الدكتور علي بن صميخ المري مع عديد المسؤولين بالحكومات والبرلمانات الدولية، ومنظمات حقوق الإنسان.

وقد ناقش سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع السيدة كومبو بالي، المقرر الخاص المعنية بالتعليم بالأمم المتحدة، التداعيات الخطيرة الناجمة عن انتهاكات دول الحصار للحق في التعليم، والتي تسببت في حرمان العديد من الطلاب القطريين من متابعة مسارهم في جامعات دول الحصار.

كما تطرق سعادة الدكتور علي بن صميخ المري في نقاشه مع السيد كريم خزراوي، رئيس قسم المشاركات المواضيعية والإجراءات الخاصة والحق في التنمية بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى الانتهاكات التي طالت الحقوق الأساسية الثمانية للمواطنين والمقيمين في دولة قطر؛ مثل الحق في ممارسة الشعائر الدينية، والحق في العلاج، والحق في الملكية، والحق في التقاضي، والحق في لم الشمل.

ضحايا الحصار يعرضون معاناتهم

من جانب آخر، التقت السيدة كومبو بالي، المقرر الخاص المعنية بالتعليم بالأمم المتحدة، ممثلين عن ضحايا الحصار الجائر المفروض على قطر، واستمعت إلى شكاوى المتضررين، وبينهم طلاب حرموا من متابعة مسارهم الدراسي، بسبب الإجراءات التمييزية لجامعات دول الحصار.

وأكد الضحايا استمرار معاناتهم، ورفض جامعات بدول الحصار السماح لهم بمواصلة مسارهم التعليمي، أو على الأقل الحصول على شهادات تثبت مسارهم

بيان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر رقم ١١ لسنة ٢٠١٨. بشأن قرار البرلمان الأوروبي المطالب للسلطات المصرية بإطلاق سراح المواطنة القطرية علا القرضاوي وزوجها ، وكذلك قرار منظمة الشرطة الدولية (الإنتربول) بإلغاء الإشعارات الحمراء، لملاحقة المواطن القطري د.يوسف القرضاوي

رحبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر في بيان صحفي بقرار البرلمان الأوروبي الصادر بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠١٨ ، والذي يدين استمرار الانتهاكات والإجراءات التمييزية لدول الحصار بحق المواطنين القطريين، والمتضمن مطالبة السلطات المصرية بإطلاق سراح المواطنة القطرية علا القرضاوي وزوجها، ووقف كافة الإجراءات التمييزية بحق المواطنين القطريين. كما ترحب اللجنة الوطنية أيضا بقرار منظمة الشرطة الدولية (الإنتربول) القاضي بإلغاء الإشعارات الحمراء، المتعلقة بملاحقة المواطن القطري الدكتور يوسف القرضاوي.

طلتها والتي ترقى إلى مستوى التعذيب ؛ كما طالب أيضا السلطات المصرية بوقف كافة تلك الإجراءات التعسفية التي أقرتها منذ شهر يونيو ٢٠١٧ ، بحق المواطنين القطريين.

وبناء عليه؛ تؤكد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تأييدها المطلق لقرار البرلمان الأوروبي، وتجدد رفضها لكل تلك الإجراءات التمييزية لدول الحصار، والتي طالت مواطنين قطريين ، ما يزال ثلاثة منهم ضحايا للاختفاء القسري في المملكة العربية السعودية. كما تدعو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان البرلمان الأوروبي، إلى إصدار قرار مماثل موجه للمملكة العربية السعودية يطالبها بإطلاق سراح القطريين الثلاثة المختفين قسريا لديها، ووقف كافة الإجراءات التعسفية ضد جميع القطريين، ومحاسبة المتورطين في تلك الإجراءات.

وتؤكد اللجنة الوطنية أنها على اتصال دائم بفريق الأمم المتحدة المعني بالاختفاء القسري، وستتابع تحركاتها مع مختلف الهيئات القانونية، والقضائية الدولية، لمساءلة المملكة العربية السعودية، وتحديد مسؤولياتها الدولية.

وتأسف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لعدم مناقشة قضية الانتهاكات الخطيرة، التي تسبب فيها الحصار المفروض على دولة قطر، وتداعياته على جميع مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، خلال القمة الأخيرة لدول مجلس التعاون بدول الخليج العربي بالرياض.

١٣ ديسمبر ٢٠١٨

ترحب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر بقرار البرلمان الأوروبي الصادر بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠١٨، والذي يدين استمرار الانتهاكات والإجراءات التمييزية لدول الحصار بحق المواطنين القطريين، والمتضمن مطالبة السلطات المصرية بإطلاق سراح المواطنة القطرية علا القرضاوي وزوجها، ووقف كافة الإجراءات التمييزية بحق المواطنين القطريين.

كما ترحب اللجنة الوطنية أيضاً بقرار منظمة الشرطة الدولية (الإنتربول) القاضي بإلغاء الإشعارات الحمراء، المتعلقة بملاحقة المواطن القطري الدكتور يوسف القرضاوي، وحذف البيانات المتعلقة بقضيته لأنها تحمل بعداً سياسياً، وتتهدك معايير حقوق الانسان الدولية.

وقد صادق البرلمان الأوروبي، اليوم الخميس ١٣ ديسمبر ٢٠١٨ على مشروع قرار ينتقد استمرار الانتهاكات التي تطال حقوق الإنسان جراء استمرار الحصار المفروض على قطر، وما نجم عنه من تدابير تمييزية تمارسها، من طرف المملكة العربية السعودية ومصر والبحرين والإمارات العربية المتحدة ضد دولة قطر منذ يونيو حيث طالب البرلمان الأوروبي الحكومة المصرية بالإفراج عن المواطنة القطرية علا القرضاوي، وزوجها حسام خلف، المحتجزين دون توجيه أية تهمة ضدتهما. وقد استند القرار إلى ما أعلنه الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة في يونيو ٢٠١٨ المتعلق بالاحتجاز التعسفي الذي تعرضت له هذه المواطنة القطرية، وكذلك المعاملة القاسية أو اللاإنسانية، أو المهينة التي

في لقائه مجلس المظالم النمساوي ونخبة من الصحفيين في فيينا.. المري:

لابدّ من وضع حد لاتخاذ الشعوب الخليجية رهينة لتصفية خلافات سياسية

دعا سعادة الدكتور علي بن صميخ المري- رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، منظمات المجتمع المدني بدول مجلس التعاون إلى عقد سلسلة مشاورات ولقاءات لتطوير منظومة حقوق الإنسان خليجياً؛ لافتاً إلى أن سنة ونصف من حصار قطر أثبتت محدودية منظومة حقوق الإنسان وفض النزاعات في دول مجلس التعاون.



وقبل ساعات من انعقاد القمة الخليجية المرتقبة في الرياض، فرضت التدايعات والانتهاكات المترتبة عن حصار قطر نفسها على نقاشات سعادة الدكتور علي بن صميخ المري مع عدد من الصحفيين والمراسلين المعتمدين في فيينا، إلى جانب لقائه مع مجلس المظالم النمساوي، الذي يعدّ بمثابة مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في النمسا.

وجدد سعادته التأكيد على قناعة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بأن «أي نتائج أو قرارات قد تخرج بها القمة الخليجية المرتقبة بالرياض، لا يمكن أن تنجح في إحراز أي تقدم في مسار العمل الخليجي الموحد، ما لم تكن تداعيات الحصار الجائر المفروض على قطر، والانتهاكات التي تعرض لها آلاف المواطنين والمقيمين في قطر، وحتى شعوب دول الحصار؛ ما لم تكن تلك التداعيات الجسيمة في صدارة انشغالات ونقاشات قادة دول مجلس التعاون».

لحقوق الإنسان جانباً من المسؤولية على ما آلت إليه أوضاع حقوق الإنسان في دول الخليج إلى «إخفاق» و«فشل» منظومة حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون، داعياً منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بدول مجلس التعاون إلى عقد سلسلة لقاءات مشاورات ولقاءات لتطوير منظومة حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون.

تعزيز التعاون مع مجلس المظالم النمساوي

على الجانب الآخر، تناول رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في اجتماعه مع المسؤولين في مجلس المظالم النمساوي، سبل تعزيز التعاون بين الجانبين، في مجالات تبادل الخبرات والتدريب، وترقية ثقافة حقوق الإنسان في كلا البلدين.

فيينا: السبت ٧ ديسمبر ٢٠١٨

بشأن أهمية القرارات التي يمكن أن تخرج بها قمة الرياض، قال الدكتور علي بن صميخ: «لا يمكن لأي قرارات تصبّ في المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية أن تكون مجدية، أو تستجيب لتطلعات الشعوب الخليجية، ما لم تعلن القمة المقبلة آليات لإنصاف ضحايا الأزمة وجبر الضرر عنهم، وضمان عدم تكرار المأساة الإنسانية مجدداً».

واستطرد قائلاً: «لا يمكن تجاهل أن الحصار المفروض على قطر أضّر بالشعوب، أكثر مما أضّر بالحكومات. وعلى قادة مجلس التعاون الاتفاق على إجراءات وآليات جديدة في النظام الداخلي للمجلس، تضمن احترام مبدأ عدم استعمال الشعوب أداة لتصفية أي خلافات سياسية، مستقبلاً!»

مسؤولية منظمات المجتمع المدني الخليجية

وحمل سعادة رئيس اللجنة الوطنية

وقال سعادته: «إن مجلس التعاون الخليجي أنشئ أساساً لتأكيد وحدة الشعوب الخليجية، بيد أن الإجراءات التمييزية والتعسفية التي فرضتها دول الحصار على قطر، تسببت في ضرب النسيج الاجتماعي الخليجي في العمق. ومع كل يوم إضافي يمر على الأزمة، يزداد الشرخ والهوة بين الدول الخليجية، وتزداد معاناة الشعوب التي دفعت الثمن الأكبر من هذا الحصار الجائر». ورداً على أسئلة الصحفيين

خلال اجتماعه بمسؤولين في وزارة الخارجية والبرلمان النمساوي.. المري من فيينا: الاتحاد الأوروبي مطالب بمواقف أكثر قوة وتأثيراً لإنهاء المأساة الإنسانية الناجمة عن الحصار

التقى سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اليوم الخميس، قداسة البابا فرانسيس - بابا الفاتيكان، حاملاً إليه رسائل حول شكاوى ومعاونة آلاف الأسر المشتتة، من ضحايا انتهاكات دول الحصار؛ يطالبون قداسته باتخاذ موقف إنساني عاجل، بالضغط على تلك الدول لوقف انتهاكاتها الخطيرة، ووضع حدٍّ لمعاونة الآلاف من الأسر المشتتة، والطلبة المطرودين من مدارسهم، جراء استمرار الحصار الجائر ضد دولة قطر منذ نحو ٢٠ شهراً.

ودفاعها المستميت عن حقوق الإنسان، فإننا واثقون بأن رئاستها للدورة الحالية للاتحاد الأوروبي يمكنها أن تساهم بشكل وثيق وأكثر فاعلية، نحو إقناع دول الاتحاد الأوروبي باتخاذ قرارات أكثر قوة للضغط على دول الحصار، ومطالبتها باحترام حقوق الإنسان، بغض النظر عن الأبعاد السياسية للأزمة الخليجية».

وتابع قائلاً: «إن دول الاتحاد الأوروبي التي تربطها بدول الحصار علاقات سياسية واقتصادية، ينبغي أن تضع حقوق الإنسان أولوية على طاولة النقاش في أية مفاوضات أو شراكات اقتصادية واستثمارية مع دول الحصار، لأن حقوق الإنسان لا ينبغي أن تكون ضحية أو قضية ثانوية أمام أية مصالح اقتصادية أو سياسية، كما تؤكد عليه المواثيق والأنظمة المؤسسة للاتحاد الأوروبي».

ولفت سعادته إلى أن الحوار المرتقب بين الحكومة القطرية والاتحاد الأوروبي حول قضايا حقوق الإنسان مطلع العام المقبل، خطوة هامة، ينبغي أن ترفق بخطوات أوروبية باتجاه حماية حقوق الإنسان المنتهكة جراء الحصار المفروض على قطر، داعياً في الوقت ذاته دول الاتحاد إلى عقد جلسات مماثلة مع دول الحصار، ومساثلتها عن انتهاكاتها لحقوق الإنسان.

فيينا: ٦ ديسمبر ٢٠١٨

وإحصائيات بشأن المتضررين من الإجراءات العقابية التي اتخذتها الدول الأربعة.

ونوه الدكتور المري إلى استمرار دول الحصار في تجاهل النداءات الدولية للحكومات ومنظمات حقوق الإنسان، المطالبة بوضع حدٍّ للحصار، وإنهاء الإجراءات العقابية للشعوب الخليجية.

وإزاء ذلك؛ دعا سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أعضاء البرلمان النمساوي، إلى التحرك بقوة لدى البرلمان الأوروبي للمطالبة بتسريع تحركاته، واستصدار مزيد من القرارات التي تدفع باتجاه إنهاء سريع للحصار الجائر.

وقد أبدى أعضاء لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي اهتماماً بالغاً بمعرفة تداعيات الحصار المفروض على قطر، وما نجم عنه من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، مؤكداً أنهم أصيبوا بـ«الصدمة» من الأبعاد الإنسانية الخطيرة التي أخذتها الأزمة الخليجية، و«الدهشة» من مواقف دول الحصار التي لم تجد حرجاً في فرض إجراءات عقابية ضد مواطنين مدنيين، حرموا من أهم حقوقهم السياسية بذريعة خلاف سياسي مع دولة قطر.

وفي ذات السياق قال سعادة الدكتور علي بن صميخ المري في حديثه للمسؤولين بوزارة الخارجية: «إننا إذ نثمن مواقف دولة النمسا،

دعا سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، دول الاتحاد الأوروبي إلى التحرك بقوة، واتخاذ إجراءات ومواقف أكثر قوة وتأثيراً، للضغط باتجاه إنهاء المأساة الإنسانية المستمرة، والناجمة عن الحصار الجائر، المفروض على قطر منذ ١٨ شهراً، لافتاً إلى أن رئاسة النمسا الحالية للاتحاد الأوروبي فرصة سانحة لاتخاذ مواقف أكثر صرامة تجاه دول الحصار.

ومن العاصمة النمساوية فيينا، التي تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي؛ عقد سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان سلسلة اجتماعات ثميرة، مع مسؤولين في لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان النمساوي، وإدارة حقوق الإنسان وشؤون الأقليات العرقية بوزارة الشؤون الخارجية النمساوية. في أول يوم من زيارته للنمسا.

صدمة نواب البرلمان النمساوي من الأبعاد الخطيرة للأزمة الخليجية

وشهد البرلمان النمساوي جلسة نقاشية ثرية مع لجنة حقوق الإنسان بالمجلس الوطني (البرلمان النمساوي)، تناولت قضية الحصار المفروض على قطر منذ الخامس من حزيران/ يونيو ٢٠١٧، قدم خلالها سعادة الدكتور علي بن صميخ المري نبذة عن أحدث انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن الحصار،

المرى یرحب بإطلاق سراح المواطن أحمد خالد مقبل.. ویطالب السعودية بالإفراج الفورى عن القطریین الثلاث المختفین قسریاً



رحب سعادة الدكتور علي بن صميخ المرى من فيينا بخبر إطلاق سراح المواطن القطرى أحمد خالد مقبل، الذى كان معتقلا لدى السلطات السعودية منذ فترة طويلة، مطالباً إياها بسرعة الكشف عن أماكن تواجد القطريين الثلاث، ضحايا الاختفاء القسرى، والإفراج عنهم فوراً.

وعلى هامش زيارة العمل التى يقوم بها إلى العاصمة النمساوية فيينا، قال سعادة الدكتور علي بن صميخ المرى، فى تصريح صحفى: «تلقينا بارتياح خبر إطلاق سراح المواطن القطرى أحمد خالد مقبل الذى اعتقل تعسفاً من قبل السلطات السعودية. وقد تواصلنا مع عائلته، وتأكدنا من إطلاق سراحه».

وأضاف: «إننا إذ نرحب بعودة المواطن القطرى أحمد خالد مقبل إلى وطنه وذويه، فإننا نطالب السلطات السعودية بضرورة الإفصاح بسرعة عن أماكن تواجد المواطنين الثلاث، ضحايا الاختفاء القسرى، والإفراج عنهم فوراً».

واستطرد سعادته قائلاً: «إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على اتصال دائم بفريق الأمم المتحدة المعنى

بالاختفاء القسرى، وستتابع تحركاتها مع مختلف الهيئات القانونية والقضائية الدولية لمساءلة المملكة العربية السعودية، وتحديد مسؤولياتها الدولية، والضغط عليها للإفراج فوراً عن المواطنين القطريين؛ ضحايا الاختفاء القسرى».

فيينا: ٦ ديسمبر ٢٠١٨

اهتمام إعلامى بارز ببقاء المرى مع المفوض السامى لحقوق الإنسان

أبرزت وسائل إعلام فرنسية اللقاء الذى جمع سعادة الدكتور علي بن صميخ المرى، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع السيدة ميشيل باشليه، مفوض الأمم المتحدة السامى لحقوق الإنسان.

وطلت صحيفة «لوفىغارو» الفرنسية استباق الاجتماع الأول من نوعه بين سعادة الدكتور علي بن صميخ والسيدة باشليه منذ توليها المنصب قبل بضعة أشهر، حيث أفردت «لوفىغارو» مساحة لنشر خبر عن اللقاء، بعنوان «التداعيات الإنسانية لحصار قطر».

وقالت الصحيفة الفرنسية الشهيرة «إن كان للحصار المفروض على قطر منذ ١٨ شهراً، آثاراً دبلوماسية واقتصادية، فإن جانباً آخر من هذه الأزمة، يأخذ أبعاداً أخطر، يتمثل فى الأزمة الإنسانية. إنه الرهان والقضية التى سيتناولها الاجتماع الذى سيعقد بنجيف بين رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، الدكتور علي بن

صميخ المرى، وميشيل باشليه، المفوض السامى للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بنجيف السويسرية. وسيتناول الطرفان قضايا من قبيل الحق فى العلاج، والحق فى الإقامة والاستقرار، والحق فى التعليم، وغيرها من الحقوق التى ينبغى أن تكفل للمواطنين القطريين والمقيمين فى دولة قطر».

نجيف: ٥ ديسمبر ٢٠١٨



طالبها بإنشاء آلية لإصلاح المتفرجين وجبر الضرر عنهم، المرئي من جنيف: أية قرارات القمة الخليجية تتجاهل الأزمة الإنسانية الحاصلة. له يكتب لها النجاح

دعا سعادة الدكتور علي بن صميخ المرئي، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان القممة الخليجية المقبلة إلى إنشاء آلية لإيجاد حل لمعاناة ضحايا الحصار المفروض على قطر منذ عام ونصف، وإنصافهم و جبر الضرر عنهم، مشدداً على أن أي قرارات ستخرج بها القمة المقبلة لن يكتب لها النجاح، ما لم تركز على الأزمة الناجمة عن حصار قطر، ووضع حدٍّ للمعاناة المستمرة للاضحايا.

حق المواطنين والمقيمين في قطر، وصولاً إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لجبر ضرر الضحايا وإنصافهم ورفع الغبن عنهم».

كما أكد سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على ضرورة أن تخرج القمة الخليجية بالرياض بقرارات وتوصيات قوية وفعالة تتضمن العمل على إنشاء منظومة حقوق الإنسان في مجلس التعاون تكون في مستوى تطلعات الشعوب الخليجية ومنظمات المجتمع المدني، مشيراً إلى «فشل الآليات الحالية التي أقرها النظام الداخلي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في إيجاد حل لأزمة ناهزت عاماً ونصف منذ اندلاعها».

وعلق سعادته قائلاً: «على الحكومات الخليجية أن تستخلص العبر من الأزمة الحالية، وتقر نظاماً جديداً يتضمن إنشاء آليات فعالة لفض النزاعات، ومنظومة لحماية حقوق الإنسان في دول الخليج، بما يضمن أن لا يكون الإنسان الخليجي مستقبلاً عرضة أو ضحية لأي تجاذبات أو خلافات سياسية بين دول المجلس، أسوة بما هو معمول به في اتحادات ومنظمات إقليمية ودولية، على غرار الاتحاد الأوروبي».

جنيف: 0 ديسمبر 2018

وعلى هامش لقائه مع السيدة ميشيل باشليه- مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، قال سعادة الدكتور علي بن صميخ في تصريحات صحفية، من جنيف: «إن أي حديث عن انعقاد القمة الخليجية المقبلة، وما يمكن أن تخرج به من قرارات، لن يكون ذي أهمية، إن لم تكن معاناة ضحايا الحصار، قضية جوهرية على طاولة نقاشات القادة».

وصرح سعادته قائلاً: «يجب أن تكون أولوية أجندة اجتماع القمة الخليجية في الرياض هي إيجاد حلول ملموسة وعاجلة لمأساة الآلاف من المواطنين والمقيمين في دول الخليج الذين ما يزالون يعانون من الانتهاكات الناجمة عن الأزمة الخليجية، والخروج بقرارات فورية وملزمة لكافة الدول الخليجية، لرأب الصدع وهدم الهوة التي تسبب فيها الحصار داخل البيت الخليجي، ووضع حدٍّ لمعاناة الشعوب الخليجية، جراء الإجراءات الانفرادية التي اتخذتها دول خليجية في حق جار خليجي».

وتابع قائلاً: «ما من شكّ اليوم أن الشعوب الخليجية لا تبالي كثيراً بانعقاد القمة من عدمه، بقدر اهتمامها بعودة اللّحمة للبيت الخليجي، وهذا لن يتأتى إلا بمصارحة ومكاشفة تبدأ بوقف كافة الإجراءات التمييزية التعسفية لدول الحصار في

في أول لقاء له مع المفوض السامي لحقوق الإنسان منذ تعيينها.. المري: إطلاق تقرير حول الانتهاكات الإماراتية لقرار محكمة العدل الدولية



كشفت سعادة الدكتور علي بن صميخ المري- رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في اجتماعه اليوم الخميس، بجنيف، مع السيدة ميشيل باشليه- مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، عن إطلاق تقرير شامل، الشهر المقبل، يوثق الخروقات والانتهاكات الإماراتية لقرارات محكمة العدل الدولية، واستمرارها في وضع العراقيين أمام المواطنين والمقيمين في قطر، ومنع المتضررين من اللجوء إلى المحاكم لاستعادة حقوقهم، برغم التزام سلطات الإمارات رسمياً بتنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية.

شامل، يوثق مختلف الانتهاكات والخروقات الإماراتية للقرارات الاحترازية لمحكمة العدل الدولية، بشأن وقف الإجراءات التمييزية بحق المواطنين والمقيمين في دولة قطر، على حدّ سواء.

مساءلة السعودية عن مصير القطريين المعتقلين في الرياض
إلى ذلك، توقف سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال لقائه مع سعادة المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان عند قضية المواطنين القطريين الأربعة الذين لا يزالون رهن الاختفاء القسري والحجز التعسفي من قبل سلطات المملكة العربية السعودية، داعياً المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى مساءلة السلطات السعودية حول مكان تواجد القطريين، والضغط لإطلاق سراحهم فوراً.

جنيف؛ ٥ ديسمبر ٢٠١٨

لحقوق الإنسان، في كل ما من شأنه حماية والدفاع عن قضايا حقوق الإنسان إقليمياً ودولياً.

متابعة تنفيذ قرارات البعثة الفنية

ودعا سعادة الدكتور علي بن صميخ المري المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى اتخاذ إجراءات لضمان التزام دول الحصار بما توصلت إليه البعثة الفنية للمفوضية السامية عقب زيارتها للدوحة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧، والتي توجت بإصدار أول تقرير أممي رسمي، يدين انتهاكات دول الحصار، ويطالب السعودية والإمارات والبحرين ومصر بوقف إجراءات «التمييزية والتعسفية».

على الجانب الآخر، أكد سعادة الدكتور علي بن صميخ المري أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ستكشف الشهر القادم يناير النقيب عن تقرير

جاء ذلك، خلال أول لقاء رسمي جمع سعادة الدكتور علي بن صميخ المري مع سعادة ميشيل باشليه، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بمقر المنظمة في جنيف، بعد مرور ثلاثة أشهر من تعيين رئيسة الشيلي سابقاً، مفوضاً سامياً لحقوق الإنسان نهاية آب/ أغسطس الماضي.

المري يهنئ باشليه

ويشيد بمسار المفوضية السامية
وفي بداية اللقاء، جدد سعادة الدكتور علي بن صميخ المري تهنئته لسعادة ميشيل باشليه على نيلها ثقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتوليها لمنصبها الجديد، الذي يتوّج مسارها السياسي والنضالي في مجال حقوق الإنسان، مؤكداً استعداد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الدائم، للتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة

في لقائه المقرر الخاص الأممي لحماية حقوق الإنسان
والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب:

المري: نطالب بإجراءات سريعة لمعرفة أماكن احتجاز السعودية للمواطنين القطريين وإطلاق سراحهم فوراً



عاجلة لمعرفة مصير المواطنين القطريين المحتجزين، والضغط على السلطات السعودية لإطلاق سراحهم فوراً.

كما تباحث الدكتور علي بن صميخ مع السيدة فيونولا دي. أليان قضية القوائم الجزافية التي أطلقتها دول الحصار لتصنيف عدد من المؤسسات والشخصيات والمنظمات الإنسانية القطرية، إلى جانب نشاط حقوقيين، وصحافيين وإعلاميين في لائحة المتهمين بالإرهاب، دون أي سند أو حجة قانونية، مشدداً على أن تلك القوائم كانت تهدف لتشويه سمعة دولة قطر، ومحاولة إلصاق تهمة الإرهاب بها.

الدوحة: ٣ نوفمبر ٢٠١٨م

وأطلع سعادته السيدة فيونولا دي. أليان على تداعيات الحصار الجائر المفروض على دولة قطر منذ الخامس من حزيران/ يونيو ٢٠١٧، وما سببه من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بشهادة تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وسلّمها نسخاً من التقارير السنوية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ونسخة من تقرير عام على حصار قطر.

وتوقف سعادة الدكتور علي بن صميخ مطولاً عند قضية المواطنين القطريين الأربعة الذين تحتجزهم السلطات السعودية، من ضحايا الحجز التعسفي والاختفاء القسري، داعياً سعادته للقيام بتحركات سريعة، واتخاذ إجراءات

طالب سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب بضرورة اتخاذ إجراءات سريعة لمعرفة أماكن احتجاز المواطنين القطريين الأربعة الذي تعتقلهم السلطات السعودية، والمطالبة بإطلاق سراحهم فوراً.

جاء ذلك خلال لقاء سعادته السيدة فيونولا دي. أليان، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، على هامش زيارتها للدوحة للمشاركة في مؤتمر معالجة قضية العائدين من مناطق الإرهاب.



لدى لقائه المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد بلندن.. المري:

تعنت السعودية سيدخل مسألة تسييس الشعائر في نظام الأمم المتحدة لحقوق الانسان

د. سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر من أن تعنت المملكة العربية السعودية سيدخل مسألة تسييس الشعائر في نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مشدداً على ضرورة التزام السلطات السعودية باحترام حقوق المواطنين والمقيمين في دولة قطر في ممارسة الشعائر الدينية دون قيد أو شرط، وتذليل كافة العراقيل والعقبات التي تضعها السلطات السعودية أمام المعتمرين والحجاج من دولة قطر.

رغم سعيها الحثيث نحو ذلك»، ونوه سعادة الدكتور علي بن صميخ إلى تجاهل السلطات السعودية لتقارير وبيانات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ونداءات المجتمع الدولي لها، وفي مقدمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان التي طالبت بوضع حد للعراقيل التي تحول أمام أداء المواطنين والمقيمين في قطر لشعائرهم الدينية.

وطالب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد بالأمم المتحدة بضرورة إبلاغ السلطات السعودية وتجديد مخاطبتها، لتبنيها لخطورة تسييس الشعائر الدينية وانتهاك الحق في ممارستها.

وتوعد سعادته المملكة العربية السعودية باتخاذ إجراءات لتحديد مسؤوليتها القانونية، إن لم تتراجع عن إجراءاتها التمييزية، قائلاً: «إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ماضية في تحركاتها وإجراءاتها لتحديد المسؤولية القانونية للسعودية محلياً، إقليمياً ودولياً لما سببته من أضرار نفسية للمعتمرين والحجاج، وخسائر مادية تكبدتها مكاتب حملات الحج والعمرة القطرية.

لندن: ١٣ أكتوبر ٢٠١٨

وخلال اجتماعه مع السيد أحمد شهيد المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد بالأمم المتحدة في العاصمة البريطانية لندن، قال رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إنه «بعد مرور نحو عام ونصف على أزمة الحصار؛ لا يوجد أي تجاوب من قبل السلطات السعودية لإزالة الانتهاكات ورفع الضرر عن ضحايا إجراءاتها التعسفية».

وشدد قائلاً: «وفقاً لما تنص عليه ولاية المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد بالأمم المتحدة، نطالب بضرورة مخاطبة السلطات السعودية بشأن الانتهاكات المستمرة للحق في ممارسة الشعائر الدينية والعراقيل التي تعنت في فرضها أمام ممارسة هذا الحق الأساسي من حقوق الإنسان».

وأكد الدكتور علي بن صميخ أن «الآليات التي زعمت سلطات المملكة العربية السعودية إنشائها لمعالجة أوضاع الضحايا المتضررين من انتهاكاتهما، تظل إجراءات تضييلية وغامضة، فاقدة للمصداقية، ولم تعالج الوضع الحقوقي والإنساني للمتضررين من انتهاك الحق في ممارسة الشعائر الدينية، منوهاً إلى أن أيّاً من هذه الآليات لم تتواصل مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان،

اجتمع مع المقرر المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان والسفيرة الممثلة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد..

د. المري دعوة للمقرر المعني بالمدافعين عن حقوق

الإنسان لزيارة مقر اللجنة بالدوحة والالتقاء بالضحايا

أكد سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن محاولات دول الحصار قرصنة موقع الالكتروني للجنة ما زالت مستمرة علاوة على التجسس على جولات النشاط الحقوقيين و الصحفيين القطريين في إطار التضييق على عليهم وعرقلة عملهم. إلى جانب ارتفاع حدة معاناة إعلاميين دول الحصار العاملين بالدوحة والتضييق من قبل دولهم وتهديدهم بسحب جنسياتهم في حال استمرارهم العمل بدولة قطر. بينما دعا د. علي بن صميخ الأليات الأوروبية المعنية بحرية الدين أو المعتقد للتحرك العاجل والتحقيق في انتهاكات السلطات السعودية للحق في ممارسة الشعائر الدينية للحاج والمعتمرين من دولة قطر.

ورفضاً منه للإجراءات المتخذة ضد دولة قطر. وأضاف المري: هذا القانون أجبر النشاط الحقوقيين والإعلاميين والمسؤولين والمواطنين في منطقة الخليج لاتخاذ مواقف ضد دولة قطر حتى لا يقعون تحت طائلته، وبات لا يُسمع إلا صوت الكراهية والتحرير والعنف ضد المواطن القطري أو المقيم بدولة قطر.

وخلال اجتماعه السفيرة الممثلة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد قال د. علي بن صميخ: بالرغم من المخاطبات التي وجهها المقرر الخاص المعني بحرية الدين والمعتقد بشأن انتهاكات السلطات السعودية للحق في ممارسة الشعائر الدينية إلا أنها (السعودية) لم تلتج بالاً لنداءات المقرر الخاص والليات الاممية لحقوق الانسان، وجاءت رودوها لمجرد المماطلة والتضليل السياسي والإعلامي بشأن حجاج ومعتمري دولة قطر.

وفي ذات السياق أجري سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حزمة من اللقاءات الجانبية حيث التقى مع السيدة/ حورية إسلامي عضو الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي التابع للأمم المتحدة. وتطرق اللقاء لآثار الحصار على أمن المواطنين وحريتهم في الحركة والتنقل لافتاً إلى أن هناك حالات من الاختفاء القسري لمواطنين قطريين تسببت فيها السلطات السعودية.

مراكش: ١١ أكتوبر ٢٠١٨م

حقوق الإنسان وحمايتهم مع التركيز على المرأة: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان).

وفي لقائه مع السيد فورست طالب سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بأهمية إجراء تحقيقات واسعة في الانتهاكات التي طالت النشاط الحقوقيين والإعلاميين منذ بداية الحصار على دولة قطر وقال: إن تداعيات الحصار على النشاط والإعلاميين وصلت ذروتها من مضايقات وتهديدات وتابع: إن بعض الإعلاميين من جنسيات دول الحصار العاملين بالدوحة يعانون من عدم موافقة بلدانهم تجديد جوازاتهم. وأضاف: عليكم مسؤولية قانونية وأخلاقية تدعوكم لحماية هذه الفئة وتعزيز حقوقها. وقال: نحن مستعدون لعمل كافة التسهيلات التي يمكن من خلالها إجراء زيارة للمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان لدولة قطر والالتقاء بضحايا انتهاكات دول الحصار من النشاط والإعلاميين والمنظمات الإنسانية القطرية.

وقال المري: هناك سوابق من الانتهاكات طفت على سطح هذه الأزمة لم يسبق أن شهدتها المنطقة العربية أو منطقة الخليج في التاريخ، وذلك على غرار ما سبته دول الحصار من قانون التعاطف مع دولة قطر أو قانون ما وصفناه بتجريم (الصمت) الذي يجرم كل ما لا يعبر عن موقفه من الحصار، الامر تعتبره دول الحصار تواطؤاً من المسؤول



لاجاء ذلك خلال اجتماعين منفصلين عقدهما د. المري مع السيد ميشيل فورست، مقرر المم المتحدة الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان والسيدة/أود ماريت وبغ، السفيرة الممثلة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد، وزارة الشؤون الخارجية بالنرويج علي هامش المؤتمر الثالث عشر عشر للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المنعقد بالعاصمة المغربية مراكش تحت عنوان (توسيع الفضاء المدني وتعزيز المدافعين عن



خلال ندوة بمناسبة اليوم العربي لحقوق الإنسان مريم العطية:

مطلوب من الحكومات العربية أن تُبدي استعداداً لإعادة فتح النقاش لتعديل بعض أحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان

الجمالي: تعاون الشبكة العربية مع لجنة الميثاق نموذجاً مشرفاً ومثالاً يحتذى به للتعاون العربي العربي

العربية بتقديم تقارير موازية للجنة الميثاق. واعتبر الجمالي مساهمة المؤسسات الوطنية بتمكين ومؤازرة لجنة الميثاق، من الاستمرار بمسيرتها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي. بينما توجه بالشكر للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر لتعاونها مع الشبكة، مبدياً أمله في ان يستمر هذا التعاون والدعم للشبكة العربية في إطار تحقيق هدفها بتعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان بالمنطقة العربية.

واعتبر الجمالي في الوقت نفسه إن الدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته، والعمل جدياً على تعزيزها وحمايتها؛ من أجل وأبل أهداف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. مؤكداً في ذات السياق: أن الشبكة العربية آلت على نفسها أن تكون تلك هي رسالتنا السامية، وشغلنا الشاغل.

وخلال الندوة تم استعراض العديد من أوراق العمل حول تاريخ الميثاق العربي لحقوق الإنسان وكيفية التعااطي مع أليات الميثاق العربي لحقوق الإنسان من قبل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وإدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية إلى جانب شرحاً لآليات إختيار أعضاء لجنة الميثاق ومهامهم وآليات عمل اللجنة.

وفي سياق الاحتفال باليوم العربي لحقوق الإنسان؛ كرّمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عدداً من الجهات والأفراد، المتعاونين معها في نشر رسالتها الرامية إلى إرساء وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

الدوحة: ٢٠ مارس ٢٠١٩

في إطار احتفالها باليوم العربي لحقوق الإنسان؛ نظمت اللجنة الوطنية بالتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية ندوة بعنوان "الميثاق العربي لحقوق الإنسان" بفندق المونديان وبحضور ممثلين لعدد من الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

وخلال كلمتها الافتتاحية أكدت الأستاذة مريم بنت عبد الله العطية الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ على أهمية الميثاق العربي لحقوق الإنسان كألية إقليمية عربية تنظم الجهود المشتركة بين دول المنطقة في مجال أعمال وإنفاذ وحماية حقوق الإنسان، خاصة وأن الميثاق يعتبر صكاً ملزماً من الناحية القانونية للدول الأطراف. وقالت: يمثل الميثاق توافقاً عربياً رسمياً في مجال حقوق الإنسان ويكرس خصوصية للمنطقة العربية في ظل وجود كم كبير من المواثيق الدولية المعنية بحماية وإقرار وكفالة كافة الحقوق والحريات الإنسانية وانضمام عدد من الدول العربية إلى الكثير من هذه الاتفاقيات وهنا تكمن، ونوهت العطية إلى أن الميثاق يشكل التزاماً قانونياً تعاهدياً على الدول غير المنضمة لبعض مواثيق حقوق الإنسان الدولية الأساسية.

ودعت العطية الحكومات العربية لأن تُبدي استعداداً لإعادة فتح النقاش لتعديل بعض أحكام الميثاق التي تتناقض بوضوح مع المعايير الدولية ليصل الي تحقيق الاهداف المنشودة منه .

من ناحيته قال السيد/ سلطان بن حسن الجمالي المدير التنفيذي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: إننا على يقين من استمرار التعاون بين الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان العربية، حتى تحقيق النتائج المرجوة منه، هذا التعاون الذي نعتبره نموذجاً مشرفاً ومثالاً يحتذى به للتعاون العربي العربي. لافتاً إلى أنه من إحدى ثمرات هذا التعاون؛ فقد قامت العديد من المؤسسات الأعضاء بالشبكة

بمناسبة الدورة (٦) لانتخابات البلدي..

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وجامعة قطر ووزارة الداخلية ينظمون ندوة (الحق في الترشح)

دائرته الانتخابية ووطنه من خلال ترجمة مطالب أبناء الدائرة إلى مشاريع واقعية تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على تطوير التجربة الديمقراطية وتساهم في تطوير المجتمع بمختلف مستوياته.

وكشف الكواري عن إعداد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لخطة تفصيلية لمراقبة انتخابات المجلس البلدي المركزي السادسة وفق البرنامج المعتمد من وزارة الداخلية، بالإضافة إلى وضع خطة توعوية حول المشاركة في الانتخابات حق وواجب، وإجراءات عملية لتنفيذ الخطة المذكورة بما يتوافق مع التشريعات والقوانين الوطنية المعتمدة والمواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية والدولية

واستعرض عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الحقوق المطلوبة خلال مراحل العملية الانتخابية المختلفة.

وفي كلمته الترحيبية، قال الدكتور عمر بن محمد الانصاري نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية: تتميز المجتمعات وتزدهر بمشاركة جميع مواطنيها في كافة جوانب التنمية التي تسعى المجتمعات لتحقيقها، وتعزز قيم المشاركة والحق بممارسة كافة حقوقهم ومن أهمها الحق في الحياة السياسية بالانتخاب والترشح دون تمييز، كما نصت عليه المواثيق الدولية هو حجر زاوية في تحقيق التنمية المستدامة.

من جانبه، قدم الملازم أول صالح جاسم المحمدي عضو اللجنة القانونية لانتخابات المجلس البلدي، شرحاً حول دور الوزارة في تنظيم ومراقبة انتخابات المجلس البلدي المركزي.

١٩ مارس ٢٠١٩

فيها والإدلاء بأصواتهم لتعميق السلوك الديمقراطي بين كافة أفراد المجتمع، بما يقود دولة قطر إلى مزيد من الرقي الديمقراطي والازدهار السياسي.

وأوضح الكواري أن من طبيعة أية انتخابات أنها تقود للتعرف على السياق المجتمعي التي تتم فيه العمليات الانتخابية بأبعادها المختلفة؛ كون هذا السياق يحتل أهمية خاصة في فهم طبيعة المشاركة في العمليات الانتخابية وتطورها والنتائج التي تفرزها. وقال: «إن في العملية الانتخابية عن قوة اعتبارية ومعنوية للمرشح يقوم بدور كبير ومهم لخدمة

نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وجامعة قطر بالتعاون ووزارة الداخلية؛ ندوة بعنوان (الحق في الانتخاب والترشح) بمناسبة الدورة السادسة لانتخابات المجلس البلدي المركزي لعام ٢٠١٩، وحضر الندوة التي نظمت يوم أمس الاثنين لفييف من أعضاء وكبار مسؤولي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمهتمين من منتسبي الجامعة وممثلي وسائل الإعلام.

وأكد الدكتور محمد بن سيف الكواري عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن المشاركة في العملية الانتخابية واجب وطني، داعياً كافة أفراد الشعب القطري إلى المشاركة



مبدأ عدم الإفلات من العقاب لأول مرة على طاولة مؤتمر دولي بالدوحة



أعلن سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر عن تنظيم مؤتمر دولي حول "الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإفلات من العقاب وضمن المساواة بموجب القانون الدولي"، يومي 14 و15 أبريل المقبل بالدوحة، بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، والبرلمان الأوروبي.

ويشارك في المؤتمر الأكبر من نوعه في المنطقة، أكثر من 250 من ممثلي الدول، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، إلى جانب رؤساء وخبراء لجان التحقيق الدولية، والمقرررين الخواص المعيّنين، ورؤساء اللجان التعاقدية في الأمم المتحدة، وخبراء وقضاة المحاكم الدولية المتخصصة، والمحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة إلى الخبراء والمحامين الذين تقدموا بقضايا أمام المحاكم الوطنية التي تعمل بالاختصاص العالمي. كما ستتم دعوة العديد من الوكالات الدولية المتخصصة، والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، ورؤساء اللجان في البرلمان الأوروبي، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومراكز البحوث، والعديد من الهيئات والمنظمات المعنية.

وعدم الإفلات من العقاب، وإنصاف الضحايا المنصوص عليه في المواثيق الإقليمية والدولية، وكيفية تطبيق هذه المبادئ من خلال تبادل الخبرات الخاصة بالآليات الدولية والإقليمية والوطنية. ومن تمّ، النهوض بهذه المبادئ وتعزيز المساواة».

ونوّه إلى أن «المؤتمر الذي ستستضيفه الدوحة قانوني حقوقي بحت، ولا يرتبط بقضايا دولية بعينها ولا يتعرض لدولة محددة؛ إنما يبحث في الإطار العام لدعم وتعزيز مبدأ عدم الإفلات من العقاب عن طريق تطوير آليات المحاسبة والمساءلة وتحديد مسؤوليات الأفراد والجماعات».

وشدّد قائلاً: «من دون إحقاق مبدأ التحقيق و المقاضاة، وإنصاف الضحايا، سيظلّ الكثير من المسؤولين في منأى عن المساءلة عن مثل هذه الانتهاكات ويتمادون في انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. لذا؛ يجب علينا من خلال هذا المؤتمر أن نخرج بتوصيات تؤمن للضحايا حق الوصول للمحاكم، سواء كانت وطنية أو دولية وجبر ضررهم، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات التي تطالهم».

وأضاف المري: «إن تحقيق العدالة وإنصاف الضحايا حلم راود العالم منذ الحرب العالمية الأولى. ورغم الإخفاقات تارة، والنجاحات تارة أخرى، إلا أننا بحاجة ماسة في هذه الأوقات العصيبة للعمل سوياً لإيجاد منظومة متكاملة من القوانين والآليات للوقاية والرقابة والمساءلة في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي للإنسان».

جنيف: ٢ مارس ٢٠١٩

وقال سعادة الدكتور علي بن صميخ المري في تصريح صحفي بمقر الأمم المتحدة في جنيف: «إن هذا المؤتمر الدولي يأتي في إطار شراكة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع كل من المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة والبرلمان الأوروبي، لأجل البحث في تطوير الآليات التي تعنى بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، خاصة في ظل الانتهاكات التي بات يشهدها العالم والمتعلقة بالمحاولات المستمرة للإفلات من العقاب، وإهدار حقوق الضحايا و الوصول إلى العدالة».

وأضاف: «إن مشاركة البرلمان الأوروبي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في المؤتمر يمثل دافعاً حقيقياً لوضع آليات فاعلة والخروج بتوصيات مهمة، وتنفيذها على أرض الواقع. ونحن في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان نعتز بهذا التعاون الثلاثي، علماً بأن اللجنة الوطنية وقعت خلال السنة الماضية مذكرة تفاهم مع البرلمان الأوروبي. ومن تمّ، فإن تنظيم هذا المؤتمر يدخل في إطار محاور تلك المذكرة وبنودها».

أهمية المؤتمر وأهدافه

وعن أهمية المؤتمر والأهداف التي يرمي إلى تحقيقها، قال سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إن «هذا المؤتمر سيشكل حدثاً دولياً هاماً لتعزيز مبدأ حماية الضحايا،



الجمعية العامة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية تختار الدكتور المري نائبا للرئيس وأميناً عاماً.. و«حقوق الإنسان» تتسلم رسمياً مناصبها القيادية في «التحالف العالمي»

جاء ذلك، خلال تسلّم سعادة الدكتور علي بن صميخ المري -رسمياً- ثلاث مناصب قيادية في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، خلال اجتماع الجمعية العامة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، اليوم الثلاثاء 0 فبراير الجاري، بمقر الأمم المتحدة في جنيف؛ حيث سيتولى سعادته منصب نائب الرئيس، والأمين العام، وعضو المكتب التنفيذي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وفقاً لنتائج الانتخابات التي جرت على هامش الاجتماع السنوي الـ ٢٣ لمنتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة آسيا والباسيفيك الذي احتضنته مدينة هونغ كونغ الصينية، يومي ١٨ و١٩ سبتمبر الجاري.

جنيف 0 مارس ٢٠١٩

أكد سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر أنه سيعمل جاهداً خلال الثلاث سنوات المقبلة من توليه منصب نائب الرئيس وأمين التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تعزيز استقلالية وأداء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس، والالتزام بالدفاع وحماية حقوق الإنسان عالمياً.

ونوّه سعادته بأن الثقة التي نالتها اللجنة الوطنية، باستلامها رسمياً مناصب قيادية في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ستكون دافعاً محفزاً لكافة المؤسسات الحقوقية بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ لتطوير أدائها ومطابقتها للمعايير العالمية من جهة، وتعزيز المكاسب الحقوقية وحماية حقوق الإنسان في المنطقة، من جهة أخرى.





العطية: إنضمام دولة قطر للعهدين الدوليين خطوة

هامة للارتقاء بحقوق الإنسان وتعزيزها

لطبيعة التزامات الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومضمون بعض الحقوق والضمانات المنصوص عليها من حيث الحق في المشاركة في الشؤون العامة وحق الاقتراع وحق الفرد في الحرية وفي الأمان على شخصه والمجموعة الثالثة: حرية الرأي والتعبير. كما يتطرق جدول الأعمال إلى المساواة وعدم التمييز على صعيد الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

كما يتضمن جدول الأعمال الإطار العام لطبيعة التزامات الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومضمون الحقوق والضمانات المنصوص عليها من حيث الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية، والحق في المشاركة في الحياة الثقافية، والحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، فضلاً عن التطرق للمساواة وعدم التمييز على صعيد المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

وفي ختام الورشة تم تكريم وقال الدكتور/ عبد العزيز المغيصب عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تصريح صحفي: جاءت هذه الندوة بالثرية بأوراق العمل التي تشكل بنية لقوية لفهم وترسيخ مضامين العهدين الدوليين. مشيراً إلى أن المشاركين قد وصلوا إلى معنى هام وهو أن هنالك أمر جدير أن يوضع في دائرة الاهتمام وهو انضمام دولة قطر إلى العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الدوحة: ٢٥ فبراير ٢٠١٩

إليه في التشريع والقضاء والعمل الإداري. وأضافت: إن للعهدين الدوليين قوة المعاهدات التشريعية بالنسبة لكافة الحكومات التي صادقت عليهما.

واوضحت العطية أن ورشة العمل تهدف إلى التعريف بالحقوق والضمانات المشمولة في العهدين، وما يترتب عليه انضمام قطر إلى العهدين من التزامات على مختلف جهات ومؤسسات الدولة ذات الصلة، إلى جانب ودور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في حماية وتعزيز الحقوق المنصوص عليها في العهدين.

من جهته قال السيد/ علاء قاعود نائب مدير مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية: تناقش الورشة خلال أيام إنعقادها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بالإضافة إلى التعليقات العامة للجنة بشأن الحقوق والضمانات المشمولة في العهدين. كما ستعتمد الورشة نهج تشاركي حيث يخصص أكثر من نصف وقت برنامج العمل للنقاش، كما أن برنامج الورشة سيتضمن عدد من مجموعات العمل التي تستهدف رفع مستوى وعي المشاركين بمضمون الحقوق والضمانات المشمولة في العهدين، حيث يتطرق جدول أعمال الورشة إلى مدخل عام للمنظومة الدولية لحقوق الإنسان والتزامات قطر إلى جانب عرض فيلم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حول المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. كما يستعرض المشاركون دور المؤسسات الوطنية في حماية الحقوق المنصوص عليها في العهدين، والإطار العام

وصفت السيدة/ مريم بنت عبد الله العطية الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان انضمام دولة قطر للعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالخطوة الهامة مجال الارتقاء بحقوق الانسان ويعزز مسيرة قطر في مجال التنمية الشاملة ورؤيتها الوطنية ٢٠٣٠، بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لافتة إلى أن أهمية انضمام دولة قطر للعهدين، باعتبارهما يمثلان مع الاعلان العالمي لحقوق الانسان الشرعة الدولية لحقوق الانسان التي تتضمن جميع مبادئ وأحكام حقوق الإنسان بشكل عام، ويحدد العهدين بصورة مفصلة وملزمة الحدود التي يجب علي الدولة الالتزام بها في مجال تطبيق حقوق الإنسان والحريات العامة.

جاء ذلك خلال كلمتها الافتتاحية لورشة العمل التي نظمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية. حول (التزامات قطر بمقتضى انضمامها إلى كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) بفندق هيلتون خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ من الشهر الجاري. وقالت السيدة/ مريم بنت عبد الله العطية: إن هذين العهدين يحتويان على تعهدات بكفالة جميع تلك الحقوق فضلاً عن التزام الدولة بتقديم تقارير عما تسنه من تشريعات وإجراءات تنفيذاً لتلك التعهدات، مؤكدة في الوقت نفسه أنه بمجرد انضمام أية دولة لأي من العهدين، يصبح جزءاً من قوانينها وتشريعاتها، ويلزم الرجوع

(حقوق الإنسان) تقدم محاضرة تثقيفية لمساعدي القضاة

وتقديم المقترحات بشأن التشريعات القائمة ومشروعات القوانين، ومدى ملاءمتها لأحكام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تكون الدولة طرفاً فيها فضلاً عن تلقي الشكاوى والالتماسات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان، بالإضافة إلى إجراء الزيارات الميدانية للمؤسسات العقابية والإصلاحية وأماكن الاحتجاز والتجمعات العمالية والدور الصحية والتعليمية ورصد أوضاع حقوق الإنسان بها.

الدوحة ٢٤ فبراير ٢٠١٩

في إطار رسالتها في نشر وإرساء ثقافة حقوق الإنسان قدمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان محاضرة تثقيفية لمساعدي القضاة بمحكمة التمييز حول دورها في نشر وحماية وتعزيز حقوق الإنسان النشأة والرؤية والرسالة إلى جانب الطبيعة القانونية للجنة وأكدت اللجنة أن من أبرز اختصاصاتها النظر في أي تجاوزات أو انتهاكات لحقوق الإنسان قد تقع في قطر وتشمل اختصاصاتها المواطنين، المقيمين وكل من يخضع للولاية القانونية لدولة قطر، إلى جانب وتقديم المشورة والرأي في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان للجهات المعنية.

خلال مشاركة (حقوق الإنسان) في اليوم الرياضي للدولة..

د. الكواري: قطر أصبحت رمزاً رياضياً يصعب تجاوزه الجمالي: اليوم الرياضي يتزامن مع الانتصار الكبير الذي حققه منتخبنا الوطني



موظفو اللجنة استبقوا اليوم الرياضي بإجراء مرانا بالصالة الرياضية بمقر اللجنة، وقال السيد/ عبدالله المحمود رئيس وحدة العلاقات العامة والإعلام: إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تعودت أن تستعد لليوم الرياضي للدولة بهذا النشاط في صالتها الرياضية التي تم تخصيصها لموظفي اللجنة للممارسة الرياضة على مدار السنة، وأضاف: ولكن في مثل هذا من كل عام نستيق اليوم الرياضي بهذا اللامر الجماعي وذلك لتهيئة الموظفين للأنشطة الرياضية خلال التي تنظمها اللجنة لليوم الرياضي ليخرج احتفالنا بصورة أكثر تنظيماً وتحقيق الاستفادة القصوى من هذه المناسبة السنوية.

١٢ فبراير ٢٠١٩

وتهذب النفوس. وثن الكواري مبادرة القيادة الرشيدة في تخصيص مثل هذا اليوم لافتاً إلى أن القيادة تعني تماماً ما يمكن أن تحققه الرياضة من قيم تفاهيه واجتماعية وكذلك اقتصادية كبرى.

من ناحيته قال السيد/ سلطان بن حسن الجمالي الأمين العام المساعد باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: لقد تزامن اليوم الرياضي في هذا الموسم مع احتفالات البلاد بالنصر الكبير الذي حققه منتخبنا الوطني بفوزه ببطولة آسيا فدولة قطر تكتسي هذه الأيام حلة رياضية زاهية بالانتصار ليس لها فحسب وإنما هذا الفوز ينبغي أن يفتخر به كل عربي غيور على عروبته. وأشار الجمالي إلى أن من أهم فوائد ممارسة الرياضة إلى جانب الصحي الهام فهي تدعو إلى مبادئ أخلاقية رفيعة. وكان

شاركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان باليوم الرياضي للدولة في موسمه الثامن بدقائق سباير زون وسط حضور لافت من كبار المسؤولين والموظفين بمشاركة أسرهم والعمال باللجنة إلى جانب توافد أعداد كبيرة من الزوار من مواطنين ومقيمين لمشاركة اللجنة أنشطتها المتنوعة.

وأوضح الدكتور محمد بن سيف الكواري عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن مشاركة اللجنة في اليوم الرياضي للدولة تأتي في إطار حرصها على تعزيز مفهوم الرياضة كواحد من أهم الأركان الأساسية لحقوق الإنسان مشيراً إلى أن ثقافة الرياضة في أيّ من المجتمعات دلالة على تحضرها وقال الكواري: كما هو معلوم فإن الرياضة حين تتم ممارستها فهي ترتقي بالأخلاق

اجتماع كبار المسؤولين التنفيذيين لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ..

مريم العطية: «حقوق الإنسان» لا تدخر جهداً لترسيخ الشفافية

وتحقيق العدالة والخضوع للمساءلة والقانون

أكدت الأستاذة مريم بنت عبد الله العطية الأمين العامة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان أنها «لا تألو جهداً في تطوير وتحديث ورفع كفاءة جهازها الإداري من خلال ترسيخ الشفافية وتحقيق العدالة والجودة والمهنية والخضوع للمساءلة والالتزام بالقانون، وتحقيق الترابط بين عمل اللجنة وبذل كل الجهود لتعزيز وحماية حقوق الإنسان لكل الخاضعين للولاية القانونية لدولة قطر».

الحقيقية بصرحة، كلما كانت الاستجابة أفضل لمساعدتكم على القيام بمهامكم، بدليل أن جدول أعمال الاجتماع تم تحديده بعد التشاور مع الأعضاء الحاضرين، لمعرفة القضايا التي تهمهم». وشهد اليوم الأول من اجتماع كبار المسؤولين التنفيذيين لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ عقد ورشة نقاشية، قدم خلالها الحاضرون مقترحات حول أهم التحديات التي يواجهونها، والقضايا التي يرون ضرورة مناقشتها، والدعم الذي يتوقعونه من منتدى آسيا والمحيط الهادئ.

وحتّى السيّد سلطان الجمالي، الأمين المساعد للجنة الوطنية لحقوق الإنسان المشاركين على تقديم خلاصة تجاربهم، بما يضمن الاستفادة من خبراتهم، والمشاركة والإسهام بشكل أكبر في دعم وترقية حقوق الإنسان.

وقدم المشاركون في الاجتماع مقترحات، مثل وضع استراتيجية تواصل واتصال بين مؤسسات حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فيما تحدث آخرون عن قضايا حقوقية تشغلهم في دولهم ومناطقهم. وفي اليوم الثاني عقد كبار المسؤولين التنفيذيين بمنتدى آسيا والمحيط الهادئ سلسلة من الورشات التدريبية، حول التحديات التي تواجههم في مجال عملهم، وكيفية تطوير علاقاتهم وتواصلهم مع مختلف فعاليات المجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين، بما يمكنهم من تحقيق مهام ورؤية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وقدم المشاركون في الورشة نبذة عن أهم التحديات التي تواجه كل مؤسسة حقوقية في دول آسيا والمحيط الهادئ، والبدائل والحلول التي أوجدوها لمواجهة تلك التحديات.

وأنشئت شبكة كبار المسؤولين التنفيذيين في ٢٠٠١، بوصفها منصة تجمع كبار المسؤولين وموظفي حقوق الإنسان في المؤسسات الوطنية الأعضاء في المنتدى. وتوفر الشبكة مساحة لجمع كبار المسؤولين بانتظام وتبادل الخبرات، ودعم بعضهم البعض لمعالجة التحديات التي تواجههم في إدارة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وتهدف شبكة كبار المسؤولين التنفيذيين إلى مساعدة إدارة وأمانة المنتدى على الاستجابة للاحتياجات الإنمائية للمؤسسات الأعضاء من خلال أنشطة تنمية القدرات؛ والعمل معاً لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمنتدى؛ وتحديد قضايا حقوق الإنسان الإقليمية والدولية الناشئة، وتقديم المشورة بشأن هذه المسائل إلى إدارة المنتدى؛ وكذا اطلاعها بأنشطة الشبكة وتوصياتها.

الدوحة : ٢٨ يناير ٢٠١٨

وفي كلمتها الافتتاحية لاجتماع كبار المسؤولين التنفيذيين لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تنظمه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، خلال الفترة من ٢٨-٣٠ يناير ٢٠١٩؛ قال السيدة/ مريم بنت عبد الله العطية «إن هذا الاجتماع يُشكل فرصة متميزة للتعرف على التجارب الرائدة في مجال إدارة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتبادل الخبرات، والاستفادة من الممارسات الناجحة والفضل في هذا المجال، والتعرف على التحديات التي تواجهنا، وتعميق التشاور بين أعضاء المنتدى وبين كبار المسؤولين التنفيذيين في هذه المؤسسات».

وتابعت في كلمتها التي ألقاها نيابة عنها، السيد سلطان الجمالي، الأمين العام المساعد للجنة الوطنية لحقوق الإنسان: «لا يخفى عليكم عِظَم المهام والمسؤوليات الملقة على عاتق القائمين على إدارة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتتعاظم هذه المهام وتلك المسؤوليات مع تعاظم دور المؤسسات الوطنية وأهدافها السامية وارتباطها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان التي كفلتها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية والإقليمية والداستير والتشريعات الوطنية».

من جانبها أثنى روسالين نونان، الخبيرة الأقدم ورئيسة لجنة التنسيق في منتدى آسيا والمحيط الهادئ على تنظيم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للاجتماع الذي يضم كوكبة من كبار المسؤولين والمدراء التنفيذيين الذين حضروا لتبادل تجاربهم وآرائهم، لأجل الوصول إلى مجموعة من الأهداف عبر نقاشات حرة وصريحة، ونوّهت إلى الدور الذي تقوم به مؤسسات حقوق الإنسان، وأهمية مشاركة الجميع في مناقشات حرة وصريحة.

من جانبه، أشار موسى محمودي، المدير التنفيذي للجنة المستقلة لحقوق الإنسان في أفغانستان، في كلمة نيابة عن كبار المسؤولين التنفيذيين، إلى أن «مؤسسات حقوق الإنسان تلعب دوراً كبيراً في حماية حقوق الإنسان، وكبار المسؤولين والمدراء التنفيذيين يتولون دوراً في غاية الأهمية، ويقومون بمهام لتعزيز حقوق الإنسان. وهذه الملتقيات فرصة للتناقش حول التحديات التي تواجهها حقوق الإنسان، والشكر لكبار المسؤولين الذين كرّسوا وقتهم لحضور اجتماع الدوحة».

بدوره، قال كارين فيتر، مدير منتدى آسيا والمحيط الهادئ «إننا في اجتماع كبار المسؤولين التنفيذيين لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ نتبنى حواراً صريحاً وفق قواعد مؤسسة تشاتام هاوس، ونريد نقاشاً منفتحاً حول إدارة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وكيفية تطويرها، لأننا كلما ناقشنا القضايا

مداخلة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في اجتماع كبار المسؤولين التنفيذيين لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ

القطرية، قالت: «اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان يمكنها دوماً أن توصي بمزيد من الإصلاحات، فقد كانت اللجنة أول جهة في قطر تقول بضرورة إلغاء نظام الكفالة. كما أننا تحدثنا عن الفئة العمالة المنزلية المستثناة من قانون العمل، إلى جانب فئات كانت عرضة لتأخير الحصول على أجورها، وقدمت هذه الإشكالات في تقاريرها وتوصياتها للحكومة القطرية، مع تقديم مقترحاتها لحل تلك الإشكالات».

وتابعت: «اليوم تشعر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالأرتياح لأنها رأت ثمار سنوات من العمل، مع إصدار قانون العمالة المنزلية، وإلغاء نظام الكفالة وهناك قوانين جديدة لحماية الأجور. واليوم كل عامل له حساب بنكي حتى تستطيع وزارة العمل مراقبة تلقيهم لرواتبهم، ودون تأخير».

الدوحة ٣٠ يناير ٢٠١٩

أكدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن دولة قطر اتخذت الكثير من الإصلاحات في السنتين الأخيرتين التي تعتبر ثمرة جهود كبيرة، ساهمت فيها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عبر توصياتها للحكومة، لافتةً إلى أن تلك الإصلاحات، مثل تعيين أربع نساء في مجلس الشورى، تعبر عن إرادة سياسية، تتخذ إجراءات استباقية من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

وفي مداخلة حول «دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في حماية العمالة المهاجرة» في اليوم الثالث والأخير من اجتماع كبار المسؤولين التنفيذيين لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ، قالت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إنها لا تؤمن أن لكل عامل الحق في العمل فحسب؛ بل تنظر للعامل المهاجر على أنه إنسان يحتاج أن تقدم له جميع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والمدنية الأخرى التي تقدم للآخرين.

وعن دورها في الإصلاحات التي قامت بها الحكومة

فريق عمل لرصد ومراقبة سير العملية الانتخابية لأعضاء المجلس البلدي المركزي

كشف الدكتور محمد سيف الكواري، عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن إعداد خطة تفصيلية لمراقبة الدورة السادسة لانتخابات المجلس البلدي المركزي، تتضمن تشكيل فريق عمل لرصد ومراقبة سير العملية الانتخابية لأعضاء المجلس البلدي المركزي، بالتعاون مع وزارة الداخلية.



جاء ذلك خلال كلمة للدكتور محمد سيف الكواري في الورشة التدريبية التي نظمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، حول «علاقة انتخابات المجلس البلدي بحقوق الإنسان»، لفائدة الخبراء القانونيين باللجنة الوطنية الذين اختيروا لعضوية فريق العمل الذي تمّ تشكيله لرصد ومراقبة سير العملية الانتخابية لأعضاء المجلس البلدي المركزي.

وأكد للمشاركين في الدورة أن من مهام فريق فريق الرصد ومراقبة سير العملية الانتخابية التي تشكله بالتعاون مع وزارة الداخلية.

الدوحة: ٢٢ يناير ٢٠١٩

اتفاقية تعاون مع مفوضية حقوق الإنسان في الفلبين



أبرمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر مذكرة تعاون مع نظيرتها مفوضية حقوق الإنسان في جمهورية الفلبين، ووقع عن اللجنة رئيسها سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري بصفته رئيس اللجنة، بينما وقع عن المفوضية رئيسها سعادة السيد/ خوسيه لويس مارتين غاسكون.

وأكد سعادة الدكتور/ علي بن صميخ أن هذه الاتفاقية تهدف إلى تعزيز العلاقات الوثيقة بين الطرفين في مجالات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما حقوق العمال من الفلبين وأفراد أسرهم. لافتاً إلى أن فكرة توقيع هذه الاتفاقية جاءت انطلاقاً من الاعتراف بالدور المميز الذي تقوم به الجالية الفلبينية في دولة قطر ومشاركتها في عملية التنمية، ورغبة من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمد جسور التعاون مع المفوضية كمؤسسة مماثلة لنا في اختصاصاتها ومهامها.

الفلبين: ٩ يناير ٢٠١٩

تصريح سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني لدولة قطر

هنا سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان دولة قطر، قيادة وشعباً، بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني، المصادف للثامن عشر من ديسمبر.

«الاحتفال باليوم الوطني هذا العام، يأتي أيضاً، في ظل استمرار الإصلاحات التي اتخذتها الحكومة القطرية لحماية وضمان المزيد من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين والمقيمين على أرض قطر، على حد سواء؛ بفضل الإصلاحات التشريعية التي شملت قوانين مهمة».

١٨ ديسمبر ٢٠١٨

حزيران/ يونيو ٢٠١٧».

ونوه إلى أن «قطر تحتفل اليوم بعيدها الوطني، وبنجاحها في تخطي الحصار الجائر، الذي تسببت فيه دول جارة، وما تزال مستمرة في انتهاكاتهما لحقوق الإنسان، غير آبهة بمعاناة المواطنين والمقيمين في قطر، ودول مجلس التعاون ككل».

على الجانب الآخر، لفت سعادة الدكتور علي بن صميخ المري إلى أن

وقال سعادته: «إن الاحتفال باليوم الوطني يتزامن وإنجازات عديدة حققتها دولة قطر، بقيادة حضرة صاحب السمو، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، داخلياً وخارجياً، حيث تمضي دولة قطر بثبات نحو تحقيق رؤيتها الوطنية ٢٠٣٠، محافظة على سيادتها واستقلال قرارها، في مواجهة تحديات إقليمية ودولية عديدة، أبرزها الحصار الجائر المفروض على بلادنا منذ الخامس من



في فعاليات درب الساعي العطية:

ثقافة المواطنة والمشاركة جزء أصيل من حقوق الإنسان

شرائح المجتمع القطري من مواطنين ومقيمين، ومن مختلف الفئات العمرية، ممّن ينتظرون هذا المناسبة لتأكيد ولائهم لوطنهم.

وشهد جناح اللجنة الوطنية نشاطات مختلفة، تجمع بين الترفيه والتثقيف في آن واحد، عبر مجموعة من الألعاب الهادفة التي تعتمد على تركيب الصور والبطاقات التي تنمي معارف الأطفال بحقوق الإنسان المختلفة، إلى جانب لعبة «مرح وحقوق» التي لقيت رواجاً في الكثير من المسابقات التي نظمت للأطفال بالمدارس، وألعاب مختلفة تنمي معارف الطفل بحقوق وواجباته، ومعلومات عامة عن دولة قطر، والحقوق التي تكفلها القوانين القطرية للطفل.

الدوحة: ١٧ ديسمبر ٢٠١٨

شاركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في درب الساعي بفعاليات متنوعة، استقطبت جمهوراً واسعاً من الأطفال ومختلف الفئات العمرية.

وقالت السيدة/ مريم بنت عبدالله العطية، الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان إن المشاركة في فعاليات درب الساعي، تأتي إيماناً من اللجنة الوطنية في نشر ثقافة المواطنة لدى مختلف شرائح المجتمع، من منطلق أن الحق في المواطنة والمشاركة هي ركن أصيل من حقوق الإنسان.

وأضافت: إلى جانب حرص اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على مشاركة المواطنين في دولة قطر احتفالاتهم باليوم الوطني، فإن فعاليات درب الساعي أثبتت على مرور الأعوام نجاحها الباهر في استقطاب مختلف

خلال افتتاح أعمال المؤتمر الثالث عشر للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بمراكش .. د. المري دعوة لإنشاء منصب مقرر خاص للأمم المتحدة

طالب سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بإنشاء منصب مقرر خاص للأمم المتحدة حول جرائم القرصنة الالكترونية وتأثيرها على التمتع بحقوق الإنسان، ووضع تلك الجرائم في الأجنحة الدائمة لمجلس حقوق الإنسان. إلى جانب توسيع مهام المقرر الخاص المعني والمدافع، خصوصاً في البيئات والأوضاع المُمكنة لهذه الانتهاكات ضد المدافعين والنشطاء، كما طالب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بإنشاء وحدة متخصصة لمناهضة جريمة القرصنة ضد نشطاء ومنظمات حقوق الإنسان في العالم.

جاء ذلك خلال كلمته اليوم في افتتاح أعمال المؤتمر الثالث عشر للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المنعقد بمدينة مراكش بالمملكة المغربية في الفترة من ١٠ إلى ١٢ من الشهر أكتوبر تحت عنوان (توسيع الفضاء المدني وتعزيز المدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم مع التركيز على المرأة: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان). وذلك تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

ورحب د. علي بن صميخ بمبادرة دولة قطر مثنياً استعدادها لاستضافة مؤتمر دولي لمحاكمة القرصنة والتجسس، من أجل المشاركة في حوار دولي لتطوير التشريعات الوطنية، وتفعيل تبنّي الاتفاقية ذات الصلة، ودعم ولاية المقرر الخاص بحماية المدافعين. مؤكداً أن وقال المري: لقد تعرضت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر الى العديد من المضايقات خلال هذه السنة من أطراف خارجية نتيجة أزمة الحصار على دولة قطر، حيث تعرض موقعها الالكتروني الى أكثر من ٧٣٥ ألف محاولة قرصنة، هذا الى جانب الحملات التشويهية وغيرها من الممارسات لتعطيل أداؤها لمهامها كمؤسسة وطنية أو أفراد مدافعين عن حقوق الإنسان فيها.

وأكد المري أن الأزمات والصراعات التي تشهدها المنطقة العربية هي ما وفرت فيها البيئة والعناصر المهيئة والارضية التي أدت إلى تحول مدافعي حقوق الإنسان إلى ضحايا ليس فقط في مناطق الصراع. وقال: بل وفرت تلك البيئة بداية من التشريعات الوطنية التي تسن لأجل تنظيم تكوين الجمعيات وما تحتويه من قيود في شروط التكوين وإجراءات التسجيل وصولاً للقيود التي فرضت على ناشطين بحظر السفر، وحرية التنقل، والاعتقال، والتعرض لمحاكمات غير منصفة، وإصدار أحكام قاسية. موضحاً أن للمؤسسات الوطنية دور كبير في نشر إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان، وتدريب منفذي القانون. إضافة إلى تقديم المقترحات لتعديل التشريعات الوطنية. واصفاً تجربة دولة قطر بالجيدة بعد أخذها بمقترح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في إصدار قانون ينظم اللجوء السياسي، وبذلك تكون أول دولة عربية تصدر تشريعاً من نوعه. داعياً جميع الدول العربية أن تخطو خطوات مماثلة لافتاً إلى أن اللاجئ السياسي يتمتع بوضع خاص يميزه عن اللاجئ العادي ويحتاج إلى حماية خاصة.



مراكش: ١٠ أكتوبر ٢٠١٨



لدى افتتاحه معرض الإسلام وحقوق الإنسان بأثينا

د. المري: تفسير النصوص الدينية بما يخدم الأغراض السياسية سبب في المآسي والحروب

السفير الكرواتي بأثينا: لم ننتظر أن تخرج مثل هذه الكلمات في شكل وتعبير معاصر

د عبر سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن رفضه لجميع ما وصفها بممارسات التعصب التي عانت منها وتعاني كل الثقافات وكل العقائد، لافتاً إلى أن كل الحضارات مرت بهذه المرحلة، وقال: إن العنصرية والتطرف التي لا يقفان على طرف دون آخر، ونحن نرفضها جميعاً جملة وتفصيلاً. وأضاف: إن الله عز وجل ليس معنياً بما نسبته لبعضنا البعض من آلام ومآسي وحروب وقتل للأخر باسمه ومن أجله، بل ذلك من كسب أيدينا واستغلالنا للنصوص الدينية وتفسيرها بما يخدم أغراضاً سياسية خارج سياق النصوص، والدين من ذلك بريء.

الإنسان يتجاوز الحدود السياسية، الجغرافية، واللغوية وحتى الدينية والثقافية. لافتاً إلى أن المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان الذي انعقد في فيينا ١٩٩٣، مؤكداً أن الطبيعة العالمية لهذه الحقوق والحريات لا تقبل أي نقاش. وأضاف: بالرغم من أننا نتفق مع مبدأ عالمية حقوق الإنسان فمن وجهة نظرنا يجب أيضاً التأكيد على أهمية الثقافات المحلية والقيم الإيجابية الخاصة بمجتمع ما، سواء كان مصدرها دينياً أو ثقافياً أو قانونياً. مشيراً إلى أن الهدف الأساسي هو الوصول إلى

السابق بانايوتيس كوروبليس، ومدير المكتب الدبلوماسي لرئيس البرلمان السيد ثيوخاروبولوس. كما حضر عدد كبير من مديري إدارات وزارة الخارجية اليوناني؛ كما حضر الاحتفال المفتون المسلمون الثلاثة الممثلون لمنطقة طرايا الغربية شمال اليونان، وممثل عن رئيس أساقفة اليونان، ومندوبون عن سلاح الجو اليوناني، وعدد ضخم من السفراء والدبلوماسيين في اليونان.. إضافة إلى شخصيات مجتمعية وممثلين عن المجتمع المدني. وقال د. المري: إن مبدأ عالمية حقوق

جاء ذلك خلال كلمته الافتتاحية للمعرض الذي نظمه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع سفارة دولة قطر في اليونان بفندق غراند بريتان بالعاصمة اليونانية أثينا للخط العربي حول "حقوق الإنسان في الإسلام" وقد بحضور حشد من السياسيين ولفيف من ممثلي البعثات الدبلوماسية بينهم نائب وزير الاقتصاد والتنمية السيد ستيريوس بيتسيورلاس، ووزير العدل السيد كالييرو، والسيد بولاريس نائب وزير الخارجية، ونواب من الحكومة والمعارضة وزير الملاحه

المعرض يعبر عن انعكاس للحضارة الإسلامية في احترامها للإنسان

لحقوق الإنسان، وربطها بين الكرامة الإنسانية والمعاني الإسلامية.

فيما ثمن الصحفي اليوناني ماكيس تريانديلوبولوس بالنظام التي تتبعه دولة قطر في أكثر من مجال. وقال إنه يعتبر أنها دولة يحتذى بها في اتخاذ قرارات للتطور والبناء.

الحقوقي كوثر يس قال: إن المعرض يعتبر إنجازاً جميلاً. وقال إنه واضح أن الجانب القطري يسعى إلى تعميم ثقافة حقوق الإنسان واحترامها. وأضاف أنه يبدو أن حصار قطر والعراقيل التي وضعت في طريقها جعلتها تسعى إلى تعميم ثقافة حقوق الإنسان واحترامها في عالم مضطرب لا يعترف بحقوق الإنسان الأساسية.

أثينا: ١٢ ديسمبر ٢٠١٨

كما أشاد السيد رشاد ماجر، الأمين العام للغرفة العربية اليونانية للتجارة والتنمية بكلمة سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وقال: هذا المعرض يعبر باختصار عن انعكاس للحضارة الإسلامية في احترامها للإنسان ورعايتها له. وهي تسبق في الزمان والمعنى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

أما السيدة ماجر من زوار المعرض فقد أعربت إعجابها باللوحات الفنية التي غطت المعرض. وتساءلت عن إمكانية وجود هذه اللوحات والفنون الشعبية القطرية بشكل دائم في اليونان.

كذلك أبدى د. عبد اللطيف درويش أستاذ الاقتصاد في جامعة أثينا إعجابه بتركيز الكلمة على المعاني الإسلامية

منح الإنسان حقوقه وحمايتها وعلاج الانتهاكات التي تمسها سواء باسم القيم الثقافية أو باسم حقوق الإنسان، مؤكداً في الوقت نفسه أن الإصرار على الجانب الحقوقي لتأمين حق ما، ليس نهاية التطور، وليس من المستبعد أن يتطور فهم الإنسان لما بعد الجانب الحقوقي.

وأوضح د. علي بن صميخ أنه في إطار المفاهيم السابقة جاء معرض الإسلام وحقوق الإنسان، ليحمل رسالة محلية أنه لا تعارض بين الإسلام وحقوق الإنسان، واصفاً المعرض بأنه رسالة للعالم للتسامح والمحبة والرحمة والإيثار، والمساواة والحرية والإيذاء التي عبرت عنها نصوص القرآن الكريم. وقال سعادته: إن كنا على قدر من الجدية في مطلبنا العالمي في إحلال السلم والأمن الدوليين علينا أن نفسر عقائدنا ونصوصنا وأن نفهمها بما يتلاقى وتلك القيم التي أشرت إليها.

من جهتهم أعرب زوار عن إعجابهم بالمعرض وتقديرهم للجهد الكبير الذي بذله القائمون عليه. وأعرب السفير الكرواتي في أثينا ألكسندر سونكو عن إعجابه بأفكار المعرض، وقال إنه لم ينتظر أن تصدر مثل هذه الكلمات القديمة في شكل وتعبير معاصر كالذي قيل.





احتفالات اللجنة الوطنية بالذكرى الـ ٧٠ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

تحتفل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر باليوم العالمي لحقوق الإنسان الذي يصادف ١٠ كانون الأول/ديسمبر من كل عام، والذي يحفل بذكره السبعين هذا العام تحت شعار: ضرورة حقوق الإنسان لتحقيق السلام. كما يرمز هذا اليوم أيضاً للتاريخ الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٨ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي يعد تنويجا لمسيرة كل المدافعين عن قيم الحرية والكرامة والمساواة في كل بقاع الأرض فضلا عن أنه أول لبنة في بناء منظومة حقوق الإنسان العالمية التي تسعى لضمان حد أدنى من الحقوق لجميع البشر وقد صيغت تلك الحقوق بعد ذلك في وثائق مكتوبة وملزمة لجميع الدول .

واحدة هي حرمانهم من كافة حقوقهم الإنسانية لذا يجب علي المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة والهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان توفير وتفعيل الآليات اللازمة لحماية اللاجئين والدفاع عن حياتهم وحقوقهم طبقا للقانون الدولي الإنسان في زمن الحرب أو السلم .

لافتة إلى أن دولة قطر تعتبر احترام حقوق الإنسان أولوية قصوى وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتعمل علي تعزيزها من خلال التطوير المستمر للتشريعات والإجراءات والممارسات علي أرض الواقع.

تناولت اللجنة في كلمتها أنه انجازات دولة قطر في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان والارتقاء بها في مجالات عديدة للمواطنين والمقيمين وكل من يخضع للولاية القانونية لدولة قطر مشيرة إلى أنه من أحدث الانجازات في هذا الإطار هو الانضمام مؤخرا إلى العهدين الدوليين لحقوق الإنسان العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وتطرقت اللجنة إلى استمرار الحصار الجائر علي دولة قطر الذي يؤثر علي السلم والأمن في المنطقة وعلى التمتع بحقوق الإنسان لشعوب مجلس التعاون الخليجي، كما يخالف

وقد اختارت منظمة الامم المتحدة لإحياء يوم حقوق الإنسان هذا العام أن يكون احتفال على مدار السنة بمرور سبعة عقود منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويُرسي الاعلان مبدأ المساواة والكرامة لكل إنسان وينص على أن كل حكومة يقع على عاتقها واجب أساسي يقضي بتأمين جميع الناس من التمتع بجميع حقوقهم وحررياتهم غير القابلة للتصرف.

وبهذه المناسبة تُعرب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن احتفالها بهذا اليوم، (يوم حقوق الإنسان العالمي)، وتأمل زيادة تضافر العمل الوطني والإقليمي والعالمى من أجل تعزيز المبادئ الخالدة التي وردت بالشرعة الدولية وغيرها من اتفاقيات حقوق الإنسان، في خضم الجرائم والانتهاكات التي ترتكب على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، والتمسك بوضع حد لتلك الجرائم ولانتهاكات وتمكين الشعوب من التمتع بحقوقها كاملة بدون تمييز أحرس على المستوى الدولي الذي نجد أن من أهم مشكلاته في الوقت الراهن ما نعيشه من النزعات العسكرية والصراعات والأزمات تأثر على التمتع بحقوق الإنسان وغياب العدالة الجنائية لمعاقبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، وكذلك مسألة حماية الصحفيين و مشكلة اللاجئين فهي مأساة إنسانية طويلة ومضنية ومستمرة تختلف أسبابها ولكنها لها نتائج

70

عاماً

الإعلان العالمي

لحقوق
الإنسان

#STANDUP4HUMANRIGHTS

الجمالي يجتمع مع مدير برنامج السلام وحقوق الإنسان بجامعة كولمبيا

اجتمع السيد/ سلطان بن حسن الجمالي الأمين العام المساعد باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع السيد/ ديفيد فيليب مدير برنامج بناء السلام وحقوق الإنسان بمعهد حقوق الإنسان بجامعة كولمبيا - مقرها الولايات المتحدة الأمريكية- وأكد الجمالي أنه دولة قطر تمضي في تقدم ملموس خاصة بعد الإصلاحات القانونية التي أجرتها مؤخراً فيما يتعلق بقانون العمل القطري إلى جانب تشريعات أخرى جديدة ذات صلة بما صادقت عليه الدولة من اتفاقيات دولية لافتاً إلى أن آخر هذه التشريعات ما يتعلق بقانون اللجوء. وقال الجمالي: نتوقع من دولة قطر المزيد من العمل للارتقاء بشكل أكبر في كافة مجالات حقوق الإنسان.

من جانبه قدم السيد فيلب نبذة تعريفية حول جامعة كولمبيا بوصفها أكبر جامعة مختصة بدراسات السلام وحقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية. مبدياً في الوقت ذاته رغبته في تعميق سبل التعاون في مجال حقوق الإنسان والسلام مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وذلك من خلال إمكانية إبرام مذكرة تفاهم بين الجانبين إلى جانب تنشيط عمليات ابتعاث لممثلي منظمات المجتمع المدني بدولة قطر لرفع وتنمية قدراتهم وذلك للقيام بدورهم بفعالية أكبر من خلال برامج المدافعين عن حقوق الإنسان.

٢٩ نوفمبر ٢٠١٨

وينتهك أحكام القانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان والشرائع السماوية، وتشير اللجنة إلى أنها عملت بشكل متواصل دون انقطاع منذ اللحظة الأولى لاستقبال المتضررين من الحصار فضلا عن سرعة تحركها دولياً والتنسيق مع كافة الجهات الدولية المعنية لرفع الحصار، وبذل كل الجهود الممكنة لتخفيف تداعياته على المواطنين والمقيمين بدولة قطر، بمن فيهم مواطني دول الحصار.

محاضرة تثقيفية للعاملين بشركة قطر ستيل

وفي ذات السياق قدمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان محاضرة تثقيفية للعاملين بشركة قطر ستيل حول نشأة حقوق الإنسان والمبادئ، ودور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

وخلال المحاضرة أوضحت الشیخة نجوى آل ثاني مدير إدارة التعاون الدولي باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إن نشأة حقوق الإنسان جاءت نتاج لتلاحق كافة الحضارات والثقافات، وقال: إن حقوق الإنسان نضال مستمر للبشرية جمعاء ضد الظلم والاستغلال أينما وجد فهي إذاً ليست فكرة مستوردة من مكان محدد أو مفهوم غربي بحت كما قد يدعي البعض.

واستعرضت مدير إدارة التعاون الدولي دور نشأة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وأهدافها وصلاحياتها. وأشارت إلى أن اللجنة أنشأت في العام ٢٠٠٢ بهدف حماية و تعزيز حقوق الإنسان، ونص قانون إنشائها على الاستقلالية، وقالت الشیخة نجوى: لقد سعت اللجنة منذ تأسيسها للحصول على الاعتماد من قبل التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI)، فأجرت تعديلات لأحكام العضوية والحصانة في قانونها الأساسي وقامت بتقوية ممارستها لاختصاصاتها، وفقاً لما تتطلبه مبادئ باريس، وحصلت على الاعتماد على الدرجة A في العام ٢٠١٠، و خضعت لمراجعة أخرى في العام ٢٠١٥ وحصلت للمرة الثانية على الدرجة A.

من جانبه أكد السيد/ محمد بن صالح المهدي مدير دائرة الشؤون الادارية لشركة قطر ستيل أن شركة قطر ستيل ايماناً منها بقضايا حقوق الإنسان شاركت بتنظيم هذه المحاضرة في مقرها تزامناً مع الاحتفالات باليوم العالمي لحقوق الإنسان. وقال: نحن حريصون على أن يكون كل العاملين بالشركة على دراية تامة بحقوقهم وواجباتهم ليتضمن سلوكهم ثقافة حقوق الإنسان.

في اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة.. مريم العطية:

لابدّ من تحرك فعال للمجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية لوضع حدّ لعنف دول الحصار ضد المرأة

طالبت الأستاذة مريم بنت عبد الله العطية، الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان المجتمع الدولي والمؤسسات والهيئات الحقوقية الدولية القيام بتحركات فعّالة وقوية لوضع حدّ للعنف الذي تتعرّض له المرأة القطرية والخليجية، جراء الانتهاكات الجسيمة لدول الحصار، لافتةً إلى أن إجبار الكثير من الأمهات - في قطر ودول الحصار نفسها - على الانفصال عن أزواجهن وأبنائهن قسراً، يعدّ أخطر وأفظع الانتهاكات على الإطلاق في حق المرأة.



محاربة كافة أشكال أنواع العنف ضد المرأة، مشيدة في الوقت ذاته بالخطوات والتحركات التي اتخذتها الحكومة القطرية لحماية المرأة من مختلف أشكال العنف، والتي تجلّت في انضمام دولة قطر لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ٢٠٠٩، وحرصها على توفير الخدمات المساندة للأسرة، ومن ذلك إنشاء المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة ومركز الاستشارات العائلية، وغيرها من المؤسسات الاجتماعية التي تعنى بحماية حقوق المرأة القطرية والمقيمة في دولة قطر.

وأشارت إلى إصدار قانون الأسرة عام ٢٠٠٦، وقانون بإنشاء محاكم للأسرة وإجراءات التقاضي أمامها، إلى جانب مراجعة مستمرة للتشريعات الوطنية وتعديل بعض أحكامها لتوفير أقصى حماية لأفراد المجتمع.

كما لفتت إلى اهتمام التشريعات القطرية بفئة المرأة المقيمة، وفئة المستخدمين في المنازل بإصدار القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ ويتضمن القانون تحديد ساعات العمل وعطلة أسبوعية والعديد من الأحكام لحماية العاملات من العنف.

الدوحة: ٢٥ نوفمبر ٢٠١٨

والجسدي في حق الآلاف من النساء في قطر ودول الحصار نفسها، جراء حصار ظالم يمعن في انتهاك إحدى أسمنى حقوق الإنسان التي كفلتها الأديان والتشريعات والقوانين الدولية، بحرمان العديد من النساء من حقهن في لم شملهن مع أبنائهن وأزواجهن، بذريعة خلافات سياسية!.

وتابعت سعادتها: من المؤسف جداً، أن تلتزم حكومات ومنظمات دولية الصمت، أو تكتفي بمواقف على استحياء إزاء العنف الناجم عن حصار ظالم، جعل المرأة ضحية انتهاكات خطيرة لدول الحصار التي أمعنت - وما تزال - في حرمان الكثير من الأمهات القطريات (وحتى نساء من دول الحصار نفسها) من حقهن في لم شمل أسرهن.

التزام بمحاربة العنف والدفاع عن حقوق المرأة

وشدّدت سعادة الأستاذة مريم بنت عبد الله العطية على أن "اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ستظل حريصة على

وفي كلمة لها بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، قالت الأستاذة مريم بنت عبد الله العطية في تصريح صحفي: «في الوقت الذي يبذل فيه المجتمع الدولي جهوداً حثيثة؛ أثمرت العديد من الاتفاقيات والقوانين التي تحمي المرأة من العنف الممارس ضدها، فإن المرأة في قطر ودول الخليج تحتفل باليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، وهي تتعرّض لأشدّ أنواع العنف المعنوي والنفسي





عبر جناح مميّز يضم أزيد من ٢٠٠ كتاب وإصدارات مختلفة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تعرض إصداراتها في معرض الدوحة الدولي للكتاب

وأشارت إلى أن جناح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ضم عرضاً بصرياً يتضمن أبرز الحقوق التي تنص عليها المواثيق الدولية وميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. كما سيتم عرض أحدث الإحصائيات الخاصة بانتهاكات دول الحصار لحقوق الإنسان، والتي شملت ١٢ حقاً أساسياً، تم انتهاكها من طرف دول الحصار.

وختمت قائلة: ”حرصاً من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على التواصل مع جمهور معرض الكتاب، ونشر ثقافة حقوق الإنسان، سيكون هناك أخصائي قانوني في مقر جناح اللجنة الوطنية طيلة أيام المعرض لأجل التواصل مع الجمهور، وتقديم مختلف الاستشارات القانونية التي قد يطلبها الجمهور الزائر لجناح الوطنية في المعرض الدولي للكتاب“.

شاركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في فعاليات الطبعة الـ ٢٩ لمعرض الدوحة الدولي للكتاب، بجناح ثري، يعرض أبرز إصداراتها وإنجازاتها في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان داخل المجتمع القطري، إلى جانب التقارير والمنشورات التي تحاكي جهود وتحركات اللجنة الوطنية في مواجهة الحصار المفروض على قطر، وإنجازاتها في مجال حماية حقوق الإنسان داخل قطر وخارجها.

وقال الأستاذة مريم بنت عبد الله العطية، الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تصريح بالمناسبة: ”تحرص اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان دوماً على المشاركة في مختلف الفعاليات الوطنية والإقليمية والدولية الهامة، والتي تعنى بحماية والدفاع عن حقوق الإنسان من جهة؛ ونشر ثقافة حقوق الإنسان في أوساط المجتمع القطري بوجه أخص“.

نخبة من الفنانين والدبلوماسيين والمثقفين في الاحتفال باليوم القطري لحقوق الإنسان



قالت الأستاذة مريم بنت عبدالله العطية، الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان إن دولة قطر أصبحت في وقت قصير دولة رائدة في حقوق الانسان، من خلال تنفيذ التزاماتها الدولية ومواقفها الثابتة إزاء القضايا الحقوقية الاقليمية، لافتة إلى أن الانضمام مؤخرًا إلى العهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية قد انعكس إيجابًا على الاستراتيجيات والسياسات والقوانين الوطنية لدولة قطر، وأبرزها رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

جاء ذلك خلال الاحتفال باليوم القطري لحقوق الإنسان الذي نظّمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مقر إقامة الفنانين (مطافئ قطر)؛ بحضور مسؤولين من اللجنة الوطنية، ونخبة من الفنانين ونشطاء حقوق الإنسان، ورؤساء تحرير الصحف والقنوات التلفزيونية المحلية، وإعلاميين، وعدد من سفراء الدول المعتمدين لدى دولة قطر.

وفي كلمتها بالمناسبة؛ قالت الأستاذة مريم بنت عبد الله العطية إنه لمن دواعي سروري اليوم، أن أكون بين هذا الجمع الكريم للاحتفال باليوم القطري لحقوق الانسان، إذ أن الاحتفال بهذا اليوم يُؤكد من جديد مدى اهتمام دولة قطر بقيادة وشعبها بحقوق الانسان، ويُعزز انخراطها في الجهود الدولية والاقليمية لحماية وتعزيز حقوق الانسان، من خلال التزامها على الصعيد الوطني قبل كل شيء، واقترانها التام بهذا الخيار على الصعيد التنموي المحلي، الاجتماعي منه والاقتصادي.

وأضافت: «لقد أصبحت دولة قطر في وقت قصير دولة رائدة في حقوق الانسان، ويتجسد ذلك من خلال تنفيذ التزاماتها الدولية ومواقفها الثابتة إزاء القضايا الحقوقية الاقليمية.

تمثل اللوحات المعروضة تجسيدا لهذه المواضيع، وتميرًا لرسالة فنية مضمونها الحقوق والحريات وعنوانها «اليوم القطري لحقوق الانسان».

من جانبه، قال السيد خليفة العبيدلي، مدير مقر إقامة الفنانين (مطافئ قطر) في كلمته بالمناسبة: «إن تجمعنا اليوم للاحتفال باليوم القطري لحقوق الانسان معكم ومع نخبة من الفنانين القطريين والمقيمين على أرض قطر، والاحتفاء بالأعمال المنجزة والمعبر عن المواضيع المختلفة التي تخص أمن واستقرار، ورفقي البشرية على هذا الكوكب المتقلب، إنما يدل على مدى وعينا والتزامنا بمبادئنا تجاه حقوق البشر من جميع الجنسيات والأعراق».

تكريم الإعلام القطري نظير جهوده في دعم حقوق الإنسان

وتقديرًا منها لإسهامات الإعلام المحلي في دعم ثقافة وحقوق الإنسان في المجتمع القطري، ارتأت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان تكريم رؤساء تحرير الصحف والقنوات التلفزيونية المحلية بالمناسبة، داعية إياهم إلى المزيد من الدعم لحماية وترقية ثقافة حقوق الانسان محليا وإقليميا.

الدوحة: ١٢ نوفمبر ٢٠١٨

وقد أثنى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التابع لمجلس حقوق الانسان على سيادة القانون التي تميز دولة قطر، وتثمين التواجد المطرد للمؤسسات التي تحافظ على حقوق الانسان».

وأكدت الأستاذة مريم بنت عبدالله العطية أن اللجنة الوطنية لحقوق الانسان تعتبر من بين هذه المؤسسات الرائدة التي تقوم بالتوازي مع جهود الدولة بحماية وتعزيز حقوق الانسان بدولة قطر، فإنها تقوم أيضاً بمراقبة مدى التزام الحكومة القطرية في الايفاء بتعهداتها الدولية والاقليمية فيما يخص قضايا حقوق الانسان.

معرض فني لفضح انتهاكات الحصار

وضمن فعالياتها لإحياء اليوم القطري لحقوق الانسان؛ قالت سعادة مريم بنت عبد الله العطية إن اللجنة الوطنية لحقوق الانسان ارتأت تنظيم معرض فني بالتعاون مع مطافئ قطر، تُعرض خلاله عديد اللوحات الفنية لفنانين بدولة قطر، تمثل مزيجاً فريداً بين الفنون الجميلة وحقوق الانسان، وتتناول قضايا تُعنى بحقوق الانسان؛ على غرار حقوق الطفل وحقوق المرأة وحرية الرأي والتعبير وحتى آثار الحصار الجائر على دولة قطر من الناحية الحقوقية، حيث



اسم الكتاب : الوجيز في شرح القانون الدولي الخاص
(دراسة مقارنة للتشريعات العربية والقانون الفرنسي)
المؤلف: الدكتور محمد وليد المصري
السنة: ٢٠١٦
الناشر: دار الثقافة للنشر والتوزيع- عمّان، الأردن

يتضمن الكتاب جزئين، الأول حول تنازل الاختصاص التشريعي، والمكون أربعة أبواب تناولت: نظرية تنازع القوانين، وقواعد الاسناد الأردنية لتنازع القوانين، وتطبيق القانون الأجنبي، وحالات استبعاد القانون الأردني. والثاني حول تنازل الاختصاص القضائي الدولي، والمكون من ثلاثة أبواب تناولت: الاختصاص القضائي الدولي الأردني، تنازع الاختصاص القضائي الدولي، أصول المحاكمات في المنازعات ذات العنصر الأجنبي أمام المحاكم الأردنية، ويحتوي كل باب من أبواب الكتاب على عدد من الفصول والمباحث التفصيلية.

الكتاب ومحتوياته : تناول المؤلف أهمية القانون الدولي الخاص باعتباره المرجع الوحيد لمعالجة العلاقات القانونية المحتوية من عنصر أجنبي، والتي لا يمكن اخضاعها للقوانين المطبقة على العلاقات الداخلية الخالصة، وتزايد أهمية هذا القانون لارتباطه بمصالح الأفراد ومعاملاتهم، وتشجيع حركة التبادل التجاري ونقل رؤوس الأموال. وقدم في هذا الكتاب مادة واضحة بأسلوب مدعم بالأمثلة العملية ومصحوب بأحدث الاجتهادات القضائية والآراء الفكرية العربية والأجنبية، متبعا نظرية تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي مع القانون الأردني وبعض القوانين العربية.

اسم الكتاب : مبادئ المنظمات الدولية والعالمية والاقليمية
المؤلف: الأستاذ الدكتور سهيل حسين الفتلاوي
السنة: ٢٠١٦
الناشر: دار الثقافة للنشر والتوزيع- عمّان، الأردن..

الكتاب ومحتوياته : تناول المؤلف المبادئ العامة للمنظمات الدولية، كون هذا العصر يسمى بعصر المنظمات الدولية، حيث منحت بعض هذه المنظمات شخصية قانونية مستقلة عن الدول الأعضاء، ورغم الفائدة الكبيرة التي حققتها، إلا أن التنظيم الدولي تعرض للعديد من التحديات التي تعيق تطوره بسبب الهيمنة الدولية، التي اتجهت الى فرض ارادتها على الدول الأخرى لتحقيق مصالحها على حساب المصالح الإنسانية، مما حرف هذه المنظمات عن مسارها، لكن ذلك لا يعني تراجع أهمية المنظمات التي تبقى الحاجة لها ملحة في ظل الظروف الدولية الراهنة.

يتضمن الكتاب ثلاثة أبواب رئيسية: الأول يتناول المبادئ العامة للمنظمات الدولية، ويحتوي على عدة مباحث وفصول تفصيلية، والثاني: يتناول المنظمات العالمية، ومنها الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية من ناحية النشأة والنظام الداخلي والدور والأجهزة وغيرها، والثالث: المنظمات الإقليمية وتناول فيه تفاصيل حول جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي من ناحية النشأة والأهداف والمبادئ والعضوية والأجهزة ودورها على الصعيد العربي والإسلامي، إضافة لتفاصيل أخرى.



سعادة رئيس اللجنة يجتمع مع السفير الفرنسي



اجتمع سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبه بمقر اللجنة مع سعادة السيد/ فرانك جيلي سفير الجمهورية الفرنسية لدى دولة قطر. وأطلع د. علي بن صميخ السيد فرانك جيلي على الشراكات القائمة بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وبعض المؤسسات والجامعات المعنية في الجمهورية الفرنسية.

الدوحة: ١٠ ديسمبر ٢٠١٨

سعادة رئيس اللجنة يجتمع مع وفد البرلمان الأوروبي



اجتمع د.علي بن صميخ المري بمكتبه بمقر اللجنة بسعادة السيدة/ ميشيل أليوماري رئيسة وفد العلاقات مع شبه الجزيرة العربية في البرلمان الأوروبي خلال زيارة الوفد للبلاد ولقاءاته مع عدد من مؤسسات الدولة وبحث الجانبان سبل التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك والعمل في إطار تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

١٧ ديسمبر ٢٠١٨

سعادة رئيس اللجنة يجتمع في لندن مع (أمنيستي) و(تاشاتم هاوس)



عقد سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة البريطانية لندن اجتماعين منفصلين الأول منهما مع سعادة السيد/ كومي نايدو الأمين العام لمنظمة العفو الدولية. حيث قام د. المري بتهنئة نايدو لنيله ثقة مجلس إدارة (أمنيستي) وتعيينه أميناً عاماً للمنظمة خلفاً لسعادة السيد/ سليل شيتي وبحث الاجتماع سبل التعاون وتقوية أواصر العمل المشترك بين الجانبين.

بينما التقى د. علي بن صميخ في اجتماعه الثاني مع كبار الباحثين بالمعهد الملكي للشؤون الدولية (تاشاتم

هاوس) واستعرض اللقاء الإصلاحات التشريعية التي قامت بها الحكومة القطرية خاصة المتعلقة بحقوق العمال، كما قدم المري للباحثين بتاشاتم هاوس؛ شرحاً حول تداعيات الأزمة الخليجية وآثار الحصار علي المواطنين والمقيمين بدول قطر ومواطني دول مجلس التعاون.

لندن: ١٤ ديسمبر ٢٠١٨م

سعادة رئيس اللجنة يجتمع مع السفير الاسترالي



اجتمع سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبه بمقر اللجنة مع سعادة الدكتور/ أكسل وابنهورست سفير استراليا لدى الدولة، وبحث الاجتماع سبل التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك وتفعيل آليات نقل التجارب والخبرات بين الجانبين.

١٧ ديسمبر ٢٠١٨

سعادة رئيس اللجنة يجتمع مع عضو البرلمان الألماني



اجتمع د. المري بمقر اللجنة مع الدكتور/ نيلز شميت عضو البرلمان الألماني، المتحدث باسم كتلة الحزب الديمقراطي للشؤون الخارجية في البرلمان الاتحادي، بحضور سعادة السيد/ هانس أودوموزيل سفير جمهورية المانيا الاتحادية بالدولة. وبحث الاجتماع سبل التعاون في القضايا الحقوقية المختلفة. وأكد الجانبان على أهمية الدور الذي تلعبه البرلمانات في حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

٥ يناير ٢٠١٩

سعادة رئيس اللجنة يلتقي وفداً من وزارة العمل الأميركية



اجتمع د. علي بن صميخ مع وفد من وزارة العمل الأميركية، بمقر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وتناول الاجتماع بحث تعزيز فرص التعاون بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحكومة الأميركية في مجال تطوير حقوق العمال، وتعزيز حقوق الإنسان بصفة عامة.

الدوحة: ١٥ يناير ٢٠١٩

سعادة رئيس اللجنة يبحث تعزيز الشراكة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان

وتبادل سعادة الدكتور علي بن صميخ مع السيد محمد النصور سبل تعزيز التعاون والشراكة بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان. كما تباحثا رؤية الطرفين لتطوير الشراكة بين اللجنة الوطنية ومركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية بالدوحة.

الدوحة: ٣ فبراير ٢٠١٩

اجتمع سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، مع السيد محمد النصور، رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بحضور السيد عبدالسلام سيد أحمد، مدير مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية بالدوحة.

سعادة رئيس اللجنة يلتقي مستشارة وزير خارجية مملكة تايلاند



اجتمع، سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، بمكتبه بمقر اللجنة الوطنية، مع سعادة السيدة برنيمول كانشانالاك مستشارة وزير خارجية مملكة تايلاند، بمقر اللجنة الوطنية.

وتناول اللقاء بحث أوجه التعاون والشراكة وتبادل الخبرات بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وحكومة دولة تايلاند. كما استمعت مستشارة وزير خارجية مملكة تايلاند لنبذة حول مهام ورؤية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

الدوحة: ١٦ يناير ٢٠١٩

سعادة رئيس اللجنة يلتقي نائبين من البرلمان الماليزي



اجتمع سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، مع عضوي البرلمان الماليزي، نور العزة أنور، ونور أزرينا بنت سريب، بمناسبة زيارتهما للدوحة.

وناقش سعادته مع عضوي البرلمان الماليزي سبل تعزيز التعاون والشراكة بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وماليزيا، وتبادل الخبرات حول تجربة قطر وماليزيا في مجال حماية وترقية حقوق الإنسان.

الدوحة: ٥ فبراير ٢٠١٩

سعادة رئيس اللجنة يلتقي مدير المعهد العربي لحقوق الإنسان

اجتمع ، سعادة الدكتور علي بن صميخ المري مع السيّد عبد الباسط بن حسن، رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان، على هامش مشاركته في اجتماع كبار المسؤولين التنفيذيين لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ الذي تنظمه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

وتناقش سعادة الدكتور علي بن صميخ المري مع بن حسن سبل تعزيز التعاون والشراكة بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الإنسان مستقبلاً. كما تباحثا تطور عمل مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في العالم العربي.

الدوحة: ٣٠ يناير ٢٠١٩

سعادة رئيس اللجنة يجتمع مع وزيرة حقوق الإنسان بجمهورية الصومال



اجتمع سعادة/ الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبه بمقر اللجنة مع سعادة السيدة/ ديقة حاجي، وزيرة المرأة وحقوق الانسان بجمهورية الصومال والتي تزور البلاد هذه الأيام. وبحث اللقاء سبل التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك وتفعيل آليات تبادل الخبرات والتجارب في المجالات الحقوقية.

الدوحة: ٢٥ فبراير ٢٠١٩

لدى استقباله وفداً من الهيئة في زيارته للجنة الوطنية.. المري:

تأسيس الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان اللبنانية مكسب حقيقي لمنظومة حقوق الإنسان العربية

اجتمع سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اليوم الأحد، مع وفد من الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بالجمهورية اللبنانية، بمناسبة زيارتهم لمقر اللجنة الوطنية.



وقد هنأ سعادة الدكتور علي بن صميخ المري الوفد على تأسيس الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان اللبنانية مؤخراً، مؤكداً استعداد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر للتعاون والشراكة مع نظيرتها اللبنانية في مجال ترقية وتطوير حقوق الإنسان.

وبدورهم، أبدى أعضاء وفد هيئة حقوق الإنسان اللبنانية شكرهم وتقديرهم للجنة الوطنية لحقوق الإنسان على استقبالهم، وعقد سلسلة لقاءات مع المسؤولين بمختلف الإدارات والتخصصات. وأكدوا رغبة هيئة حقوق الإنسان اللبنانية في تعزيز الشراكة مع اللجنة الوطنية مستقبلاً، في مجال التدريب وتبادل المعارف والخبرات.

الدوحة: ٣ فبراير ٢٠١٩

في لقائه كبار المسؤولين التنفيذيين بمنتدى آسيا والمحيط الهادئ..

المري: الدوحة ستكون دوماً منبراً للحوار الصريح حول التحديات التي تواجه حقوق الإنسان بالمنطقة

أكد سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن الدوحة ستكون - دوماً - منبراً للحوار الصريح والشفاف حول مختلف التحديات التي تواجه حقوق الإنسان بالمنطقة؛ لافتاً إلى أن استضافة دولة قطر للمكتب الإقليمي لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ، هو فرصة أخرى، لتحقيق التزاماتها بتطوير منظومة حقوق الإنسان وإيجاد حلول للتحديات التي تواجهها في قطر والمنطقة.

جاءت تصريحات سعادته خلال استقباله عدداً من كبار المسؤولين التنفيذيين لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ، على هامش اجتماعهم في الدوحة.

وحدث الدكتور علي بن صميخ المري كبار المسؤولين التنفيذيين على تعزيز التواصل فيما بينهم، بما يخدم تطوير وترقية مكانة حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ونوّه بأهمية الأدور والمهام التي تقوم بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والتي تحصي ٢٥ مؤسسة وطنية، تمثل أكبر شبكة في التحالف الدولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الأمر الذي يعكس التطور التي تشهده منظومة حقوق الإنسان في المنطقة.

كما أشار إلى حصول ١٦ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومن بينها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على التصنيف "أ"، إلى جانب تأسيس مؤسسات وطنية جديدة في دول أخرى، مثل الكويت ولبنان ودول من آسيا الوسطى.

الدوحة: ٢٩ يناير ٢٠١٩

حقوق الانسان بين المواثيق الدولية والشرائع السماوية

اللجنة الوطنية لحقوق الانسان

الفرد على حساب الجماعة، ومن هذا الاطار يتنزل موضوع هذه الورقة تحت عنوان «**قضايا حقوق الانسان بين الشرائع السماوية والمواثيق الدولية**» اذ ان ما نهتم به أساسا في هذا المقال هو كيف يمكن للمواثيق الدولية والشرائع الدينية أن تدعم وتؤثر على حقوق الانسان والقضايا المرتبطة بها؟ وبالتالي؛ فانه لمن المهم بما كان أن نقوم في مرحلة أولى بمحاولة تعريف المفردات الاطارية لهذه الورقة، وهي حقوق الانسان، المواثيق الدولية والشرائع السماوية في **مطلب أول** ثم التعرف على كيفية تعزيز الشرائع السماوية والمواثيق الدولية لحقوق الانسان في **مطلب ثاني**.

مطلب أول: حقوق الانسان بين الشرائع السماوية والمواثيق الدولية.. هل من أرضية مشتركة؟

ان حقوق الانسان، اصطلاح حديث لحقيقة قديمة لازمت البشر منذ بدء الخليقة، واهتمت بها الديانات السماوية والاتجاهات الفكرية والفلسفية المختلفة، وقد أصبح لها قدسية خاصة في عصرنا الراهن خصوصا لدى المنظمات الدولية، فدونت الحقوق في لوائح وإعلانات وقوانين وضعية في مختلف النظم السياسية الحديثة. ونحن نتحدث عن حقوق الانسان، نتساءل أليس في تراثنا ما يؤكد حرية الانسان وحقه في التملك والتعليم والمساواة؟ أليس في تراثنا ما يؤكد حرمة النفس والأهل والعقيدة؟ فالشريعة الإسلامية على سبيل المثال تحمل صفة الريادة في توكيد تلك الحقوق، وإجراء العدل في مختلف صورته التي تتناول الفرد والمجتمع والدولة، ولعل المواثيق الدولية جاءت لتثبت هذه الحقوق

هذا الإعلان وفي ظله؛ تم التوصل إلى اتفاقيات عديدة لجوانب حقوقية معينة. هذا وان عصبة الأمم أولت حقوق الإنسان أهمية فائقة، إذ كان الهدف الرئيسي لهذه المنظومة منع اندلاع حروب أخرى بعد الحرب العالمية الأولى، وما انطوت عليه أو تسببت فيه من إزهاق أرواح ملايين البشر وتشريدهم. والواقع أنه قبل أن يدخل العالم طور الحداثة، عرف وثائق دولية تنص على حماية حقوق الإنسان في التفاعلات الدولية المختلفة، خاصة في زمن الحرب! غير أنه من المهم بما كان أن نشير الى أن حقوق الانسان فكرة قديمة منذ بدء ظهور الخليقة، لكون هذه الحقوق لصيقة أصلا بالإنسان وجودا وعندما فالشرائع السماوية ساهمت في تأسيس الوعي بحرية الإنسان وحقه في العيش الحر الكريم، وتحريره من كل القيود، حيث أن هذه الأديان ذات المصدر الواحد، جعلت الإنسان هو مدار الكون ومناط التكريم بصفته الإنسانية فالديانة اليهودية غرست في نفوس أتباعها اعتبارات المصلحة القومية، وقواعد العناية بالشعب ومصائره، والديانة المسيحية أعلنت حرية العقيدة ودعت إلى التسامح والمساواة ومحبة الإنسان لأخيه الإنسان، فيما جاء الإسلام لإقرار الحقوق والحرية العامة وكفالتها للجميع، بدون أي تمييز بسبب الجنس أو اللون أو العقيدة أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي، اذ أن حقوق الإنسان التي يقرها الإسلام هي حقوق أزلية لا غنى عنها وتتميز بأنها منح إلهية، ولقد وفقت الشريعة الإسلامية بين النزعة الفردية والنزعة الجماعية توفيقا لا تعارض فيه، فلا إفراط في حقوق

مطلب أول: حقوق الانسان بين الشرائع السماوية والمواثيق الدولية.. هل من أرضية مشتركة؟

- ما حقوق الانسان

- ما الشرائع السماوية

- ما المواثيق الدولية

- حقوق الانسان، الشرائع السماوية والمواثيق الدولية... الأرضية المشتركة

مطلب ثاني: كيف تعزز الشرائع السماوية والمواثيق الدولية من حقوق الانسان؟

1- كيفية تعزيز الشرائع السماوية لحقوق الانسان

2- كيف تعزز المواثيق الدولية من حقوق الانسان

الخلاصة والتوصيات

حقوق الانسان بين الشرائع السماوية والمواثيق الدولية

مقدمة

ابان الحرب العالمية الثانية نشأ تطور قانوني قوي لحقوق الانسان، تم بناءه على أقباض هذه الحرب وما خلفته من خسائر بشرية ومادية، وكان الاستنتاج حينها أنه يمكن للأفراد أن يكونوا عنيفين ضد بعضهم البعض، كما أن الدول يمكن أن تكون عنيفة ضد دول أخرى. كما أعطت أنظمة استبدادية أخرى استنتاجا الى أن الدولة ذاتها يمكن أن تمارس العنف على الفرد، فعجل ذلك بإدخال حقوق الإنسان ضمن ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥. ثم جاء الإعلان العالمي لحقوق الانسان عام ١٩٤٨ ليمثل التزاما أخلاقيا على الدول لاحترام حقوق الإنسان، وانطلاقا من

والقيم الأخلاقية الأصيلة في الشرائع السماوية، وتعطيها تلك النزعة القانونية الملزمة والمقتربة بجزء مسلط على الشخص سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً، ولا يفوتنا في مطلع هذه الورقة وضع هذه المكونات الثلاثة تحت الضوء مفاهيمياً من أجل اختبار مدى الترابط بينها ومدى وجود المقصد الذي نفترض جدلاً أنه مشترك بينها.

أولاً- ما هي حقوق الانسان

تعد حقوق الانسان حجر الزاوية في اقامة المجتمع المتحضر الحر، واحترام حقوق الانسان ورعايتها هو عماد الحكم العادل في المجتمعات الحديثة والسبيل الوحيد لخلق العالم الحر الآمن والمستقر، فحقوق الانسان في المقام الاول هي فرع من فروع القانون العام وترتبط ارتباطاً وثيقاً به، بحيث تهدف الى تنظيم العلاقة بين الفرد والدولة؛ وخاصة في العصر الذي نعيش فيه؛ حيث تنتهك حقوق الانسان الى أبعد الحدود. تعتبر حقوق الانسان من المسائل الأساسية التي لا يمكن للمواطنين أن يعيشوا من دونها بكرامة كبشر، فهي أساس الحرية والعدالة والسلام، وحقوق الانسان تعرّف بأنها: مجموعة الحقوق التي يستحقها الفرد بصفته انساناً، ويجب أن يتمتع بها منذ ولادته وحتى وفاته، إذ أنه من حق كل انسان العيش بكرامة وحرية دون خوف من التعرض للظلم والقمع والاستبداد، وفي هذا السياق عرف الدكتور جابر ابراهيم الراوي حقوق الانسان بأنها: «الحقوق التي تهدف الى حماية معنى الانسانية في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية»، وفي هذا السياق، جاء تعريف المفوضية السامية لحقوق الانسان، حيث ترى بأنها: «حقوق متأصلة في جميع البشر، مهما كانت جنسيتهم، أو مكان إقامتهم، أو نوع جنسهم، أو أصلهم الوطني أو العرقي، أو لونهم، أو دينهم، أو لغتهم، أو أي وضع آخر. فلجميع الحق في الحصول على حقوقهم الإنسانية على قدم المساواة وبدون تمييز. وجميع هذه

الحقوق مترابطة ومتأثرة وغير قابلة للتجزئة».

ثانياً: ما هي الشرائع السماوية

تقوم الديانات السماوية على وحي الله لآبائنا ورسله من البشر، وتدعو إلى توحيد الله عز وجل، وعبادته، وتنفيذ جميع أوامره، وإفراجه بجميع صنوف العبادات ومسائل العقيدة دون تعديل أو تغيير، بحيث يمكن القوم أن الشرائع السماوية هي رسالة الله للإنسان، وهي تقوم على أساس أن الله تعالى لم يخلق الإنسان عبثاً ولم يتركه سدى، وإنما لغاية محددة معلومة. ان الشرائع ترمي لتحقيق مصالح الناس في الدنيا والآخرة أو في العاجل والآجل، قال تعالى: «وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقِينَهُمْ مَاءً غَدَقًا»، لقد جاء كل دين من عند الله ليكون نظام حياة نافذ في الواقع، وليتبعه الناس في نشاطهم الحيوي، لا ليبقى مجرد شعور عاطفي متمركز في الضمير، ولا حتى مجرد شعائر تعبدية أسيرة لدور العبادة، هكذا هي التوراة، يقول تعالى: «إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استُفْظُوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء»، وهكذا هو الإنجيل، يقول تعالى: «وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَأَتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ»^٥.

ثالثاً: ماهي المواثيق الدولية؟

إن الاهتمام المتزايد للمجتمع الدولي بضرورة تمتع بني البشر في كل مكان بكافة الحقوق والحريات، أدى بالأمم المتحدة إلى مزيد من العناية بتعزيز وحماية الاحترام العالمي لحقوق الانسان ومراعاة حرياته الأساسية. ويوجد لهذا الاهتمام أصول مرجعية أهمها: المرجعية الدينية، والمبادئ الإنسانية لعصر النهضة، ونضال الشعوب من أجل تقرير المصير ونيل الاستقلال والمساواة، إلى جانب جملة من آراء الفلاسفة والمفكرين من مختلف المشارب، وقد وضعت الأمم

المتحدة مجموعة من الاتفاقيات الملزمة التي نشأت مع الإعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨. وهناك أساساً ثلاثة أنواع من حقوق الانسان: حقوق يتضمنها الجيل الأول^٦، وهي حقوق مدنية وسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وسميت بالجيل الثاني^٧ من الحقوق، وحقوق الجيل الثالث^٨، والمتمثلة في الحقوق البيئية والثقافية^٩، وباختصار يمكن القول أن المواثيق الدولية: هي عبارة عن اتفاقات بين دولتين أو أكثر أو منظمات دولية تشمل منح الحقوق المتبادلة وقبول الالتزامات. وتستخدم مصطلحات مختلفة في الممارسة الدولية لتسمية الاتفاقيات الدولية: المعاهدة، والاتفاق، والترتيب، والميثاق، وتبادل الرسائل، والبروتوكول. الخ، وحين نتحدث عن المواثيق الدولية؛ فإننا نتحدث عن اطر قانونية واجرائية وسياساتية (Policies) تهدف الى حماية وتعزيز حقوق الانسان سواء كانت حقوق فردية أو جماعية، وكمثال عن هذه المواثيق نجد ان هناك عدة مواثيق اقليمية وعالمية أنتجت في جوهرها تعزيزاً وحماية لحقوق الانسان ويمكن على سبيل الذكر لا الحصر، التحدث عن ميثاق الامم المتحدة، الاعلان العالمي لحقوق الانسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولي الخاص المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اتفاقية منع الابادة الجماعية لعام ١٩٤٨. اتفاقية اقصاء كل اشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩، اتفاقية الغاء كل أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥، الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان، الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب، الخ.

رابعاً: حقوق الانسان، الشرائع السماوية والمواثيق الدولية... الأرضية المشتركة

لاشك أن المتمعن في التعاريف السابقة يجد عديد النقاط المشتركة، والتي تهدف جميعها إلى تحقيق مصلحة الانسان سواء كانت هذه المصلحة فردية أو جماعية، فان كانت حقوق الانسان تعني في جوهرها

السموية تحوي في جوهرها عدة حقوق، وان لم تذكر بمسمياتها فان مرادفها ومعانيها كثيرة، فمثلا أصدر عدد من الهيئات الدينية إعلانات دولية هامة عن حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق والحريات الدينية، فساعدت على تعبئة التفكير والنشاط في مجال حقوق الإنسان داخل هذه الطوائف الدينية. مثل الكنيسة الكاثوليكية الرومانية والعالم الإسلامي، وكل منهما يدعي أكثر من مليار عضو في جميع أنحاء العالم^١، ونحن في اطار هويتنا العربية الإسلامية فيمكن القول أن حقوق الانسان في المواثيق الدولية لا تختلف كثيرا عن حقوق الانسان في الإسلام، بحيث أن أغلب مبادئ حقوق الانسان في هذه المواثيق مستمدة من حقوق الانسان في الإسلام، وسوف نحاول فيما يلي تقديم بعض الأمثلة التي يمكن أن نرى فيها مبادئ الشريعة الإسلامية تماثل وتعزز في جوهرها من حقوق الانسان:

جاء كل ما سبق من أمثلة ومقارنات على سبيل الذكر لا الحصر ليؤكد دون مدعاة للشك أن الروافد المستقاة من الأديان السماوية ينظر إليها - من جمهور الباحثين - بوصفها هي التي وضعت الأساس الفكري او النظري لحقوق الانسان والحريات الأساسية. باعتبار أن تمتع كل انسان بهذه الحقوق وتلك الحريات انما يمثل المدخل الحقيقي لتأهيله لعمارة الكون. وليس هناك أدنى شك أيضا في أن من بين المبادئ الحاكمة في الأديان السماوية الثلاثة: وهي الدين الإسلامي الذي تم التركيز عليه وإعطاء أمثلة من خلاله والديانة المسيحية والديانة اليهودية -المبدأ الذي يقضي بوجوب المساواة بين الناس وإقامة العدل فيما بينهم^٢ من جهة أخرى فانه من المهم أن نشير الى أن هذه المبادئ الدينية انعكست على التشريعات الوطنية للدول بحيث انطوت أغلب دساتير الدول العربية والإسلامية على قيم دينية إسلامية؛ ولنا عديد التجارب الناجحة من الدول التي أحسنت تضمين القيم الدينية في دساتيرها وقوانينها وسياسات حقوق الانسان

لحقوق الانسان، حتى نقيس ذلك على ما يشهده العالم وتشهده منطقنا خاصة من مخاض حقوقي كان أقرب مثال فيه -الحصار - المسلط على عدة حقوق للشعب القطري والمقيمين فيها.

أولا - كيفية تعزيز الشرائع السماوية لحقوق الانسان

عند تولي لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان التي يرأسها «الينور روزفلت» مهمة صياغة الإعلان العالمي لحقوق الانسان كانت - لجنة الصياغة شاملة للجميع- وكان من بين واضعي القرار الرئيسيين روني كاسان (قاضي يهودي حائز على جائزة نوبل للسلام، وتشارلز مالك (مسيحي ماروني من لبنان)، وجاك ماريتين (وهو فيلسوف فرنسي كاثوليكي بارز وسفير فرنسا في الفاتيكان). وكانت اللجنة نفسها ممثلة من بلدان ذات أغلبية مسيحية ويهودية ومسلمة، بما في ذلك ديانات أخرى في الهند والصين والنمسا وفرنسا والولايات المتحدة وبنما، وشيلي. واستندت اللجنة أيضا إلى مشاريع قوانين الحقوق من جميع أنحاء العالم، واستمدت من آراء الخبراء من مختلف النشطاء والدعاة والمنظمات غير الحكومية من جميع أشكال المهن والاعترافات^٣، فكان هناك الى حد بعيد - توافقية قوية - تفيد بأن الديانات قادرة على تشكيل دعامة لحقوق الانسان، فالدين نفسه يعتبر مصدر من مصادر حقوق الانسان، وفي هذا الاطار سئل «جاك ماريتيان»، عضو لجنة صياغة الإعلان، عن الكيفية التي يمكن أن توافق بها مجموعة متنوعة من المشاركين الذين يملكون وجهات نظر متباينة على قائمة نهائية بالحقوق الأساسية. فأجاب: **«نعم، نحن نتفق على الحقوق ولكن بشرط ألا يسألنا أحد عن السبب».** وكان الهدف هو الاتفاق على الأفكار العملية المشتركة وأيضا التأكيد على مجموعة واحدة من المعتقدات لتوجيه العمل^٤. وبالتالي تم بناء الإعلان العالمي لحقوق الانسان من رحم تقاطعات مشتركة بين الأديان المختلفة، مما يدل أن في الأديان ذاتها ونحن هنا نتحدث عن الشرائع

حقه في الحياة والسلامة الجسدية وعديد الحقوق الأخرى، فان الشرائع السماوية على اختلافها تقر بقدرية الحياة وحفظ النفس والمال بالمعنى الفردي والجماعي والاجتماعي. وتأتي المواثيق الدولية لتدعم هذه الحقوق وما تقر به الشرائع السماوية؛ بهدف حماية الانسان من أي تعدي على هذه الحقوق وصون كرامته، والتي استقى فيها المصلحون من جميع العالم ما ارتضاه الناس من القواعد الاجتماعية العالية التي تحفظ للفرد كرامته، ووضعوا من القوانين الوضعية ما يصون خصوصية الانسان، ومناعة قانونية ملزمة للدول والأفراد على حد السواء، وبالتالي يتضح جليا أن المقصد المشترك هو صون وتعزيز وحماية حقوق الانسان، غير أنه لا يمكن انكار أن هناك عديد الاختلافات بين الشرائع السماوية والمواثيق الدولية في بعض الأمور وفي النظرة لحقوق الانسان، وهي مسألة زوايا وعدسات نظر تنتج اختلافا في النظرة لحقوق الانسان حسب المرجعية الدينية أو الأخلاقية، وهو ما سنحاول تجنبه قدر الامكان للحديث أكثر عن الأرضية المشتركة لحقوق الانسان والتي تتقاطع فيها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية في تعزيز حقوق الانسان.

المطلب الثاني: كيف تعزز الشرائع السماوية والمواثيق الدولية من حقوق الانسان؟

لا يكاد يمر أسبوع الا ويشهد العالم عدة أحداث تتعلق بالدين وحقوق الانسان، فكثيرا ما يورد لمسامعنا حدوث هجمات يرتكبها أشخاص أو دول باسم الدين أو انتهاكات لحقوق الأفراد أو المجتمعات بسبب معتقداتهم الدينية وغيرها، أو تلك الاشتباكات بين الحقوق الدينية وغيرها من الحقوق المتنافسة (أبرزها حرية التعبير)، ان واقعنا اليوم لا يختلف في تحديد اشكالاته اثنان على انها اشكالات وأزمات حقوق وأديان بامتياز - غير ان معرفة ذلك - قد يقودنا بطريقة أو بأخرى الى محاولة العودة إلى تثبيت دعائم الشرائع السماوية والمواثيق الدولية

داخلها وكأمثلة عن ذلك نجد أنه :

الشريعة الإسلامية	حقوق الانسان
إذا كان مصطلح حقوق الإنسان لم يرد حرفياً في القرآن الكريم، فقد وردت كلمة «حق» بنفس المعنى، مثل قوله تعالى: { وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ } [الذاريات: ١٩]. لكن الإسلام قدس حقوق الإنسان، وعدّها من الضرورات الإنسانية التي تبيح المحظورات الدينية، طبقاً للقاعدة الفقهية: «صحة الأبدان مقدّمة على صحة الأديان». ويعد الحفاظ على الصحة واجباً دينياً؛ كما في حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه: (إن لربك عليك حقاً، وإن لزوجك عليك حقاً، وإن لبدنك عليك حقاً؛ فأعط كل ذي حق حقه)¹.	١- لقد استخدم الإعلان العالمي مصطلح حقوق الإنسان: جاء في المادة ٢٧: «لكل شخص حق المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية»، وهو حق للفرد، له أن يتمتع به، وله أن يتنازل عنه إذا شاء. بصيغة أخرى: لصاحب الحق أن يمارس حقه، أو ٢- أن يتخلّى عنه برضاه.
الإسلام يقر بحق المواطنة الكامل للمسلمين وغير المسلمين انطلاقاً من المبدأ الإسلامي «لهم ما علينا وعليهم ما علينا» فالناس متساوون في الأصل والخلفة وهم كذلك متساوون في الحقوق والواجبات وأن الفضل ليس إلا في العمل الصالح فقط وطاعة الله وفي ذلك يقول عز وجل في كتابه الكريم «ان أكرمكم عند الله أتقاكم»².	٢- حق المواطنة
عندما بدأ الرسول محمد صلى الله عليه وسلم الدعوة إلى الإسلام انتشر الرق وتجارة الرقيق في شبه الجزيرة العربية وقدم القرآن عدداً من الأوامر لإطلاق سراحهم. إذ قال عز وجل في كتابه الحكيم «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ»³ وفي قول رسوله الأكرم محمد صلى الله عليه وسلم: «لا فضل لعربي على عجمي ولا عجمي على عربي ولا أحمر على أسود ولا أسود على أحمر إلا بالتقوى»	٣- منع العبودية

والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، وحرمان الأمهات والآباء من البقاء مع أبنائهم وأطفالهم وهو ما لا يتوافق ومقاصد الشريعة في لم شمل الأسر والحفاظ على صلة الرحم والحرمان، وفي هذا الاطار قال الشيخ محمد سماهيتشي عضو الكونغرس الإسلامي في جمهورية صربيا أنه «لابد أن يتذكر كل من يحاول فرض المقاطعة على مجتمع مسلم أن الدين الإسلامي هو دين الرحمة وحثنا دوماً على التراحم فيما بيننا، فكيف نتصف بالرحماء، كيف يصفنا القرآن الكريم أننا رحماء فيما بيننا ونحن نقطع صلة الرحم بين شعوب عرفناها دوماً وهي تمثل القبيلة الواحدة، وفيما بينهم نسبا ومصاهرة، فكيف تتسبب الأوضاع السياسية بأي حال من الأحوال في تقطيع الأرحام ومنع صلة الرحم التي أمر الله أن نصلها في كل زمان ومكان ومهما كانت الصعوبات»⁴.

ثانياً - كيف تعزز المواثيق الدولية من حقوق الانسان

ان حقوق الانسان تهدف الى حماية الانسان وكرامته في حالة السلم كذا في حالات الحرب ويتم ضمانها عبر القانون الدولي الذي يلزم بدوره الدولة على احترامها، وعلى هذا الأساس قامت الأمم المتحدة بإصدار عديد المعاهدات والاتفاقيات الدولية، والتي تجد أساسها القانوني في الإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في عام ١٩٤٨، هذا وان الاعلان العالمي لحقوق الانسان لم يطبق على أرض الواقع الا عندما سعى المجتمع الدولي الى تحويله الى قواعد قانونية تفصيلية لضمان حقوق الانسان وحياته الأساسية، وهو ما أثمر عديد من المواثيق والعهد الدولي مثل العهد الدولي لحقوق الانسان، الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتوالت جهود الامم المتحدة في اصدار المواثيق التي تشكل امتدادا للعهد الدولي مثل: اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية الغاء كافة اشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، وعدد

مكارم الأخلاق . الاخذ حماية الحرمات الخ، وهي بدورها قيم جوهرية في منظومة حقوق الانسان العالمية.

وقد جاء كل ما سبق من أمثلة ومقارنات على سبيل الذكر لا الحصر، غير أن من المهم بما كان أن ننزل من هذه المقاربات النظرية لننزل بها على واقعنا المعاش وعلى الدول العربية والإسلامية التي تناط بعهدتها تطبيق مبادئ الإسلام الحنيف من جهة، وتطبيق المبادئ العالمية لحقوق الانسان بما لا يتعارض والشريعة الإسلامية من جهة أخرى، لنجد انتهاكات صارخة آخرها كان الحصار المفروض على دولة قطر منذ 0 يونيو ٢٠١٧ من قبل المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، والذي تسبب في انتهاكات عديدة لحقوق الانسان بل والمبادئ الإسلامية على غرار : لم شمل الأسر، التعليم، الملكية، ممارسة الشعائر الدينية والصحة والعمل وغيرها، وقد تلقت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بدولة قطر آلاف الشكاوى بشأن انتهاكات الحصار وأبرزها تلك التي طالت الحق في لم الشمل، حيث قطعت أواصر الأسرة الخليجية الواحدة. فنتج عن ذلك تشتيت النساء

- نص دستور المملكة المغربية في تصديره مرجعيتين اسلامية ووضعية، فالمرجعية الأولى: هي أن «المملكة المغربية دولة اسلامية..تتميز بتبوء الدين الاسلامي مكانة الصدارة، وأن» الأمة تستند في حياتها العامة على ثوابت جامعة تتمثل في الدين الاسلامي السمو والوحدة الوطنية متعددة الروافد ...». أما المرجعية الثانية فتتعلق بالتزام المملكة «بحقوق الانسان كما هي متعارف عليها عالمياً»⁵.

- نصت توطئة دستور الجمهورية التونسية الصادر في عام ٢٠١٤ على: «تعبيراً عن تمسك شعبنا بتعاليم الاسلام ومقاصده المتسمة بالفتح والاعتدال، وبالقيم الانسانية ومبادئ حقوق الانسان الكونية السامية، واستلهاما من رصيدنا الحضاري على تعاقب أحقاب تاريخنا، ومن حركاتنا الاصلاحية المستنيرة المستندة الى مقومات هويتنا العربية الاسلامية...».

- نص دستور دولة قطر الدائم في المادة الأولى منه على أن الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي لتشريعاتها، ثم تم التنصيص في أغلب مواد الدستور على قيم أصيلة في الدين الاسلامي مثل: العدل، الاحسان،

على المجتمع الدولي التحرك وبقوة ضد مثل هكذا تصرفات، والتي من شأنها أن تقوض السلم المجتمعي الذي يرتبط ارتباطاً جوهرياً بمنظومة حقوق الإنسان؛ التي تسعى بدورها كمنظومة تحتوي على حزمة من المواثيق الدولية الى تعزيز وحماية حقوق الانسان، ومعالجة التوترات التي تحصل بين الجماعات العرقية والدينية أو الاجتماعية المختلفة، ووضع حد للعنف والحد من الخسائر في الأرواح، وتقليل معاناة الضحايا في أسرع وقت ممكن لمساعدة هذه المجتمعات في اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان عدم تكرار العنف واحترام حقوق الانسان»

الخلاصة والتوصيات:

يتضح من خلال تحليلنا لعلاقة حقوق الانسان بكل من المواثيق الدولية والشرائع السماوية أن هناك علاقة تأثر وتأثير وتداخل يشير وبقوة الى تلك الأرضية المشتركة بين ما تؤكد عليه المواثيق الدولية من حقوق انسان، وما تؤكد عليه أيضاً الشرائع السماوية، إذ أن حقوق الانسان لا يمكن أن تُعزز ويتم حمايتها وامكانية ممارستها اذا لم تتطافر جهود رجال الدين ورجال القانون والحقوقيين معاً، وهو ما يعيد تأكيد قناعتنا بأن الدين وعلى مستوى أساسي يعطي للحقوق في هيئتها الحالية المنصوص عليها في المواثيق الدولية روحها وتلهم القوانين ذات الصلة بهذه الحقوق النظام والتنظيم والعقيدة بحيث أن القانون والدين يشتركان في أفكار مثل الخطأ والالتزام والعهد وأساليب أخرى مثل الأخلاقيات والمبادئ، حيث أن المواثيق الدولية لحقوق الانسان والشرائع السماوية يوازنان بعضهما البعض عن طريق دعم منظومة حقوق الانسان وتضمينها بالتزام أخلاقي ديني وقانوني في نفس الوقت، فحقوق الانسان بدون مواثيق دولية تنزلق الى روحانية ضحلة تطلق العنان الى تأويل لا حصر له، والحقوق التي تقتصر مصادرها الى شرائع سماوية تخاطب روح الانسان وضميره تفقد الحقوق أساسها الأخلاقي وتنهار تدريجياً

ومن بينها الحق في حرية التفكير والوجدان والدين والمعتقد، مما يضع القانون الدولي في موقع الفارض للمسؤولية على الدول والمجموعات والأفراد عند المساس بهذه الحقوق وممارسة التمييز والاقصاء على الأقليات، إذ يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان التمييز المباشر وغير المباشر. وبالإضافة إلى أحكام عدم التمييز، هناك أحكام تتعلق بحماية حقوق الأقليات على وجه التحديد. وتتضمن المادة ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه: «لا يجوز، في الدول التي توجد فيها أقليات اثنية أو دينية أو لغوية، أن يحرم الأشخاص المنتسبون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائره أو استخدام لغتهم، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم»، غير أن كثير من الدول تتخذ من محاربة الارهاب ذريعة للتعدي على حقوق الأقليات الدينية، بل ذريعة للتعدي والتدخل في سيادة دول أخرى باسم محاربة الارهاب، ولنا في مثال الحصار على دولة قطر مرة أخرى خير مثال على الانتهاكات الجمة على حرية اقامة الشعائر الدينية، حيث ورد في التقرير الصادر عن اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بدولة قطر تحت عنوان «٦ أشهر من الانتهاكات.. ماذا بعد؟» أن الحصار تسبب في حرمان قرابة ١,٥ مليون مسلم مقيم في دولة قطر من حقهم في ممارسة شعائرهم الدينية، بما يمثل انتهاكاً جسيماً للحق في العبادة، إذ لم يتم استثناء من يرغب في ممارسة حقه في أداء مناسك الحج والعمرة من اجراءات الحصار الجائر، بل تم الزج بالشعائر الدينية في الخلافات السياسية والدبلوماسية واستعمالها كأداة للضغط السياسي في انتهاك صارخ للاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان. فرغم أن المعاهدات والمواثيق الدولية جاءت لتعزز من حقوق الانسان، الا أن عديد من الدول والجماعات تصمم على مخالفتها رغم معرفتهم بتبعات ذلك بل يواصلون محاربة الأقليات الدينية واشغال فتيل النعرات الطائفية، وهو ما يحتم

من الاتفاقيات والاعلانات الدولية الاخرى الخاصة بالفئات الأكثر تعرضاً للانتهاكات مثل: النساء والاطفال واللاجئين والأقليات والحق في التنمية ومناهضة العنصرية. وقد أصبحت هذه المواثيق بدورها مصدراً قانونياً ملزماً في مجالات حقوق الإنسان المختلفة جنباً الى جنب، واكتسبت هذه المواثيق الدولية أهمية - خاصة - باعتبارها قد أرست القواعد الأساسية لحقوق الإنسان وفي مرتبة أعلى من الدساتير والتشريعات الوطنية، بحيث تلزم الحكومات بسن التشريعات القانونية التي تتسق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وتعرض الدولة المخالفة لذلك للمساءلة أمام أجهزة الأمم المتحدة وأجهزتها الرقابية المختلفة، كما يوفر عديد من هذه المواثيق الحق للمواطنين في التقدم بشكاوى ضد دولتهم عند مخالفتها لحقوق الإنسان، والحق للدول في التقدم بشكاوى من أية دولة تنتهك هذه الحقوق، وبموجب ذلك تنتفى دعاوى الحكومات بأن حقوق الإنسان من صميم سيادتها الداخلية، فقد باتت هذه السيادة مقيدة باحترام أحكام الشرعية الدولية لحقوق الإنسان؛ وبالتالي تم من خلال هذه المواثيق تشكيل منظومة قانونية دولية لحقوق الانسان غير قابلة للتجزئة، وتحمل الأفراد والدول على حد السواء مسؤولية المساس بهذه الحقوق، مما أعطاها المناعة القانونية اللازمة للمساءلة والمحاسبة والتعويض، وتوفير غطاء حمائي لحقوق الناس وللجميع دون تمييز بينهم على أساس اللون أو العرق أو الجنس أو الدين، وهو تماماً ما جاء في قول رسول الله محمد (صلى الله عليه وسلم): «لا فضل لعربي على عجمي ولا عجمي على عربي ولا أحمر على أسود ولا أسود على أحمر إلا بالتقوى»، في إشارة مرة أخرى الى مدى تقارب الأديان السماوية والمواثيق الدولية في دعم منظومة حقوق الانسان. ومن خلال ما سبق، فانه لا شك ان القانون الدولي لحقوق الانسان من خلال المواثيق الدولية سابقة الذكر يسعى الى ضمان عديد الحقوق،

٧. المقاطعة لا تتفق وصحيح الدين, ٢٠١٧ , الوطن
/details-news/com.watan-al.www//:http
٨١٧٤٩/id
٨. حقوق الإنسان بين المواثيق الدولية والتشريعات
المصرية, ٢٠٠١, حسن الشامي . شباب مصر
٩. حقوق الأقليات في القانون الدولي: بعض
الاضاءات, ٢٠١٢, منظمة العفو الدولية, المجلة
الالكترونية (العدد ١٩) <http://www.amnestymena.com>
Minorityrightsintlaw/Issue19/magazine/ar/org
1٠٧٦=articleID?aspx

باللغة الانجليزية

- 1- Mary Ann Glendon, A World Made New: Eleanor Roosevelt and the Universal Declaration of Human Rights (New York: Random House, 2001), 7778- (emphasis added).
- 2- 6 months of violations... What's to come?, 4th report on the human rights violations resulting from the blockade imposed on Qatar ,the national human rights committee of Qatar
- 3- 16 Schirch, Lisa. "Linking Human Rights and Conflict Transformation: A Peacebuilding Framework." Human Rights and Conflict: Exploring the Links Between Rights, Law, and Peacebuilding. Ed. Julie Mertus and Jeffrey Helsing. (USIP Press, 2006), 67.

باللغة الفرنسية

- 1- La religion et le mouvement des droits humains,2001,Jean Marthoz et Joseph Saunders
- 2- Conventions internationales pour la protection des droits de l'homme,2018, confédération Suisse

D9%AV%DA%+٨0%D9%٨A%D9%٨٢%D9%٨٤%D9%AV
D%+A9%D٨%٨A%D9%٨٦%D9%٨A%D9%AF%D٨%٨٤%
%B٣%D٨%AF%D٨%٨٤%D9%AV%D٨%+٨A%D9%٨١%٩
T=ots&bl=source&B١%D٨%٨A%D9%AA%D٨%AV%D٨
hl&٢YXKIDXUvkplvars٨JzVAXVuaKs=sig&VeQla-Fze
:ahUKEwiwj٨WsqurYAhWKVhQKH=ved&X=sa&en=
false=f&q&onepage=v#AaDhQQ1AEILDAB

١١- المقاطعة لا تتفق وصحيح الدين, ٢٠١٧ , الوطن
٨١٧٤٩/www.al-watan.com/news-details/id

١٢- Conventions internationales pour la protection
des droits de l'homme,2018, confédération Suisse
, <https://www.eda.admin.ch/eda/fr/dfae/politique-exterieure/droit-international-public/conventions-protection-droits-homme.html>

١٣- حقوق الإنسان بين المواثيق الدولية والتشريعات
المصرية, ٢٠٠١, حسن الشامي . شباب مصر , <https://www.masress.com/shbabmisr>
٤٨٩٩

١٤- حقوق الأقليات في القانون الدولي: بعض الاضاءات
, ٢٠١٢, منظمة العفو الدولية , المجلة الالكترونية (العدد
١٩) <http://www.amnestymena.com/magazine/ar/org>
Minorityrightsintlaw/Issue19
1٠٧٦=articleID?aspx

١٥- ٦ months of violations... What's to come ٦th
report on the human rights violations resulting from
the blockade imposed on Qatar ,the national human
rights committee of Qatar

قائمة المراجع :

باللغة العربية

١. خليل حسن,٢٠٠١, حقوق الانسان في القوانين
والشرائع الدولية والوطنية,مجلة الحياة اللبنانية
الرابط:
http://drkhalilhussein.blogspot.qa/٢٠١٠/٠٥/blog-post_٠٧.html
٢. عادل إبراهيم عامر , ٢٠١١, الشرائع السماوية
الغاية والوجود من الانسان ,مجلة الجمعية
الدولية للمترجمين واللغويين العرب
٣. ويكيبيديا, الموسوعة الحرة , ثلاثة أجيال لحقوق
الانسان
٤. حقوق الانسان بين الإسلام والغرب : النظرية
والتطبيق, ٢٠١٠, نبيل لوقا بياوي, مكتبة اللجنة
الوطنية لحقوق الانسان بدولة قطر
٥. أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطوير
حقوق الانسان والمجتمع المدني في اطار جامعة
الدول العربية ١٩٩٠ - ٢٠٠٧, ٢٠٠٨, عبد الله راشد
سعيد النياضي, جامعة الشرق الأوسط للدراسات
العليا ,
٦. الاسلام والدستور,٢٠١٤,دراسة قانونية وفقهية
لعلاقة الدين بالدولة في مختلف الأنظمة
الدستورية, مجمع الأطرش للكتاب المختص

البلدي طريق الديمقراطية

المؤسسات الحكومية.

وفيما يخص تدوير النفايات وشبكات الصرف الصحي خاصة في أزمات الأمطار كان لهم توصيات وأخرى لمواقف الخطوط السريعة وقاعات الإحتفالات والأعراس ووضع ضوابط لتجمع العمال في المناطق السكنية، وفي المحلات التجارية رفعوا توصيات لمنع بيع الرجال في المحلات النسائية وغيرها كثير من التوصيات في مجالات متنوعة حيث يتم رفعها للجهات المعنية في وزارة البلدية والبيئة والمواصلات والاتصالات والرياضة والثقافة والداخلية والاقتصاد والتجارة ووقود وهيئة الأشغال العامة.

ورغم أن إختصاصات المجلس البلدي إشرافية ورقابية إلا أنه تم تنفيذها خاصة وأنها تصب في إطار تحقيق الصالح العام ويلبي أهدافه التي من أجلها تم تأسيسه، ولعل من إيجابيات المجلس أن أعضائه يتمتعون بكامل إستقلاليتهم وحريتهم فيما يبذونه من آراء، ناهيك عن تعويد الشعب والرأي العام على العملية الإنتخابية فكل قطري وقطرية من حقهم ترشيح أنفسهم وفي المقابل المواطنين من حقهم إنتخاب من يقتنعون ببرنامجه الإنتخابي وهذا ما يؤهل المجتمع مستقبلاً على الإنتخابات البرلمانية.



أمل عبدالمالك

إعلامية وصحفية

amalabdulmalik333@gmail.com

ولعل ما يحتاجه المجلس البلدي مزيداً من التوعية الإعلامية حتى لطلبة المدارس والجامعات والأهالي، كما أن المرشحين بحاجة إلى دورات تأهيلية تضعهم في

المكان الصحيح وتوجههم ليعضوا برامجهم الإنتخابية على أساس منهجي سليم، كما ضروري أن يعرف الجمهور والرأي العام عن التوصيات التي يرفعها المجلس البلدي خاصة تلك التي يتم الأخذ بها وتنفيذها ليكون للمجلس مصداقية في المجتمع، وربما بعض الصلاحيات التنفيذية ستجعل للمجلس دوراً فعالاً أكثر وربما سيقبل الشباب على ترشيح أنفسهم، وأعتقد أنه يجب وضع بعض القوانين التي تسمح لأكثر عدد من المواطنين من ترشيح أنفسهم وذلك بتحديد فترة الإنتخاب للعضو بحيث لا تزيد عن دورتين.

ترسخ إنتخابات المجلس البلدي العملية الديمقراطية التي تسمح للمواطن المشاركة في إتخاذ القرارات وهذا حق من حقوقه الإنسانية التي تكفلها قوانين حقوق الإنسان، ولهذا تحرص اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر على توعية المجتمع والمواطنين بممارسة حقهم في الإنتخاب وتحثهم على ترشيح أنفسهم وإنتخاب من يمثلهم ويرون أنه يتوافق وطموحاتهم وتنشر اللجنة مجموعة من المنشورات وتقيم دورات تدريبية توعوية في هذا الشأن مساهمة منها في نشر الوعي الحقوقي في مجال الإنتخابات.

كل التوفيق لأعضاء المجلس البلدي في دورته الجديدة ونأمل أن يساهم وجودهم في خدمة الصالح العام ونهضة قطر.

أرسي أساس أول بيت للديمقراطية في قطر عام ١٩٦٣ حيث صدر أول مرسوم بنظام انتخاب وتعيين أعضاء المجلس البلدي، ومن ثم إنشئ مجلس بلدي مركزي بموجب القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٠ الذي أصدره صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني حفظه الله، وذلك ليتولى المجلس البلدي المركزي الشؤون البلدية على الوجه المبين في القانون واللائحة الداخلية للمجلس وذلك بالتعاون مع الوزير ويكون للمجلس أمانة عامة يلحق بها عدد كاف من الموظفين لمعاونة المجلس على أداء أعماله ويكون مقره الدوحة، ويتكون المجلس من تسعة وعشرين عضواً يمثلون المدن والقرى والمناطق المختلفة وينتخبون مباشرة وفقاً لنظام يصدر به مرسوم، ويواكب المجلس البلدي المركزي بخدماته النهضة التنموية الشاملة التي تعيشها دولة قطر برعاية وتوجيهات حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى.

يهدف المجلس البلدي إلى العمل بالوسائل المتاحة على تقدم البلاد في مجال الشؤون البلدية ويعد المجلس مستقلاً ليس لوزارة البلدية والبيئة أية سلطة على أعماله، كما للمجلس كامل الحرية في ممارسة دوره دون أي تدخل من جانب الوزارة ويعد دور كل من المجلس البلدي والوزارة مكملاً للأخر، ويعتبر دور المجلس البلدي دوراً إستشارياً رقابياً ومن حقه مناقشة كافة القضايا والمشكلات، وإيماناً بدور المرأة في المجتمع ومنحها حقوقها في المشاركة المجتمعية والسياسية وغيرها فيحق للنساء المشاركة في العملية الإنتخابية سواء الترشيح أو الإنتخاب كذلك يمنح القانون ذوي الإعاقة نفس الحق طبقاً للمادة (٤٢) من الدستور القطري التي تكفل حق الترشح والإنتخاب للمواطنين وعملاً بالمادة (٣٤) من الدستور التي تنص على أن المواطنين متساويين في الحقوق والواجبات.

وتتلخص إختصاصات المجلس البلدي وأهمها مراقبة تنفيذ القوانين والقرارات المتعلقة بتنظيم المباني وتخطيط الأراضي والطرق والمحلات التجارية والصناعية، يشرف المجلس البلدي على شئون النظافة العامة، والأسواق العامة والمذابح، وإنشاء الحدائق والمنتزهات العامة وتقديم الخدمات الزراعية للحدائق، تسمية الأحياء والشوارع والميادين وتخصيص أرقام للمباني، مراقبة إصدار أدوات ووحدات الوزن والقياس، إعداد المشروعات الإصلاحية المتعلقة بالشؤون التي تدخل في اختصاصها وعرضها على نائب سمو الأمير للنظر فيها، مراقبة وضع الإعلانات وإعداد مشروع ميزانية البلدية للسنة المالية الجديدة، الإشراف على جميع موظفي وعمال البلدية وتعيينهم وتأديبهم وفصلهم، وغيرها من الأختصاصات.

وخلال الدورات السابقة ناقش المجلس البلدي مواضيع كثيرة وقدم حلول وتوصيات تم الأخذ بها، لاسيما ما له علاقة بالمباني والصحة العامة مثل تطبيق نظام السعرات الحرارية للأغذية في المطاعم، والأحياء السكنية مثل الإنارة والحفريات وتطوير المناطق الصناعية، وفي مجال الحدائق والمنتزهات أصدر المجلس توصيات عديدة مثل تجميل الطرق الرئيسية وبناء حدائق في الأحياء وملاعب رياضية وهي ما أطلق عليها حدائق الفرجان.

كما كان للمجلس توصيات تخص ذوي الإعاقة مثل إنشاء نادي صحي لفائدتهم وتأهيل موظفين للغة الإشارة في كل

تقوم اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، بوصفها الجهة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الانسان بدولة قطر، بتلقي الشكاوي والتظلمات المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان والعمل على حلها وانصاف الضحايا والمتضررين، ويمثل هذا الالتماس شكلا من أشكال هذه التظلمات والشكاوي بحيث يمكن لمقدمه تسجيل بياناته الشخصية و تقديم وصف لنوع وحيثيات عملية الانتهاك التي مست حقا من حقوقه وذلك حتى يتسنى للجنة عبر خبرائها ومختصيها تكييف هذه الوقائع واتخاذ الاجراءات اللازمة لرفع هذا الانتهاك.



اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

طلب التماس

رقم الالتماس	تاريخ التقديم
نوع الالتماس	الموظف المختص

بيانات صاحب الالتماس:

الاسم	الجنسية
الرقم الشخصي	
محل / تاريخ الميلاد	
العنوان	
رقم هاتف المنزل:	الهاتف النقال:
توقيع صاحب الالتماس	

بيانات مقدم طلب الالتماس (في حالة من ينوب عن صاحب الالتماس في تقديم الطلب):

الاسم	الجنسية
الرقم الشخصي	
محل / تاريخ الميلاد	
العنوان	
رقم هاتف المنزل:	الهاتف النقال:
توقيع صاحب الالتماس	

- إجراءات قسم الاستقبال والتسجيل:

- اسم مدخل البيانات:

- التاريخ:

- التوقيع: